جامعـــــة الأزهــــــر – غـــــزة
عمـــــادة الدراســـــات العليـــــا
كليـة الاقتصاد والعلـوم الإداريـة
قســـم العلـــــوم السياســـيـة



أثر التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات السعودية الفلسطينية (خلال الفترة 2000 – 2013)

The Impact Of Regional And International Developments On The Saudi- Palestinian Relations (during the period 2000 – 2013)

إعداد الباحث

إياد محمد عبد الرحمن أبو ركبة

إشـــــراف

د. كمال محمد الأسطل	د. حمد حلمي الفرا
أستاذ العلوم السياسية المشارك	أستاذ العلوم السياسية المشارك

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

1436هـ - 2015م



﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

(سورة المجادلة، أية: 11)

صدق الله العظيم

الإهـداء

❖ إلى روح والدتي الغالية ، وتعجز الكلمات. . .

❖ إلى رمز المحبة والعطاء أبي . . .

❖ إلى رفيقة حياتي زوجتي الغالية. . .

❖ إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة. . . إخوتي وأخواتي .

❖ إلى أبنائي وبناتي الأحباب .

❖ إلى شهداء الثورة الفلسطينية وعلى رأسهـم الشهيد الرمز الراحل ياسر عرفات .

❖ إلى هؤلاء جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع .

شكر وتقدير

قال تعالى ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾(النمل: 19).

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ملء السماوات والأرض وما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد:

الحمد لله عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته على ما أنعم عليَّ من إكمال لهذه الدراسة وأصلي وأسلم على نبي الأمة المعلم الأول محمد بن عبد الله وعلى أله وصحبه أجمعين.

فبعد أن مَّن عليَّ الرحمن من إتمام دراستي يسعدني أن أتقدم بأعمق آيات الشكر والعرفان إلى كلاً من الدكتور الفاضل والقدير / كمال محمد الأسطل والدكتور الفاضل والقدير / حمد حلمي الفرا ؛ لتفضلهم بالإشراف على هذه الدراسة، ولما قدموه لي من النصائح والتوجيهات الرشيدة منذ كانت فكرة حتى أصبحت الآن ثمرة، جزاهم الله خير الجزاء، وأحاطهم وآل بيتهم برعايته وحفظه.

وكما ولا أنسى أن أتوجه بالشكر الجزيل لعضوي لجنة المناقشة كلا من الدكتور الفاضل والقدير/ زهير إبراهيم المصري، والدكتور الفاضل والقدير/ عبد الناصر قاسم الفرا.

ولا يفوتني أن أشكر عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي وكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية وجميع أساتذة قسم العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة ، وجميع الأخوة والأصدقاء الذين مدوا لي يد العون والمساعدة وكان لهم دور في إنجاز هذا العمل .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

والله من وراء القصد...

الباحث إياد محمد ابو ركبة

ملخص الرسالة

تتناول هذه الدراسة العلاقات السعودية الفلسطينية في الفترة الممتدة ما بين عام 2000 إلى عام 2013، وبالأخص تناول العلاقات السعودية الفلسطينية في ظل التطورات الإقليمية والدولية المحيطة، وما يخص العلاقة السعودية الفلسطينية من هذه التطورات، ولقد بدأت الدراسة برصد أهم المحاور في العلاقة السعودية الفلسطينية بالتدريج في فترة الدراسة، بدءاً من انتفاضة الأقصى المباركة وحتى الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

وتقوم هذه الدراسة على الرجوع بالعلاقات السعودية الفلسطينية إلى بدايات القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدت احتلال فلسطين، حيث تم رصد مواقف ودور السعودية في تلك الفترة التاريخية، ولقد أفردت فصلاً مستقلاً تناولت فيه الفترة التاريخية منذ بداية احتلال فلسطين وحتى عام 2000.

أما عن الفترة التاريخية منذ عام 2000 وحتى عام 2005 فهي بلا شك تعد فترة مهمة في تاريخ القضية الفلسطينية، ولهذا فقد أوردت فصلاً يتناول العلاقات السعودية الفلسطينية خلال تلك الفترة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الحاصلة، وأبرز ما تناولته في تلك الفترة هو علاقة السعودية بفلسطين في ظل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بالإضافة إلى تناول الدعم السعودي لفلسطين في ظل كافة المتغيرات الإقليمية والدولية سواءً كان اقتصاديًا أو دوليًا أو إقليميا، وأبرز ما حدث في تلك الفترة استصدار قرار ببطلان جدار الفصل العنصري، وهذا يعود إلى المساعي والجهود الحثيثة التي قامت بها السعودية في المحافل الدولية .

ومن خلال الدراسة والبحث وجدت أن التطورات التي حدثت منذ عام 2005 إلى عام 2013 تعد من أهم الأحداث الجارية في التاريخ العربي المعاصر، لذا فقد قمت بتناول هذا الأمر في فصل دراسي آخر يتناول العلاقات السعودية الفلسطينية خلال تلك الفترة، حيث قمت بإبراز دور السعودية في رعايتها للمصالحة الفلسطينية والجهود التي قامت بها لإنجاح المصالحة الفلسطينية ومن أهمها إتفاق مكة، ومن ثم قمت بتوضيح دور السعودية في تخفيف الحصار الإسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني، ومن ثم مواقف السعودية وخاصة خلال الحربين الأخيرين على قطاع غزة، كما تم مناقشة الثورات العربية التي أثرّت سلباً على الدعم السعودي لفلسطين، وفي نهاية الدراسة تناولت الدعم السعودي للتحركات الفلسطينية السياسية والدبلوماسية على المستوى الدولي، بما فيها الحصول على عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة.

ولقد ذكرت أبرز النتائج التي توصلت إليها خلال الدراسة ومن ثم بعض التوصيات حتى يتم الاستفادة بها من قبل الباحثين والدارسين المهتمين بالعلاقات السعودية الفلسطينية.

ومن ثم ذيلت في نهاية الدراسة قائمة بالمصادر والمراجع التي استعنت بها على إتمام هذه الدراسة والله أسأل السداد والتوفيق فإن أخطأت أو قصرت في شيء فمن نفسي والشيطان وإن أصبت فبتوفيق من الله عز وجل والله من وراء القصد.

Abestract

Dealing with the study of the Saudi-Palestinian relations in the period between 2000 to 2012, and in particular address the Saudi-Palestinian relations in the light of regional and international changes, and for the Saudi-Palestinian relationship of these changes, and the study began monitoring the most important themes in Saudi Arabia Palestinian relationship gradually in the period of The study, from Al-Aqsa Intifada to the recognition of the state.

This study is base on referring to Saudi Arabia Palestinian relations to the beginnings of the Palestinian issue in light of regional and international changes, which saw the occupation of Palestine, where they are monitoring the positions and the role of Saudi Arabia in that historical period, I prepared aspecial chapter about the historical period since the beginning of the occupation of Palestine to the year 2000 in a historic season.

But the period since 2000, and until 2005 is an important period in the history of the Palestinian cause, so I preiod achapter on the Saudi-Palestinian relations during this period in the light of regional and international,changes and the most important thing that I have dealt with in that period is the Saudi relationship to Palestine under the Israeli-Palestinian conflict, and the Saudi Arabia's support for Palestine in the light of all regional and international changes, whether economically or internationally or regionally and the most important event, in that period was the resolution of invalidating the apartheid wall, thanks to the efforts of Saudi Arabia in the international sphere.

During this study and research I found that the developments which have taken place since 2005 to 2013 are of the most important events in thae modern Arab history, so I have allocated chapter which deals with Saudi Arabia Palestinian relations during that period, where I addressed tha soudi Arabia role in the Palestinians reconciliation, especially in Makka agreement and the role of Saudi Arabia in easing the Israeli blockade on Palestinian people, then I showed the role

Saudi during the wars on Gaza, also I discussed the Arab revolutions that have affected negatively on the Saudi support for Palestine, and in the end of the study I showed the Saudi support for the Palestinian political and diplomatic movement at the international level, including the membership of the state of Palestine in the United Nations ، I had mentioned the most important findings during the study and then some of the recommendations that could be benefitted by the reseaech who are Interested in the Saudi – palestinian relations.

At the end of the study I appended it with alist of sources and references that helper me to complete this study and I ask Allah to reconcile the payment and if I missed or failed in something it is myself and the devil and if succeeded it is from Almighty Allah and Allah is behid of the intent..

فهرس المحتويات

الفصل الأول

الإطار النظري للدراســـــة

1.1 مقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 فرضيات الدراسة

4.1 أهمية الدراسة

5.1 أهداف الدراسة

6.1 منهجية الدراسة

7.1 مصطلحات الدراسة

8.1 حدود الدراسة

9.1 مبررات الدراسة

10.1 الدراسات السابقة

11.1 تقسيم الدراسة

1.1 مقدمة

تعتبر السعودية من أهم الدول المناصرة للقضية الفلسطينية مالياً وسياسياً وإعلامياً، وتجلى ذلك في احتضان السعودية للجاليات العربية وخاصة الفلسطينية، إضافة إلى الدعم الشعبي المادي والمعنوي، حكومةً وشعباً بضرورة مساندة القضية الفلسطينية،لذا فإن السعودية تعتبر دولة إستراتيجية مهمة للقضية الفلسطينية انطلاقاً من ثقلها السياسي وموقعها المتميز، ومن ناحية أخرى، إن موقعها الجيو استراتيجي في الوطن العربي، فضلاً عن مخزونها النفطي الهائل كل ذلك جعل منها قيمة كبيرة اقتصادياً ومادياً، وفى هذا الإطار كانت العلاقات السعودية- الفلسطينية الأكثر حيوية بين الوطن العربي خلال العقود العشر الماضية انطلاقا من رؤية كلا الطرفين للمصالح والتحديات المشتركة التي تواجههما.

تحتل المملكة العربية السعودية مكانة مهمة فعلى الصعيد الإقليمي تبدو علاقاتها في محيطها الإقليمي انطلاقاً من الإطار المحدود في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الجامعة العربية وانتهاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ففي كل من هذه الدوائر أدت المملكة دوراً حاسماً في عملية التسوية الفلسطينية، كما شكلت ضمانة أساسية لاستمرارها في القيام بدورها والنجاح في مهماتها.

وانطلاقاً من هذا الموقع الاستراتيجي الذي دعمته حكمة القيادة السعودية، ومن خلال رؤيتها للمشكلات الإقليمية والدولية، فقد أصبحت السعودية تؤدي دور المرجح الإقليمي من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار، بل وتمارس بشأن الكثير من القضايا دور الوسيط الناجح في تحقيق التسوية السلمية للنزاعات، وهي وضعية أصبحت معها الدبلوماسية السعودية تتمتع بالكثير من المصداقية في مختلف المنتديات.

وأن الأمن الذي تسعى إليه إسرائيل لا يمكن بلوغه إلا في إطار سلام شامل وعادل يكفل لجميع الأطراف الأمن المتوازن والمتكامل وتحقيق الاستقرار والنماء لجميع شعوب المنطقة، وهذا الموقف الواضح للسعودية من قضية السلام هو في الواقع رد حاسم على كل الادعاءات التي كانت ترى أنها تمارس سياسة رفض مطلق تجاه قضية السلام مع إسرائيل في المنطقة العربية، فالسعودية كانت على العكس من ذلك فهي من أول الداعين في إطار مبادرة الملك فهد الشهيرة التي تدعو إلى سلام عادل لجميع بلدان المنطقة، وهو ما يعني أن إمكانية السلام مع إسرائيل تبقى مقرونة بشرط أساسي يتمثل في إعادة الأرض العربية المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الكامل في تقرير المصير، وبناء دولته المستقلة التي هي عضو كامل داخل الجامعة العربية (غالي، 1971، ص104).

تقوم السعودية داخل المنظمة الإسلامية بدور أساسي في تقريب وجهات النظر بين الفصائل الفلسطينية وخاصة اتفاق مكة الذي أجري تحت رعاية السعودية، ومن جهة أخري أصدرت السعودية العديد من التوصيات بما فيها إنشاء صندوق القدس الذي يشكل خطوة عملية رائدة لمنع التهويد ودعم المقدسيين في جهودهم من أجل الحفاظ على عروبة المدينة المقدسة وهويتها الإسلامية.

أدرك الغرب كالولايات المتحدة وبريطانيا خطورة التقارب السعودي الفلسطيني، والعلاقات الجيدة بينهما، ومن خلفهما سوريا –مثلث الإزعاج للسياسات الغربية آنذاك– وفي هذا الشأن يقول الرئيس الأمريكي أيزنهاور موجهاً حديثه لاجتماع حلف الأطلسي "لا بد أن تتوجه سياستنا إلى الفصل بين الفلسطينيين والسعوديين، لذلك ستجد فلسطين نفسها معزولة عن بقية العالم العربي، وليس لها حليف سوى الإتحاد السوفيتي، مما لا يعجبها هذا الوضع بسرعة ويجعلها تلحق بنا في البحث عن تسوية معقولة لأزمة الشرق الأوسط (الأدغم، 1983، ص68).

قامت الثورات العربية عام 2011م وانشغل العالم العربي بهذه الثورات، ولم تكن المملكة السعودية بعيدة عن هذه الأحداث، حيث أنها شغلت نفسها في تلك الثورات، مما كان له أثر سلبي على القضية الفلسطينية، بحيث أن الدول العربية انشغلت بشؤونها الداخلية وفي الأمن العربي، وأصبحت السعودية تبحث عن مصالحها من هذه الثورات، وفي تلك الفترة عانت القضية الفلسطينية من تهميش السعودية بحيث شغلت نفسها في الصراعات في المنطقة، وخاصة في سوريا ومصر والعراق.

قامت السعودية بدور مميز من خلال الدعم السياسي والدبلوماسي للقضية الفلسطينية، في المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، فقد وضعت دبلوماسيتها تحت تصرف الفلسطينيين، وقامت بجهود دولية كبيرة من أجل حصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة، ولم تتوقف لحظة السعودية عن دعم الفلسطينيين، حتى خلال الحروب على قطاع غزة لم تتوقف جهودها الدبلوماسية والسياسية من أجل وقف تلك الحروب، وكانت من أول الداعمين ماديًا وسياسيًا ودبلوماسيًا خلال الحروب وبعدها.

تعتبر العلاقات الفلسطينية السعودية في الفترة الزمنية التي تشملها الدراسة، مثالاً لعلاقات الإخوة والصداقة والتعاون بين بلدين، تربطهما روابط وثيقة ومصالح مشتركة، ورؤى تكاد تكون متطابقة، بالنسبة للعديد من القضايا المُلحة التي تشغل بال الساسة وصانعي القرار السياسي في كلا البلدين، كما وتستمد هذه الدراسة أهميتها من ثقل العلاقات بين البلدين الشقيقين ، ألا وهما فلسطين والسعودية.

2.1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في بيان العلاقة السعودية الفلسطينية في في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية من 2000-2013 ، وإيضاح التطورات الإقليمية والدولية، وإيضاح التطورات السياسية التي أدت إلى انتقال العلاقة بينهما من مرحلةٍ إلى أخرى، ومن ثم تحديد شكلها الحالي وآفاقها المستقبلية.

يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات السعودية الفلسطينية خلال الفترة 2000-2013؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي تساؤلات فرعية:

- ما هي الجذور التاريخية للعلاقات السعودية الفلسطينية؟
- ما هي محددات العلاقات السعودية الفلسطينية؟
- إلى أي مدى تطور الدعم السعودي للقضية الفلسطينية خلال الفترة عام 2000-2012؟
- ما هي طبيعة العلاقة السعودية الفلسطينية ودورها على الصراع الإسرائيلي ؟
- ما هو موقف السعودية تجاه اتفاق مكة وتداعياتها على ربط التلاؤم بين الفصائل الفلسطينية؟
- ما هي أهمية المبادرات السعودية للسلام؟
- كيف كانت العلاقات الفلسطينية السعودية في ظل الثورات العربية؟
- ما دور السعودية تجاه تطورات الحروب على غزة؟
- إلى أي مدى ساهم الدور الدبلوماسي السعودي في دعم القضية الفلسطينية ؟
- ما هي التطورات الاقليمية والدولية التي أثرت على العلاقات السعودية الفلسطينية في الفترة من 2000-2013؟

3.1 فرضيات الدراسة

- لقد كان لقيام ثورات الربيع العربي تأثير سلبي مواقف السعودية تجاه القضية الفلسطينية.

- هناك تأثير مباشر للمتغيرات الإقليمية والدولية على العلاقات السعودية الفلسطينية
- استطاعت السعودية التأثير على المواقف الفلسطينية وتدعيم المقومات وأوجه التعزيز لصمود الشعب الفلسطيني من خلال العلاقة القوية بين السعودية والقضية الفلسطينية وارتباطهما بالقضايا المشتركة بينهما.

4.1 أهمية الدراسة

1- تنبع أهمية الدراسة كون العلاقات السعودية الفلسطينية ارتكزت على مبدأ المصلحة الوطنية، الذي بدأواضحاً من خلال تطور العلاقة بين البلدين، والتعامل مع قضاياه المركزية كالصراع الإسرائيلي- العربي، وقضية فلسطين جوهر الصراع،الحرب على أمريكا عام 2000م والانتفاضة الثانية عام 2000م ووفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات عام 2004م، واتفاق مكة، والحربيين الآخرين على قطاع غزة عام 2008-2012،والانتخابات عام 2006، والحصار المفروض بعد الانتخابات الأخيرة عام 2007م، وتكمن أهمية البحث في الاعتبارات الآتية في قلة الدراسات المتخصصة حول موضوع العلاقات السعودية- الفلسطينية، ويمكن أن تساعد هذه الدراسة علي تنمية وعي المجتمع العربي بأهمية دور المملكة العربية السعودية ودورها الفعال والرئيسي، حيث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الجديدة التي لم يسبق وأن تطرق لها أحد من الباحثين، علماً أنها تتحدث عن العلاقات السعودية الفلسطينية، وقد تفتح هذه الدراسة المجال أمام الباحث في العلوم السياسية للمساهمة في تقوية العلاقة السعودية الفلسطينية. ومساعدة الباحثين والمهتمين في دراسة جوانب محددة في إطار العلاقات السعودية الفلسطينية بالإضافة إلى رفد المكتبة العربية بإضاءة بحثية هامة.

5.1 أهداف الدراسة

2- محاولة إلقاء الضوء على محددات العلاقات السعودية، الفلسطينية

3- تسليط الضوء على موقف السعودية تجاه القضية الفلسطينية، كونها القضية المركزية في الشرق الأوسط.

4- رصد تداعيات التسوية السلمية في الشرق الأوسط في ضوء العلاقة بين السعودية وفلسطين.

5- إبراز مدى التأثيرات الإقليمية والدولية على مسيرة العلاقات السعودية الفلسطينية.

6- إبراز تأثير الثورات العربية على العلاقات السعودية الفلسطينية.

7- توضيح العلاقة بين حماس والسعودية وانعكاسها على دور السعودية في القضية الفلسطينية.

6.1 منهجية الدراسة

تتعدد المناهج المستخدمة في دراسة العلاقات الدولية، ولهذا سيتم التركيز في تفسيرنا على المناهج المستخدمة في دراستنا، وهي كالتالي:

ستعتمد الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي لما يتميز به هذا المنهج من القدرة على تحديد تلك العلاقة في صياغة التطورات العربية،من خلال وضع الأهداف، والأدوات ، لذا يمكن الاستعانة بما يلي:

1- المنهج التاريخي: إن التاريخ سلسلة متصلة الحلقات، تتلاحق فيها النتائج بالمقدمات، ويرتبط فيها الماضي بالحاضر، لذلك لا بد للباحث في العلوم الإنسانية من الرجوع إلى الماضي لتعقب الظاهرة من نشأتها، ويعتبر المنهج التاريخي المرحلة الأولى من تطور موضوع العلاقات الدولية، كونه حقل من حقول المعرفة الأكاديمية ، فهو يعلق أهمية كبرى على التاريخ الدبلوماسي، وذلك على أساس أن للعلاقات الدولية في صورها ونماذجها المعاصرة جذور وامتدادات تاريخية سابقة.

2- منهج تحليل النظم : يقوم هذا المنهج بتسليط الضوء على المدخلات والمخرجات، وأثر البيئة الداخلية والخارجية على السلوك الخارجي للدول.

3- المنهج الوصفي التحليلي: يقوم هذا المنهج على إتباع خطوات منظمة في معالجة الظواهر والقضايا، وتحليلها وتفسيرها بشكل علمي منظم، من أجل الوصول لإغراض وأهداف البحث.

7.1 مصطلحات الدراسة

العلاقات الدولية: يعرّفها "وينولدز" أنها تهتم بدراسة طبيعة وإدارة التأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات العاملة في ميدان تنافس خاص ضمن إطار من الفوضى، وتهتم بطبيعة التفاعلات بينهم، والعوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل (سعد، 2011، ص12).

الأمن القومي: تُعرّف الموسوعة الاجتماعية الأمن القومي: "بأنه قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية". ويرى والتر ليبمان أن الأمة الآمنة "ليست في خطر التضحية بالقيم الأساسية إذا اضطرت إلى تجنب حربٍ ما، وأنها قادرة إذا تم تحديدها على صيانتها بالانتصار في

تلك الحروب".أما لفرز فيرى أن الأمن القومي يعني " حماية القيم التي تم اكتسابها وغياب الخوف من أي هجوم على تلك القيم" (قاسم، 1993، ص21).

الشرق الأوسط[1]: ذلك المفهوم الأكثر شيوعاً وغموضاً في الوقت نفسه، هو مفهوم الشرق الأوسط، حيث تتوالى استخداماته دون الإشارة إلى تحديد تلك الدول التي تنطوي تحت لواء ذلك المفهوم، وقد ارتبط ظهوره وذيوعه بتطور الفكر الاستراتيجي الإنجليزي. فاستخدم "الفرد هامان" المصطلح لأول مرة عام 1511م، دون الإشارة إلى البلاد التي يشملها هذا المفهوم، لذا فهو مصطلح مطاط، وأن هذه التسمية ليست نابعة من طبيعة المنطقة نفسها أو من خصائصها الذاتية، وإنما تسمية مستمدة من علاقة المنطقة بالغير (مطر، 2005، ص3).

8.1 حدود الدراسة

تمت الدراسة في سياق ثلاثة حدود هي:

الحد الزماني: تبدأ الدراسة من الفترة الزمنية من عام 2000م وحتى عام 2013م.

الحد المكاني: حدود الدراسة المكانية هي فلسطين والسعودية، في إطار النظام الإقليمي العربي ومنطقة الشرق الأوسط.

الحد الموضوعي: ستتناول الدراسة محطات العلاقة السعودية الفلسطينية خلال الفترة من 2000-2013، والعوامل الايجابية والسلبية جراء تلك العلاقة بين البلدين، وأهم الانعكاسات على تلك العلاقة بين البلدين في ضوء التطورات الإقليمية والدولية.

9.1 مبررات الدراسة

تعد هذه الدراسة محاولة لرصد وتتبع وفهم وتحليل العلاقة السعودية الفلسطينية، إلا أن الدراسة ستحاول التركيز على العلاقات الفلسطينية السعودية، ويندرج هذا البحث ضمن حقل ومجال العلوم السياسية، كما يسعى البحث لفهم واستكشاف الظروف والمحددات العربية والدولية ذات الارتباط بين البلدين، بإضافة إلى معرفة وتتبع التطورات التاريخية لتلك العلاقة، وفهم المنطلقات الإستراتيجية

([1]) الشرق الأوسط هي منطقة جغرافية تشمل بلدان غرب آسيا وشمال أفريقيا وتطل منطقة الشرق الأوسط على البحر الأحمر والخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط و بحر العرب .وعرفته الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1989 بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غرباً إلى إيران شرقاً، ومن سورية شمالاً إلى اليمن جنوباً. وعرفه آخرون بأنه يضم جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية وإيران. ويضم إليه المتخصصون في الولايات المتحدة الحبشة وباكستان وأفغانستان والدول الإسلامية المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى.

والأهداف والمصالح والدوافع الأجنبية خاصة الإسرائيلية والأمريكية على تلك العلاقة، والوقوف على خصوصية الحالة الفلسطينية السعودية، والوقوف على معرفة حدود تلك العلاقة.

وقد تم اختيار موضوع العلاقة السعودية الفلسطينية إيماناً من الطالب بأهمية هذا الموضوع لما تشكله من أهمية بالغة، حيث ترتبط السعودية وفلسطين بعلاقات قوية، ولذا لاحظ الطالب القيام بدراسة العلاقة بين البلدين لتقديم التفسيرات الموضوعية للواقع الحقيقي، وذلك أملاً من الطالب في أن تساعد هذه الدراسة القائمين في البلدين من تطوير تلك العلاقة، للاستفادة من النتائج المترتبة علي الدراسة ولتطوير هذه في المستقبل بما يتلاءم من التطورات المعاصرة للارتقاء بتلك العلاقة.

10.1 الدراسات السابقة

1. دراسة علي رضوان الموسومة بـ "الدور المحوري والفعال للملكة العربية السعودية نحو القضايا العربية بالأخص الفلسطينية"، دار الهدى، بيروت، 1997م.

هدفت هذه الدراسة التعرف على الدور المحوري والفعال للملكة العربية السعودية نحو القضايا العربية بالأخص الفلسطينية وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها أن القضايا التي يتم تناولها من خلال وسائل الإعلام هي القضايا السعودية ، وتقدم الدراسة نظرة ثاقبة فعالة للدور السعودي في منطقة الشرق الأوسط.

2. دراسة محمد حسنين الموسومة بـ "أثر بعض العوامل الخارجية على الساحة العربية والدور المنشود منها" دار الجيل، بيروت، ط 8، 1999.

هدفت الدراسة إلى إظهار أثر بعض العوامل الخارجية على الساحة العربية وكفاءتها على الدور المنشود منها، وتنظيم العمل والاتصالات والتنسيق، أو وحدة تتابع مجريات الأمور السياسية بين البلدين، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها أن درجة استعداد الملكة العربية السعودية لمواجهة أزماتها المحتملة ضعيفة.

3. دراسة رياض شاهين وأحمد الفراني. الموسومة بـ "جهود المملكة العربية السعودية في دعم القضية الفلسطينية 1366-1367هـ / 1947-1948م"، قسم التاريخ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فبراير 2002م، (عدد خاص)

هدفت الدراسة إلى التعرف على جهود المملكة العربية السعودية في دعم القضية الفلسطينية 1947م، وعن حيثيات الاهتمام السعودي بفلسطين، وعن وحدة الأمة العربية والخطر اليهودي

الصهيوني، وعلاقة الجوار التي تربط بين السعودية وفلسطين، والبعد الإنساني للقضية الفلسطينية، والجهود السعودية الرسمية لدعم القضية الفلسطينية قبل حرب 1948م، من قرار التقسيم والهجرة اليهودية إلى فلسطين، وموقف الملك عبد العزيز آل سعود من دخول الجيوش العربية فلسطين، والجهود السعودية الشعبية لدعم القضية الفلسطينية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أولاً: نظرت المملكة العربية السعودية إلى القضية الفلسطينية على أنها قضية حق الإنسان العربي في ترابه الوطني، وأن المقدسات الإسلامية في القدس والتراب الفلسطيني هو ملك للأمة الإسلامية، فقضية فلسطين بالنسبة للمملكة العربية السعودية هو واجب ديني ووطني تعترف بهما المملكة وتقرهما. ثانياً: ساندت المملكة القضية الفلسطينية في المحافل العربية في اجتماعات جامعة الدول العربية، من خلال مؤتمر انشاص[1]، ومؤتمر بلودان [2]، وغيرها، كما ساندت المملكة القضية الفلسطينية في المحافل الدولية مثل اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة،والجهد الذي بذلته لمنع قرار التقسيم. ثالثاً: المعارضة الشديدة التي أظهرتها المملكة ضد هجرة اليهود لفلسطين ويتضح ذلك من الاحتجاجات شديدة اللهجة التي قدمتها المملكة للحكومتين البريطانية والأمريكية عندما صدر تقرير اللجنة الإنجليزية الأمريكية بشأن الهجرة والسماح بهجرة اليهود. رابعاً: الموقف المتبصر للملك عبد العزيز في حرب 1948م الداعي إلى تسليح ودعم الفلسطينيين في الداخل بالمال والسلاح والمتطوعين دون تورط الجيوش العربية بحرب غير مؤهلين إليها التأهيل المناسب. خامساً: عندما فشل الملك عبد العزيز من إقناع الزعماء العرب بتبني وجهة نظره في حرب 1948م لم يتأخر في إرسال الجيش السعودي النظامي بجانب المتطوعين إلى فلسطين لمشاركة إخوانهم الفلسطينيين في التصدي للعدوان الصهيوني ليعانق الدم السعودي الدم الفلسطيني على أرض فلسطين المسلمة.

4. دراسة ناصر فودة الموسومة بـ "دور الملكة العربية السعودية في تدعيم العلاقات العربية وثائق ومراسلات تنشر لأول مرة"، منشورات روائع مجدلاوي، عمان، ط 2، 2002م.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الملكة العربية السعودية في تدعيم العلاقات العربية، والعقبات التي تواجه إدارة العلاقات العامة للحيلولة دون قيام تلك الإدارة بممارسة واجباتها تجاه الأزمات والكوارث التي تتعرض لها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها يوجد خطوط اتصالات للطوارئ بين البلدين، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة عقد

([1])مؤتمر أنشاص هو الاجتماع الأول لملوك العرب ورؤسائهم و أمرائهم في " زهراء انشاص" بدعوة من الملك فاروق الأول وهو مؤتمر قمة الدول العربية عام 1946 في الفترة ما بين (28 – 29 مايو / أيار) ، وحضرته الدول السبع المؤسسة للجامعة العربية.

([2]) مؤتمر بلودان عقد في 8 سبتمبر من العام 1937 حيث اجتمع فيه القادة العرب في مصيف بلودان بسوريا .وقد أسهم المؤتمر في تأسيس جامعة الدول العربية ، ولقد ناقش هذا المؤتمر تطورات القضية الفلسطينية بعدما رفض الانتداب البريطاني عقد المؤتمر في القدس.

اجتماعات مشتركة بين البلدين والعمل على تكثيف تلك الدورات المتخصصة و دعم التوجه السياسي في تدعيم العلاقات العربية.

5. **دراسة عبد الله عودة الموسومة بـ "التخطيط السياسي الإعلامي السعودي ودوره في مواجهة التحديات العربية الواقع الفلسطيني نموذجاً"، سلسلة كتب فلسطينية رقم (33)، م. ت. ف، مركز الأبحاث، بيروت، 2005.**

تناولت الدراسة التخطيط الإعلامي السعودي ودوره في مواجهة التحديات العربية الفلسطينية، وتحديد الآثار الإيجابية للتخطيط الإعلامي السعودي في مواجهة التحديات العربية الفلسطينية من خلال إعداد خطط إعلامية خارجية فعالة تساند عمليات الثبات، وإزالة آثارها السلبية، وكذلك دراسة لتطوير السياسة الخارجية بما يكفل فعالية مواجهتها وإحباط آثارها مستقبلاً، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن التخطيط السياسي الإعلامي المعد من المملكة العربية السعودية مهم جدًا لمواجهة التحديات العربية السعودية، ويتطلب نجاحها اشتراك خبراء من السعودية الذين يتمتعون بالكفاءة والمقدرة على الحد من آثارها، وضرورة تزويد الجماهير العربية بمعلومات صحيحة بدون أن تؤدي إلى بلبلة الأفكار العربية، كل ذلك يجعل هناك قدرة على إدارتها إعلاميًا.

6. **دراسة راسم يحي الموسومة بـ "سمات القيادة السياسية السعودية الفلسطينية دراسة ميدانية على مقومات الدعم والصمود العلاقات الفلسطينية السعودية" مقدم إلى المؤتمر السنوي الثاني الدراسات الدولية، 2007م.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على سمات القيادة السياسية السعودية الفلسطينية، في دراسة ميدانية لمقومات الدعم والصمود في العلاقات السعودية الفلسطينية ،وصولاً لدراسة هذه السمات و معرفة مدى الجاهزية في التعامل مع الأحداث المتوقعة وقد أظهرت النتائج التالية: أن وجود نظام لدى القيادة السياسية السعودية يعمل على تنمية و تطوير القوى السياسية لأنه يركّز على مجموعة من الإجراءات السياسية،و ضرورة الاهتمام بمنهجية وإستراتيجية القوى العربية على اعتباره أنه جزء مكمل للتخطيط الاستراتيجي العربي،كما أوصت بضرورة إنشاء وحدة مشتركة بين البلدين على قائمة المسئولية السياسية في قراراتها.

7. دراسة محمد مزيد الموسومة بـ "معوقات السياسة السعودية الفلسطينية خلال الفترة 1992-2000 وسبل المواجهه"، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، السنة السابقة، العدد 1991، الرباط، المملكة المغربية، 2010.

تم التركيز خلال هذه الدراسة على أهم المعوقات التي صاحبت العلاقات السعودية الفلسطينية وسبل مواجهتها، ومدى تأثير هذه المعوقات على جاهزية التعاون بين البلدين، والكشف عن الثغرات ونقاط الضعف لدى البلدين نحو عوامل القوة والضعف في هذا المجال والتعرف على مدى تلك المعوقات وتأثيرها على عوامل الصمود لدى القضية الفلسطينية، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها بأنه تتوفر للقادة السعوديين المقومات الأساسية اللازمة لإدارة الصراع، لكن هذه المقومات متوفرة بالحد الأدنى، وأوصت الدراسة بضرورة العمل المشترك بين البلدين، وضرورة رفع مستوى العلاقة بين البلديين في المجالات المختلفة

11.1 تقسيم الدراسة

1. الفصل الأول: خطة الدراسة

2. الفصل الثاني: الجذور التاريخية للعلاقات السعودية الفلسطينية

1.2 مقدمة

2.2 دعم المملكة العربية السعودية للقضية الفلسطينية في المجال السياسي

3.2. دعم المملكة العربية السعودية للقضية الفلسطينية في المجالات الأخرى

4.2. خلاصة

3. الفصل الثالث: العلاقة السعودية الفلسطينية في ظل التغيرات الإقليمية والدولية من 2000 إلى 2005

1.3. مقدمة

2.3. العلاقة السعودية الفلسطينية في ظل تطورات الصراع مع الاحتلال

3.3. الدعم السعودي لفلسطين في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية

4.3. خلاصة

4. الفصل الرابع: تطورات العلاقة السعودية الفلسطينية من 2005 الى 2013

1.4. مقدمة

2.4. رعاية السعودية للمصالحة الفلسطينية

3.4. دور السعودية في تخفيف الحصار الإسرائيلي

4.4. موقف السعودية من الحروب على غزة

الفصل الثاني:
الجذور التاريخية للعلاقات السعودية الفلسطينية

1.2 مقدمة

2.2 دعم المملكة العربية السعودية للقضية الفلسطينية في المجال السياسي

3.2. دعم المملكة العربية السعودية للقضية الفلسطينية في المجالات الأخرى

4.2. خلاصة

1.2 مقدمة

تحتل فلسطين مكان الصدارة في قضايا العالم العربي المعاصر، وتحظى باهتمام ومكانة عربية وإقليمية ودولية، نظراً لمكانتها الدينية، وموقعها الاستراتيجي الذي يربط بين قارات العالم القديم آسيا وأفريقيا وأوروبا، وكذلك فهي همزة الوصل بين مشرق العالم ومغربه.

تعتبر المملكة العربية السعودية البلد الوحيد في العالم العربي والإسلامي التي تتخذ من أحكام الشريعة الإسلامية دستوراً لها، فكل أنواع المعاملات تطبق فيها أحكام الشريعة الإسلامية (الكيالي وآخرون، م3، 1979، ص192). وقد تبنت المملكة قضية فلسطين منذ بدايتها كقضية عربية إسلامية تنطلق من خلالها ثوابت السياسة الخارجية السعودية، وتتفاعل مع إدراكها وتصورها. فقد شكلت مرتكزاتها نهج السياسة السعودية بحيث تقوم على عدم استغلالها لأي من المآرب أو التوجهات الداخلية الخاصة بالمملكة العربية السعودية، بل على العكس تماماً فقد تفاعلت جميع مكونات العنصر التاريخي للقضية الفلسطينية مع أوضاع البيئة الداخلية والواقع الإقليمي داخل الإطار الدولي، ليتبلور في النهاية مع تصورات القيادة السعودية تجاه قضية العرب والمسلمين الأولى قضية فلسطين (الكيالي، 1985، ص30). ونظراً لأن القضية الفلسطينية لها المكانة الهامة في أولويات السياسة السعودية منذ عهد الملك الراحل عبد العزيز آل سعود[1] حيث كان للصراع الإسرائيلي– العربي عمقه التاريخي منذ بداية إرساء أساس إسرائيل بين الأعوام 1917–1948م، والذي بدأ بتصريح بلفور وانتهى بقيام إسرائيل، وما تمخضت عنه هذه الحرب العالمية الثانية "1939–1945م"، وما خلفته من أحداث أدت في نهاية المطاف إلى احتلال اليهود لفلسطين (النتشة، 1986، ص342).

استأثرت القضية الفلسطينية باهتمام الملك عبد العزيز، فقد حمل على كاهله عبء هذه القضية منذ بداياتها الأولى؛ أي منذ صدور وعد بلفور في 2 تشرين ثاني/ نوفمير عام 1917م، ورفض كل محاولات بريطانيا الهادفة إلى انتزاع شبه اعتراف بالوطن القومي لليهود، ومن هنا انطلق الملك عبدالعزيز في دفاعه عن قضية فلسطين ويوليها جل اهتمامه وكبير رعايته، وذلك من أجل حل القضية حلاً سليماً عادلاً، يحقق أماني الشعب الفلسطيني في تحقيق مطالبه التي تقضي بإلغاء وعد

([1]) عبد العزيز بن عبدالرحمن بن فيصل بن تركي آل سعود، ولد في 15 كانون ثاني/ يناير عام 1876م، في الرياض لأسرة آل سعود الحاكمة في السعودية، مؤسس المملكة العربية السعودية الحديثة، لما بلغ العاشرة من عمره انتقل مع عائلته إلى الكويت، استولى على الرياض عام 1902م، وعلى نجد عام 1912م، ثم على الحجاز ومكة عام 1924م، وأعلن نفسه ملكاً على الحجاز ونجد في العام 1925م، وواصل توسيع ممتلكاته في شبه الجزيرة العربية، وأعلن عام 1932م إقامة المملكة العربية السعودية، توفي في 9 تشرين ثاني/نوفمبر عام 1953م (الموسوعة العربية الميسرة، م4، 2009، ص2209)

بلفور ومنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، لذا فإن الفلسطينيين قد عولوا كثيراً على دعمه ومساندته ومؤازرته للقضية (موقع الوطن، 2009/4/3).

2.2 دعم السعودية للقضية الفلسطينية في المجال السياسي

كانت القضية الفلسطينية ومازالت منذ إعلان الدولة السعودية الحديثة على يد الملك عبد العزيز آل سعود وذلك في عام 1932م، من أهم القضايا المصيرية التاريخية التي شكلت الشغل الشاغل للملك عبد العزيز، ليصبح الالتزام بهذه القضية من ثوابت السياسة السعودية وقضاياها الأولى. وجاءت جريمة إحراق المسجد الأقصى في 21 آب/ أغسطس عام 1969م، لتوقظ كل عربي مسلم حر من سباته، والتي وجه على أثرها الملك فيصل بن عبد العزيز الدعوة إلى جميع الشعوب الإسلامية لإعلان الجهاد ضد "إسرائيل" قائلاً "لقد عبثت الصهيونية الغازية بأرضنا، واستباحت حرماتنا، وامتدت يدها إلى مقدساتنا، فأنا أناشدكم الجهاد" (آل سعود، 1999، ص91)، فمن أول يوم من حكمه أكد على حرصه الشخصي وحرص حكومته على دعم الشعب العربي الفلسطيني، ومساندة مقاومته المشروعة، وإقامة دولته المستقلة على أرضه، مؤكداً حرصه على القدس كحرصه على مكة المكرمة والمدينة المنورة (الكيلاني، 1984، ص49)، وعلى هذا النهج القوي تولى ملوك المملكة العربية السعودية واضعين قضية فلسطين في سلم أولوياتهم وثوابت لسياسة بلادهم، حيث كان من أهم شواغلهم، هو دعم القضية الفلسطينية ونصرتها في كافة المجالات السياسية والعسكرية والإعلامية والاقتصادية.

إن نهج الدعم السياسي الدبلوماسي للمملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية، بدأ بالملك عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة، عندما رفض مشروع تقسيم فلسطين الذي اقترحته لجنة بيل الملكية البريطانية عام 1937، وأوفد ابنه الأمير فيصل[1] (الذي كان وزير خارجية المملكة في ذلك الوقت) للمشاركة في أول مؤتمر يعقد في لندن بين الدول العربية واليهود عام 1939م، ورفضه

([1]) فيصل بن عبد العزيز آل سعود، الابن الثالث لوالدة الملك عبد العزيز، ولد في مدينة الرياض عام 1906م، شارك في سن مبكرة في المعارك والأحداث التي واكبت نشوء المملكة، وفي عام 1927م ندبه والده الملك عبد العزيز لينوب عنه في المباحثات مع بريطانيا التي انتهت بالتوقيع على معاهدة جدة في نفس العام والتي اعترفت بمقتضاها بحكومة الملك عبد العزيز، وبعد وفاة والده وتسلم أخيه سعود الحكم وعينه ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية، وفي يوم 1 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1964م، اجتمع علماء الدين والقضاة، وأعلن مفتى المملكة إنه تم خلع الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود من الحكم، وإنه سيتم مبايعة الأمير فيصل ملكًا، وفي يوم 3 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1964م بويع ملكًا خلفاً لأخيه الملك سعود الذي كان يعاني من عدة أمراض ولا يستطيع قيادة البلاد، توفي في يوم 25 آذار/ مارس عام 1975م، عندما قام ابن أخيه الأمير فيصل بن مساعد بن عبد العزيز آل سعود بإطلاق النار عليه وهو يستقبل وزير النفط الكويتي (الكيالي وآخرون، م4، 1979، ص680:681)

الاجتماع مع وايزمن عندما أبلغ المبعوث الشخصي للرئيس روزفلت بذلك، وجهوده في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وعروبة فلسطين وعلى رأسها القدس، وهو النهج الذي عمل به من بعده أبناؤه، الملك سعود والملك فيصل والملك خالد والملك فهد والملك عبد الله. من خلال التزام المملكة الثابت والراسخ بمناصرة الحق الفلسطيني، وعدم تأثر موقف المملكة بما قد يطرأ من ظروف أو يظهر من أزمات، هذا بالإضافة إلى القبول بما يراه أو يرتضيه الشعب الفلسطيني لنفسه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، أو محاولة فرض رأي سياسي عليه، كما تقوم المملكة بدورها الرائد لدعم الجهود المبذولة لحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يحفظ للفلسطينيين حقوقهم المشروعة وذلك على جميع الأصعدة سواء الثنائية أو الإقليمية أو الدولية (بن سعود الكبير، 2001/11/30).

اجتمع الملك عبد العزيز مع الرئيس الأمريكي روزفلت في شباط/ فبراير عام 1945م، على ظهر مركب حربي أمريكي، وظهرت في هذا الاجتماع خلافات كبيرة في وجهات النظر حول مسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين. فقد بادر الرئيس الأمريكي روزفلت، فور بدء الاجتماع، بالطلب من مضيفه القبول بهجرة مائة ألف يهودي إلى فلسطين، فرفض الملك عبد العزيز ذلك بشدة، كما دعا الولايات المتحدة الأمريكية الى عدم دعم اليهود بالمال والسلاح (الكيالي وآخرون، م3، 1979، ص187).

ويرى الباحث أنه على الرغم من الدعم القومي من قبل السعودية للقضية الفلسطينية والتحذيرات من خطر الهجرات الإسرائيلية على أرض فلسطين إلا أن هذا الموقف لم يرتق إلى درجة التهديدات بسبب الموقف الأمريكي الداعم والمساند للهجرات اليهودية لفلسطين والسعودية لم ترغب في التصادم بشكل قوي مع الولايات المتحدة على الرغم من أنها أبدت معارضتها ورفضها للتمويل الأمريكي للمشروع الصهيوني ولكن ذلك بقي مجرد رأي حيث لم تتخذ السعودية الإجراءات المناسبة والقوية للضغط على الولايات المتحدة لوقف الدعم والتمويل الأمريكي للمشروع الصهيوني .

كانت سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية ترصد وتراقب الأحداث على الأراضي الفلسطينية المحتلة، والسيطرة الإسرائيلية عليها، مدعومة من قبل بريطانيا والولايات المتحدة، والدول الغربية الأخرى، وقد كانت الدبلوماسية السعودية قد دخلت مرحلة جديدة من التنظيم وبناء العلاقات الدولية التي كانت من أوائل اهتمام الملك عبد العزيز، فقد كان يحرص على أن يكون بناء العلاقات الدبلوماسية قائماً على قواعد المعاملة بالمثل والصداقة المتبادلة وفقاً للقوانين والنصوص المعمول بها بين الدول، لهذا فقد كان يشرف عليها إشرافاً مباشراً ليضمن نجاح الدبلوماسية السعودية التي تتميز باختلاف علاقاتها مع الدول بحسب ما تقتضيه، أولًا مصلحة المملكة العربية السعودية وسلامة أمنها، وثانياً ما تقتضيه المصلحة العربية والإسلامية. وعلى هذا فقد تشكل الأساس للسياسة الخارجية

السعودية من هذين العنصرين في علاقاتها مع الدول الغربية التي كانت تختلف قوة وضعفاً وقرباً وبعداً من أساس هذين العنصرين في السياسة الخارجية السعودية (الداود، 2005، ص168).

أكدت الحكومة السعودية، اهتمامها البالغ بالمساعي الجارية لإيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط من بينها الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967م، وعودة القدس إلى السيادة العربية، والإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة. واعتبرت أن أحد الشروط الأساسية لتحقيق هذه الأهداف، هو "الوفاق العربي". ولذلك سعت دومًا لردم الخلافات العربية الناتجة، أصلاً عن اختلاف في وجهات النظر إلى أسلوب التسوية السياسية (منصور وآخرون، 1979، ص127).

برز دعم المملكة العربية السعودية للقضية الفلسطينية في المجال السياسي من عدة اتجاهات، أهمها على مستوى جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وتأييد المملكة العربية السعودية المطلق بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، والموقف السعودي من الصراع الإسرائيلي– العربي، ودورها في دعم السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو.

1.2.2 على مستوى جامعة الدول العربية

المملكة العربية السعودية من أكثر الدول الداعمة والمساندة والمناصرة للقضية الفلسطينية قبل تأسيس الجامعة العربية وزاد دعمها وتأييدها للقضية الفلسطينية بعد تأسيس جامعة الدول العربية وتعتبر المملكة العربية السعودية الدولة التي لم تغب عن مؤتمرات القمة العربية ومؤتمرات وزراء الخارجية للدول العربية منذ أول قمة عقدت في انشاص بمصر عام 1946إلى آخر قمة ، فهي الدولة التي لم يتغير موقفها من القضية الفلسطينية حيث أبرزت في كافة اللقاءات الخاصة داخلياً عبر الجامعة العربية أو خارجياً عبر المحافل الدولية عرضها على دعم ومساندة القضية الفلسطينية وكسب تأييد أكبر عدد من دول العالم لها . (العتيبي، 1993، ص82-108).

نادت المملكة خلال مؤتمرات القمة العربية أن يكون للفلسطينيين وطن يجمعهم على أرض آبائهم وأجدادهم، وبأن الأسلوب الأمثل هو الحصول على الممكن الآن، على أن يوضع الهدف الرئيسي مستقبلاً وهو تحرير فلسطين بالكامل، والعمل بجدية لبلوغ ذلك الهدف وذلك النصر العظيم (الكيلاني، 1984، ص56)، حيث قال الملك فيصل بن عبد العزيز في هذا الصدد بتاريخ 28 آذار/ مارس عام 1965م "بأن بلاده تلتزم التزاماً تاماً بمقررات مؤتمرات جامعة الدول العربية، وأن المملكة تعتبر قضية فلسطين قضيتها وقضية العرب الأولى، إن فلسطين بالنسبة لنا أغلى من البترول، وأغلى من أرواحنا، وإننا لن نتوانى في استعمال البترول كسلاح في المعركة إذا دعت الضرورة، وإن الشعب

الفلسـطيني لابـد وأن يعـود إلـى وطنـه يومـاً مـا، حتـى ولـو كلفنـا ذلـك أرواحنـا جميعـاً" (عنبتاوي، 1973، ص175:176).

قدمت المملكة العربية السعودية مشروعين في جامعة الدول العربية لحل القضية الفلسطينية وهم (موقع وزارة الخارجية السعودية، 2013/12/27):

أولاً: مشروع الملك فهد[1] للسلام (المشروع العربي للسلام) 1982م

أعلن مشروع الملك فهد للسلام في الدورة الثانية لمؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في مدينة فاس المغربية عام 1982م، فقد هدفت هذه المبادرة إلى تحقيق سلام دائم وشامل للشرق الأوسط، ووافقت عليه الدول العربية وأصبح أساساً للمشروع العربي للسلام ولمؤتمر السلام في مدريد 1991م.

ويتكون المشروع من المبادئ التالية:

1. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967م بما فيها مدينة القدس.
2. إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام 1967م.
3. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
4. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة وتعويض من لا يرغب في العودة.
5. تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
6. قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

([1]) فهد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركي آل سعود، خامس ملوك المملكة العربية السعودية وأولهم اتخاذاً للقب خادم الحرمين الشريفين. هو الابن التاسع من أبناء الملك عبد العزيز الذكور. أوكلت إليه وزارة الداخلية عام 1962م، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية عام 1967م، ومع اعتلاء الملك خالد عرش المملكة بعد اغتيال الملك فيصل عام 1975م، تم تعيينه ولياً للعهد، ورئيساً لمجلس الوزراء، وقد قاد منذ فترة ولايته للعهد سياسة فض المنازعات الإقليمية العربية، وتشجيع سياسة التضامن العربي والإسلامي، تولى مقاليد الحكم في 13 حزيران/ يونيو عام 1982م، أصيب بجلطة في تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1995م، وتولى عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد حينها إدارة معظم شؤون البلاد اليومية. توفي في 1 آب/ أغسطس عام 2005م (الكيالي، م4، 1979، ص611:612)؛ (الموسوعة العربية الميسرة، م5، 2009، ص2462:2463)

7. تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.

8. تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

ثانياً: مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز 2002م

وهي المبادرة التي أعلن عنها الملك عبد الله بن عبد العزيز في قمة بيروت آذار/ مارس عام 2002م، وتبنتها الدول العربية كمشروع عربي موحد لحل النزاع العربي الفلسطيني، والتي توفر الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة وتؤمن حلاً دائماً وعادلاً وشاملاً للصراع الإسرائيلي- العربي.

وتتلخص المبادرة فيما يلي :

1. الانسحاب من الأراضي المحتلة حتى حدود (4) يونيو 1967م .
2. القبول بقيام دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة وعاصمتها القدس .
3. حل قضية اللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية .

وأشارت المبادرة إلى أن قبول إسرائيل بالمطالب العربية يعني قيام " علاقات طبيعية " بينها وبين الدول العربية .

في النهاية لا بد أن نشير إلى أن المملكة العربية السعودية كانت تهتم كثيرًا باصدار قرارات مهمة عن طريق الجامعة العربية، وكانت دائمًا تدفع الجامعة العربية لاتخاذ مواقف مهمة تجاه القضية الفلسطينية، والمملكة السعودية تجعل من قضية فلسطين القضية الأساسية في الجامعة العربية.

2.2.2 على مستوى منظمة الأمم المتحدة[1]

أبدت المملكة العربية السعودية خلال مناقشات مجلس الأمن الدولي لقضية الشرق الأوسط، والمسألة الفلسطينية، الموقف المعتمد على قراري 242 و 338، وعلى الاعتدال في طرح أي مشروع قرار على أمل استبعاد الولايات المتحدة لحق النقض (منصور وآخرون، 1979، ص128).

([1]) كانت السعودية سبّاقة في تأسيس المنظمات الإقليمية والدولية، كمنظمة الأمم المتحدة (المعلوف وآخرون، ب. ت، ص688). وكذلك تأسيسها للجامعة العربية، ومنظمة عدم الانحياز، ورابطة العالم الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة الأوبك وأخيراً وليس آخراً مجلس التعاون لدول الخليج العربي (هاشم، 1993، ص25).

قامت المملكة بعد تبني جامعة الدول العربية لمشروع الملك فهد بن عبد العزيز كخطة للسلام العربي عام 1982م، بجهود مكثفة لإيضاح تلك المبادئ للدول، والمنظمات الدولية لدعم وتوثيق حقوق القضية الفلسطينية والتأكيد على المبادئ الأساسية للسلام والتي لا تزال قائمة حتى الآن، وتعتبر ركائز عملية السلام. وقد ظلت هذه المبادرة محور السياسات الحاكمة للصراع الإسرائيلي- العربي، والاقتراح شبه الوحيد طيلة فترة الثمانينيات من القرن الماضي، بل إن الأمر اللافت للانتباه حقاً، هو أن التطورات التي حدثت في القضية الفلسطينية تنطوي في جانب كبير منها على المقترحات السعودية ولم تخرج عنها إلا قليلاً، الأمر الذي يعني توفيقاً ونجاحاً مهماً للدبلوماسية السعودية (بن سعود الكبير، 2001/11/30).

اهتمت المملكة العربية السعودية بالقضية الفلسطينية على صعيد سياستها الخارجية، وشاركت في الدفاع عن حقوق فلسطين عالمياً، وظهر ذلك واضحاً عندما خطب الملك فيصل في عام 1963م على منبر الأمم المتحدة، حيث ذكر إن الشيء الوحيد الذي بدد السلام في المنطقة العربية هو المشكلة الفلسطينية، منذ قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين. وأن القضية الفلسطينية تعتبر من أهم وأخطر قضايا العالم على الأمن والسلم الدوليين. كما أن من سياسة المملكة التي اتبعها حول القضية الفلسطينية هي عدم الاعتراف بإسرائيل، وتوحيد الجهود العربية وترك الخلافات بدلاً من فتح جبهات جانبية تستنفذ الجهود والأموال والدماء، وإنشاء هيئة تمثل الفلسطينيين، وإشراك المسلمين في الدفاع عن القضية الفلسطينية (الموسوعة الحرة ويكيبيديا).

إن للمملكة العربية السعودية دوراً بارزاً ومميزاً في دعمها السياسي المستمر لنصرة القضية الفلسطينية، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتحقيق تطلعاته لبناء دولته المستقلة. ولهذا نجدها تتبنى جميع القرارات الصادرة من المنظمات والهيئات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، خاصة منظمة الأمم المتحدة، وتشارك في العديد من المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بحل القضية الفلسطينية وتبذل المملكة جهوداً حثيثة واتصالات مكثفة مع الدول الغربية والصديقة والإدارة الأمريكية للضغط على إسرائيل لإلزامها بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة التي تنص على الانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967م. ومطالبتها الدائمة للمجتمع الدولي بالتدخل العاجل لوقف الاعتداءات والممارسات الإسرائيلية العدوانية والمتكررة ضد الشعب الفلسطيني. كما أدانت المملكة قيام إسرائيل ببناء الجدار العازل الذي يضم أراضي فلسطينية واسعة، وتقدمت بمذكرة احتجاج لمحكمة العدل الدولية في لاهاي تدين فيها قيام إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري، وصدر قرار المحكمة رقم (2004/28)، بتاريخ 9 تموز/ يوليو عام 2004م، بعدم شرعية هذا الجدار وطالب إسرائيل بإزالته، وجاء قرار الجمعية العامة في هذا الشأن ليعبر عن تضامن المجتمع الدولي حيال هذا

الموضـوع ويطالـب إسـرائيل بوقـف الجـدار والتخلـي عنـه وأنـه يتنـاقض مـع القـانون الـدولي (موقع وزارة الخارجية السعودية، 2013/12/27).

يرى الباحث بأن المملكة العربية السعودية قد حرصت أن تجعل من منظمة الأمم المتحدة منبراً للدفاع عن قضايا العرب والمسلمين الرئيسية عامة، وقضية فلسطين ومدينة القدس خاصة، فقد أيدت المملكة العربية السعودية كل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وذلك يدل على حرصها الديني والعربي تجاه القضية الفلسطينية حتى بلوغ التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس.

3.2.2 على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي

كانت المملكة العربية السعودية توجه، وعلى الدوام، نداءً للدول الإسلامية تناشدها بالعمل على خدمة القضية الفلسطينية على أساس أنها قضية إسلامية، وهذا يدل على الرؤية السعودية للقضية الفلسطينية منذ زمن بعيد، يعود إلى بداية تكوين المملكة العربية السعودية، فقد كانت السياسة السعودية على الدوام تأخذ بعين الاعتبار أولوية القضايا والمقدسات الإسلامية، ومن أهم القضايا الإسلامية المعاصرة والتي ظلت ومازالت في سلم أولويات السياسة السعودية هي القضية الفلسطينية، وخاصة قضية القدس، فالمملكة العربية السعودية أول من أدركت أهمية وضع القضية الفلسطينية وخاصة القدس في مدارها الصحيح، وهو المدار الإسلامي (وهبة، 1956، ص262–275).

وفي 17 نيسان/ ابريل عام 1965م، افتتح الملك فيصل في مكة المكرمة المؤتمر الإسلامي الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي أيّد فيه الدعوة إلى "مؤتمر قمة إسلامي ليكون في مقدور أعلى قمة إسلامية تبحث قي قضايا المسلمين وتقرر أمورهم". وعرض قضية فلسطين فوصفها بأنها "قضية إنسانية إسلامية" وليست "قضية سياسية أو اقتصادية". وقال انها قضية "شعب اعتدى عليه في وطنه وشرد من بيوته ونفى في أقطار الأرض، يتكفف حسنات المحسنين، لا لشيء إلا لأن هناك زمرة من شذاذ الأرض أرادوا أن يتخذوا لهم مركزا فاختاروا فلسطين، وساعدهم على هذا الاختيار والتأييد دول العالم الكبرى أجمع" وقال إن فلسطين "تحتوي على الحرم الثالث وتحتوي على تاريخ للمسلمين والعرب من قبل آلاف السنين". وتوجه إلى المؤتمرين بقوله: "هذه قضيتكم وبين أيديكم ونحيلها إلى ضمائركم بأن تفعلوا ما يحقق آمال المسلمين والعرب فيكم بالنسبة لقضية تعتبر الأولى والنادرة من جنسها في العالم منذ أن خلق الله البشر" (عنبتاوي، 1966، ص176).

إن العوامل التي ساهمت في توحيد جهود الدول الإسلامية والعربية تحت سقف منظمة المؤتمر الإسلامي، هي (الموسوعة الحرة ويكيبيديا):

1. الاهتمام المشترك للدول الإسلامية والعربية باستقلال باقي العالم الإسلامي والعربي.
2. رغبة الجمعيات غير الحكومية في العالم الإسلامي إعادة النشاط مرة أخرى للحصول على الاستقلال من الدول الاستعمارية ولم شمل الدول معاً.
3. احتلال إسرائيل للأراضي العربية عام 1967م ودعم القوى العظمى لها في قلب العالم الإسلامي.

إن أهم منجزات العمل الإسلامي المشترك الذي سعت إليه المملكة العربية السعودية منذ عام 1967م، الخروج بالقضية الفلسطينية من إطارها العربي المحدود نسبياً إلى خيارها الإسلامي الواسع، فبفضل جهود الملك فيصل قطعت مجموعة من الدول الإسلامية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في أعقاب حرب عام 1967م، وبفضل الجهود السعودية أصبحت القضية الفلسطينية تحتل أولويات العمل الإسلامي المشترك الرئيسية، وأصبحت من ثوابت سياسة الملك فهد بن عبد العزيز دعوة جميع العرب والمسلمين إلى التكاثف والتضامن من أجل تحرير فلسطين، وتخليص المقدسات الإسلامية فيها من الاحتلال الإسرائيلي (الرواف، 1999، ص93). كما كان الملك فهد يقوم بنفسه أيضاً بتوعية شعبه بالقضية الفلسطينية بصفتها قضية عربية وإسلامية، وكان في كل المناسبات يعبر بأن القضية الفلسطينية هي قضية إسلامية، وليست قضية للفلسطينيين والعرب وحدهم (الحارثي، 1986، ص3).

ترأس الأمير فهد (يوم كان ولياً للعهد) نيابة عن الملك خالد بن عبد العزيز، جلسات مؤتمر القمة الإسلامي الثالث في مدينة مكة المكرمة في 25 كانون ثاني/ يناير عام 1981م، حيث أصدر المؤتمر بلاغاً سمي (بلاغ مكة)، أكد فيه الملوك والرؤساء وقوفهم في وجه العدوان الإسرائيلي لأرض فلسطين، كما أعلنوا رفضهم للسياسات التي تمكن لهذا العدوان وتمده بأسباب الدعم السياسي والاقتصادي والبشري والعسكري، ورفضوا كل مبادرة لا تتبنى الخيار الفلسطيني المتمثل في الحل العادل لقضية فلسطين. وهكذا ظلت سياسة المملكة العربية السعودية تدعم التضامن الإسلامي لأنه السبيل الأمثل لنصرة القضية الفلسطينية، وقد وضعت المملكة ثقلها السياسي والمادي والمعنوي في سبيل دعم العالم الإسلامي وقضاياه، حيث أنه في مؤتمر القمة الخامس للدول الإسلامية المنعقد في الكويت في 26 كانون ثاني/ يناير عام 1987م، تناول خطاب الملك فهد الذي ألقاه للقضية الفلسطينية واحتلال إسرائيل للأراضي العربية واستمرارها في سياستها الاستيطانية واعتداءاتها على المقدسات الإسلامية والدول العربية واستهتارها بكل القيم والأعراف الدولية فقال "إن مثل هذا السلوك المشين من جانب إسرائيل يعتبر مصدر تهديد مستمر لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط والسلام العالمي برمته، وعلينا أن نعمل بكل ما نملك من طاقات لدعم ومناصرة الكفاح الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية" (بن سعود الكبير، 2001/11/30).

يرى الباحث بأن مضمون الدعم الدبلوماسي للقضية الفلسطينية نابع من صميم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، والعلاقة بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية، وأن مجمل مواقف الدول الإسلامية كانت تلتقي مع سياسة المملكة تجاه فلسطين والقدس والشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

4.2.2 موقف السعودية من الصراع الإسرائيلي– العربي

لعب الصراع الإسرائيلي– العربي، وسياسة إسرائيل العدوانية، الهجومية دوراً محورياً في التغيرات الجذرية التي طرأت على المنظومة القطرية العربية، وأدت الهزيمة العربية في فلسطين عام 1948م، إلى نمو الوعي السياسي عند جيل جديد من النخبة العسكرية والثقافية التي دعت إلى تغيير جذري في بنية النظم والمجتمعات العربية. فقد فجرت هزيمة العرب في فلسطين أزمة سياسية، حيث أن هناك بعض النظم العربية استغل القضية الفلسطينية لاعتبارات داخلية، وهناك بعض المزايدين في غيرتهم على القضية الفلسطينية (جرجس، 2002، ص269:270).

لم تكن المملكة العربية السعودية ترفض أو تقبل بشكل علني أي وسيلة أو طريقة لمعالجة الصراع الإسرائيلي– العربي، بل على العكس عرف عنها القبول والمتحفظ أحياناً، بكل ما تقدمت به الأطراف المختلفة من وسائل وطرق ابتداءً من الكفاح المسلح إلى التفاوض المباشر، ولذلك على الرغم من احتلال إسرائيل لجزر السعودية في خليج العقبة، لم تحاول المملكة العربية السعودية في أي وقت تصنيف نفسها كدولة مواجهة (سلامة، 1980، ص546). وفضلت باستمرار بل وشجعت على استعمال وتقسيم البلدان العربية إلى بلدان مواجهة وبلدان مساندة.

ألقى الأمير فيصل في المؤتمر الثاني لرؤساء دول عدم الانحياز المنعقدة في القاهرة كلمة بتاريخ 10 تشرين/ أول عام 1964م، تحدث فيها عن فلسطين بعد أن استأذن المؤتمرين بالتعرف لموضوعها لتعلقه "بجوهر المبادئ التي ننادي بها ونكافح من أجلها" وأضاف إلى ذلك قوله بأن جميع الدول في الأمم المتحدة وفي مختلف المجالات الدولية تقود حملات شعواء على لسان وفودها "منددة بالاستعمار والتفرقة العنصرية والعدوان. وأننا لنرى جميع هذه المساوئ قد تجمعت فيما تعرض له الشعب العربي في أرض فلسطين من عدوان استعماري لم يجابه مثيله أي شعب من شعوب العالم فلقد مكن الاستعمار أناساً جمعوا من مختلف بقاع الأرض لإنشاء دولة فوق أرض عربية بعد طرد سكانها الشرعيين منها لتكون ركيزة من ركائز ينطلق منها لتنفيذ أغراضه القريبة والبعيدة"، ثم ناشد الضمير العالمي والدول الممثلة في المؤتمر "أن تساعد على رفع هذا العدوان وحل قضية فلسطين حلاً يعيد لشعب فلسطين حقه في وطنه وفي تقرير مصيره (عنبتاوي، 1966، ص123).

أدلى الملك فيصل بحديث صحافي خاص حول القضية الفلسطينية. وذلك في شهر كانون أول/ ديسمبر عام 1970م، ورداً على سؤال حول تصريح وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية روجرز من أن الجو غير ملائم لإيجاد تسوية سليمة للأزمة في الشرق الأوسط قال الملك فيصل أنه لا يرى مجالا "لتسوية سلمية" ما دامت إسرائيل متعنتة في موقفها. وعندما سُئل عما يمكن عمله إذا "تخلت إسرائيل عن فكرة الدولة العرقية لصالح مجتمع متعدد الطوائف، فإن كل شئ ممكن، ورداً على سؤال آخر يتعلق بحق إسرائيل في الوجود قال الملك فيصل إن لليهود حق في الوجود ولكن "ليس كدولة يهودية، وينبغي أن يعطى الفلسطينيون الخيار في العودة إلى وطنهم حيث يجب أن تكون لهم نفس الحقوق التي يتمتع بها اليهود" (الدجاني وآخرون، 1974، ص178).

وفور إنهاء حرب عام 1973م، وازدياد الإمكانات السعودية زيادة هائلة، أصبح الموقف يتطلب من المملكة العربية السعودية رأياً واضحاً وصريحاً بذلك الخصوص، ولم يعد كافياً من بلد عربي رئيس كالمملكة العربية السعودية أن يصر على أن موقفه هو تشجيع كل الاجتهادات والموافقة عليها مع تحفظ شكلي على نقطة هنا أو خطوة هناك (مطر وهلال، 1999، ص106).

استمر الدور الرئيسي للملكة العربية السعودية في الصراع الإسرائيلي- العربي، منذ أن شهدت حرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م، تبلوره واتجاهه النشيط، وهذا الدور الرئيسي والقيادي للمملكة ليس ناتجاً من ثروتها النفطية والمالية فحسب، إنما هو ناتج أيضاً من التضامن العربي، حيث رأت المملكة أن التضامن العربي هو الأداة الوحيدة التي تستطيع التأثير في سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية، وفرض تسوية للصراع الإسرائيلي- العربي تكون لمصلحة العرب، فقد كانت المملكة تؤكد وباستمرار بأنها تضع ثقلها الاقتصادي والسياسي من أجل تحقيق هذه التسوية التي ينبغي أن تتضمن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة منذ العام 1967م، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في وطنه (منصور وآخرون، 1978، ص173).

يرى الباحث من خلال دراسته أن السعودية تعتبر السلام الفلسطيني الإسرائيلي من أهم أولوياتها، و تسعى باستمرار إلى إنجاح مشروع السلام، وتحاول أن تغطي كل الثغرات التي تنتج عن مشروع السلام، وهي تعتبر السلام العادل للقضية الفلسطينية هو الخيار الاستراتيجي الذي لا يوجد بديل غيره، وهذا الموقف ناتج عن ضعف عربي لذا فالأجدر بالسعودية أن تلوّح بخيارات أخرى في موضوع الصراع مع الاحتلال، ليس فقط السلام هو الخيار الوحيد، يجب أن تلوّح بالعامل الاقتصادي والتجاري والعامل المسلح وتلوح بكل ما تستطيع من خيارات.

أوضح وزير الخارجية السعودي السيد عمر السقاف، في شباط/ فبراير عام 1974م، موقف المملكة من شروط الحل السياسي لأزمة الشرق الأوسط فأكد تمسك السعودية بالعمل لإيجاد حل شامل بمعنى انسحاب إسرائيلي بالكامل من الأرضي العربية التي احتلت عام 1967م، والحصول على ضمانات لحقوق الشعب الفلسطيني وخصوصاً حقه في تقرير المصير. ولكنه شكك في استعداد إسرائيل للانسحاب وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم دون ضغوط أمريكية عليها. كما أنه أكد في الوقت نفسه أن طلب المملكة العربية السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية هو الابتعاد عن سياستها الداعمة لإسرائيل حتى تبنى السعودية علاقات أقوى بها. وأشار إلى اعتقاده أن الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة منذ العام 1967م، تعمل من أجل إيجاد حل بين العرب وإسرائيل، أما بالنسبة إلى حقوق شعب فلسطين، فإن رأي الفلسطينيين هو الذي يحدد حقوقهم ومطالبهم. كما أكد طلب الدول العربية الحصول على ضمانات للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني كمطلب أساسي لأي حل، وطالب بعودة القدس إلى العرب. وبالنسبة إلى تهديد أميركا باستعمال القوة في حال عدم رفع الحظر النفطي عنها أكد أن السعودية "اتخذت كل الاحتياطات (منصور وآخرون، 1977، ص146).

ظهرت الأهمية البالغة للدور السعودي في تقرير السياسة العربية، عندما أغتيل الملك فيصل بن عبد العزيز في 25 آذار مارس عام 1975م، إذ تخوفت الأوساط العربية والدولية من البلبلة في قيادة السعودية وسياستها، من التغيرات في علاقاتها الدولية، إلا أن المملكة سرعان ما حلّت مسألة الخلافة ورسَّخت استمرار السياسة السعودية على خطى الملك الراحل بشكل أدهش جميع المراقبين (منصور وآخرون، 1978، ص173).

قدمت المملكة مبادرتي السلام اللتان تم ذكرهما سابقاً. كما شاركت المملكة كمراقب في مؤتمر مدريد عام 1991م، حيث لم تأل جهداً في دعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط باعتبار أن السلام أصبح خياراً استراتيجياً للعرب . بما يكفل عودة الحقوق الفلسطينية المشروعة. إن تأييد حكومة المملكة لمسيرة السلام في الشرق الأوسط ينطلق من موقفها الثابت المتضمن الوصول إلى حل عادل وشامل ودائم لقضية الصراع الإسرائيلي– العربي، بما يكفل إقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، وأن يكون ذلك على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة واتفاقات أوسلو ومبدأ الأرض مقابل السلام (بن سعود الكبير، 2001/11/30).

أكد الملك فهد بن عبد العزيز موقف المملكة من عملية السلام عام 1991م، حيث قال "إن المملكة العربية السعودية تقف بكل إمكاناتها خلف كل تقدم يحققه المتفاوضون من شأنه أن يعيد لأصحاب الحق حقوقهم ويؤمن منطقتنا من ويلات الحرب والدمار، وإنني مطمئن أنه في النهاية لابد

أن تحل الأمور على أساس الحقوق المشروعة ولا أظن نحن العرب نريد أكثر من الحق الشرعي، نعم نريد السلام ولكن ليس الاستسلام، بل السلام المنطقي المعقول (باصرة، 2007/2/22).

5.2.2 المملكة العربية السعودية والقدس

أكد قادة المملكة العربية السعودية خصوصاً بعد احتلال إسرائيل للقدس عام 1967م، أن القدس هي القضية الأولى التي تشغل اهتمامهم، وأن السعوديون الذين عاصروا الملك فيصل لا يمكن أن ينسوا أنه وفي إحدى مقابلاته مع وزير الخارجية الأمريكي هنري كسنجر في الرياض، عندما سمعوا صوت الملك فيصل بوضوح في لقطة إخبارية تلفزيونية وهو يقول لوزير الخارجية الأمريكي، وذلك أثناء سلامه التوديعي على الملك "القدس، القدس، القدس" (الرواف، 1999، ص21). قالها ثلاث مرات، وقال أيضاً: "إن فلسطين بالنسبة لنا أغلى من البترول كسلاح في المعركة إذا دعت الضرورة، وإن الشعب الفلسطيني لابد وأن يعود إلى وطنه حتى وإن كلفنا ذلك أرواحنا جميعاً" (عليوه، 1982، ص72). وقد صرح مناحيم بيجن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق في 26 آذار/ مارس عام 1979م " أن السعودية هي أكثر أعداء إسرائيل تعصباً في مطالبها بفصل القدس عن إسرائيل" (البطوسي، 2002، ص55).

أنشئت لجنة القدس في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي للمحافظة على عروبة القدس وطابعها الإسلامي. وأصدرت المنظمة قراراً بشأن صندوق القدس تؤكد فيه أهمية الدور الذي يؤديه الصندوق في دعم صمود الشعب الفلسطيني، ودعت الدول الأعضاء إلى الالتزام بتغطية رأسمال صندوق القدس بمائة مليون دولار. وتدعم المملكة صندوق القدس بهدف مقاومة سياسة التهويد والمحافظة على الطابع العربي والإسلامي ودعم كفاح الشعب الفلسطيني في القدس وفي بقية الأراضي المحتلة (موقع وزارة الخارجية السعودية، 2013/12/27).

أصدرت المملكة العديد من البيانات التي تستنكر فيها الأعمال العدوانية التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ومقدساته، وفي إطار اهتمام المملكة العربية السعودية بالمقدسات الإسلامية اضطلعت المملكة بجهود دبلوماسية مكثفة على مختلف الأصعدة من أجل القدس وتعاونت في هذا الشأن مع الدول الإسلامية حتى صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 478 في عام 1980م (بن سعود الكبير، 2001/11/30)، يطالب فيه جميع الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس بسحبها فورا، وبطلان جميع الإجراءات التي قامت بها حكومة الكيان الصهيوني لتهويد القدس، وهو القرار الذي اعتبر نصرًا للدبلوماسية الإسلامية وإحباطا للمخطط الصهيوني تجاه مدينة القدس (موقع وزارة الخارجية السعودية، 2013/12/27).

امتداداً لهذا الاهتمام والدعم المتواصل لقضية القدس، ومن منطلق حرص المملكة العربية السعودية على القدس كحرصها على مكة المكرمة والمدينة المنورة، من هنا كان قرار الملك فهد التاريخي باستجابته الفورية لنداء مدير عام اليونسكو، وذلك في العام 1992م، عندما احتاجت بعض المواقع الإسلامية في القدس الشريف للترميم، حيث أمر الملك فهد بأن تتحمل المملكة كافة التكاليف اللازمة لصيانة المواقع الإسلامية كافة في مدينة القدس، كما أمر بصيانة المرافق التي تخدم الأئمة والخطباء والمؤذنين، ومؤكداً جلالته استعداده لدعم المشاريع التي تبذل من أجل حماية المقدسات والآثار الإسلامية في المدينة وتعزيز الوجود العربي الإسلامي فيها (مجلة رسالة المعارف، 1999، ص9).

6.2.2 الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة

أكدت المملكة العربية السعودية عام 1975م، بأنها مع أي خطوة يمكن أن تؤدي الى انسحاب إسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وإعادة الحقوق الشرعية إلى الشعب الفلسطيني، وذلك ضمن مقتضيات الحل الشامل، وضرورة تجنب حالة اللاحرب واللا سلم، كما أكدت المملكة بأنها مستعدة إلى الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود ما قبل عام 1967م، في مقابل انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي المحتلة منذ العام 1967م، وتكوين دولة فلسطينية بين الأردن وإسرائيل. واعتبرت هذه أول مرة، على هذا المستوى، تعلن فيها المملكة العربية السعودية تأييدها قيام دولة فلسطينية مستقلة. وذكر أيضا، أن المملكة ستمد هذه الدولة بالمعونة المادية، كما تمد سوريا ومصر والأردن (منصور وآخرون، 1978، ص180).

ونظراً لما للمملكة من مكانة ومصداقية في محيطها العربي، وما تتسم به سياستها من توازن وعقلانية فقد لعبت دوراً مهماً كوسيط نزيه ومقبول لحل الخلافات العربية (الداخلية والإقليمية)، انطلاقاً من اهتمام المملكة بالمحافظة على التضامن العربي. وقامت بجهود توفيقية عظيمة هدفها إزالة الخلافات العربية الجانبية التي تفت في عضد ووحدة الصف العربي. وفي هذا الإطار أولت حكومة المملكة العربية السعودية اهتماماً خاصاً بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولى، وعنصراً رئيسياً في سياستها الخارجية، والمملكة تحمل على عاتقها منذ عهد الملك عبد العزيز آل سعود الدفاع عن القضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية، ولم تتخاذل أو تتقاعس يوماً عن نصرة القضية تحت أي ذريعة (موقع وزارة الخارجية السعودية، 2013/12/27). بل نذرت نفسها لخدمة القضية نحو الوصول إلى حلول أو تسوية عادلة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وقد قدمت لذلك عدة مشاريع تسوية عادلة للقضية الفلسطينية وشعبها، أهمها مبادرة الملك فهد عام 1982م، ومبادرة الملك عبد الله عام 2002م.

بعد أن أُعلن عن قيام دولة فلسطين المستقلة عام 1988م، في اجتماع المجلس الوطني في قصر الصنوبر بالجزائر، كانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية. فقد قدم الملك فهد بن عبد العزيز، فور إعلان قيام دولة فلسطين بالتهنئة لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات بمناسبة القرار التاريخي لإعلان قيام دولة فلسطين، مؤكداً على تأييد المملكة العربية السعودية لهذه الخطوة المباركة ودعمها الدائم والثابت للشعب الفلسطيني الشقيق. هذا وباعتراف المملكة العربية السعودية تم تحويل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بالرياض إلى سفارة، كما أصبح ممثل المنظمة سفيراً لدولة فلسطين في المملكة العربية السعودية (أبو علية والنتشة، 1999، ص93).

7.2.2 المملكة العربية السعودية والسلطة الوطنية الفلسطينية

كانت بداية انطلاقة العملية السلمية لحل الصراع الإسرائيلي- العربي في مؤتمر السلام في مدريد المزمن والمعقد في الشرق الأوسط، وقد حرصت المملكة العربية السعودية على وضع إمكانياتها وجهودها كافة بما يعود بالخير على القضية الفلسطينية، عبر عملية السلام في الشرق الأوسط.

أسفر مؤتمر مدريد عن توقيع اتفاق سلام بين الجانبين الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية التي يرأسها الرئيس ياسر عرفات، والجانب الإسرائيلي ممثلاً بالحكومة الإسرائيلية التي يرأسها إسحاق رابين في عام 1993م، برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ومن الجدير ذكره أن هذا الاتفاق سبقه مفاوضات سرية للغاية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في أوسلو عاصمة النرويج، وقد توج الاتفاق باسم تلك العاصمة وهو "اتفاقية أوسلو" (أبو علية والنتشة، 1999، ص487:488).

استمرت المملكة العربية السعودية في جهودها ودعمها المتواصل بما يخدم تطلعات الشعب الفلسطيني وقيادته، خاصة فيما يتعلق بتوسيع الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم يلي ذلك مواصلة المفاوضات بشأن التوصل إلى الحل السلمي الشامل وقد أسفرت هذه الجهود عن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا تزال المفاوضات جارية بهدف الوصول إلى قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف (الشريف، 1999، ص21). كما واصلت المملكة جهودها على الصعيد الدولي، حيث حثت الأمم المتحدة على الاعتراف بقيام الدولة الفلسطينية، وإعطاءها صفة مراقب في المنظمة الدولية (الأدغم، 1998، ص117).

واصلت المملكة العربية السعودية جهودها ودعمها للقضية الفلسطينية بعد دخول منظمة التحرير الفلسطينية أرض الوطن، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ووضعت كل إمكانياتها الذاتية إلى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته من أجل إقامة دولة فلسطين على الأرض الفلسطينية وعاصمتها

القدس الشريف، وقامت المملكة بالدعم المادي للسلطة الوطنية الفلسطينية حتى تتمكن من تسيير شؤونها، وقد منحت المملكة فور دخولها الأراضي الفلسطينية مبلغ مائة مليون دولار من خلال برنامج الدول المانحة، كمساعدة لإنجاز مشروعات البنية التحتية، كما تحرص المملكة ملكاً وحكومةً وشعباً على الالتزام المادي للسلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني من منطلق العلاقات الأخوية السعودية الفلسطينية، علاقة التاريخ والمصير المشترك، التي تجسدها روابط الدين، واللغة والجوار ويضاف إلى كل هذا رابطة الإسلام (أبو علية والنتشة، 1999، ص488-495).

دعت المملكة إلى تضافر الجهود الدولية وحشدها من أجل إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، التي تؤدي إلى إنهاء الصراع وتحقيق السلام في المنطقة، وفي إطار دعم المملكة للقضية الفلسطينية أعربت المملكة عن أملها في أن تفعل الجهود وتضاعف لفك الحصار عن الشعب الفلسطيني، ورفع ما يتعرض له أبناؤه من قتل على أيدي القوات الإسرائيلية، وبما يحقق قيام دولته على أرضه وعاصمتها القدس، مؤكدةً أن ما تقوم به المملكة من دعم في هذا الصدد، هو في إطار جهودها المتواصلة لدعم القضية الفلسطينية على مختلف الصُعد (بن سعود الكبير، 2001/11/30).

مما سبق يستنتج الباحث بأن السياسة الخارجية السعودية تجاه القضية الفلسطينية على المستوى الدبلوماسي، سياسة هامة وحاسمة، فقد عمل ملوك المملكة العربية السعودية في سياستهم الخارجية تجاه القضية الفلسطينية بحل واحد، وهو ضرورة تخلي الصهيونية العالمية عن محاولة اقامة دولة يهودية في قلب الأمة العربية، وبأن هذا الموقف لحل القضية الفلسطينية يبين مدى تمسك ملوك المملكة العربية السعودية وتشددهم لصالح الحق العربي، خاصة عندما اعتبروا قضية فلسطين هي القضية الأولى لأولوياتهم، واهتمامهم أثناء توليهم حكم المملكة العربية السعودية منذ إقامتها في عهد الملك عبد العزيز آل سعود. وبأن تأييد المملكة ودعمها للقضية الفلسطينية كان ولا يزال تأييداً مطلقاً، كما أن مساعيها من أجل مناصرة الحق العربي في فلسطين لم تتوقف. ولم تتردد المملكة في تبني وتأييد أي قرار مؤيد للشعب الفلسطيني، ولم تتهاون في معارضة أي قرار يمسّ بالحقوق العربية والإسلامية، ولم تترك أي مناسبة لتأكيد موقفها هذا بوضوح لا لبس فيه، ولم تخل أي كلمة أو موقف للمملكة في المحافل الدولية عن الإشارة إلى ضرورة تأييد ودعم الفلسطينيين والرفض للاحتلال الإسرائيلي والمطالبة بإنهائه، ومطالبة المجتمع الدولي بعدم التعامل مع القضية الفلسطينية بمعايير مزدوجة والتأكيد على ضرورة الالتزام بمواثيق الأمم المتحدة والشرعية الدولية ومن ثم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

3.2. دعم المملكة العربية السعودية للقضية الفلسطينية في المجالات الاخرى

من خلال دراستنا السابقة نستنتج أن اهتمام المملكة العربية السعودية بالقضية الفلسطينية يعود إلى عهد الملك عبد العزيز الذي رعى قضية فلسطين وشعبها انطلاقاً من المسؤوليات العربية والإسلامية والدولية التي اضطلعت بها المملكة، فطرحها في المحافل الدولية وعلى الدول المؤثرة في أحداث المنطقة في ذلك الحين دفاعاً عن حقوق الشعب الفلسطيني، وعدم التفريط فيها، وانطلقت تلك المواقف الثابتة للملك عبد العزيز من مبادئ إسلامية ومسؤولية تاريخية وعمل وطني تفرضه المسؤولية العربية والإسلامية. لذا عكفت المملكة على دعمها للقضية الفلسطينية في المجالات العسكرية والإعلامية والاقتصادية.

فمنذ ظهور قضية الشعب العربي الفلسطيني والمملكة تواصل العمل الجاد في جميع المجالات وعلى مختلف الصعد لمناصرة الحق العربي الفلسطيني، لرفع الظلم والقهر والعدوان عنه، ولاستعادة حقوقه المشروعة، وعليه نجد أن دور المملكة في المجال السياسي والإعلامي والاقتصادي كان ولا يزال ذات تأثير قوي، فضلاً عن الدعم المادي الذي كان يدفع لممثلي الشعب الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية في الداخل والخارج، أو من خلال الهيئات والمنظمات العربية والإسلامية والدولية. وقد كان هذا التواكب الأساس القوي في المحافظة على حقوق أبناء الشعب الفلسطيني، والحرص على أن تظل قضيته قائمة ومطروحة في المحافل الدولية وأمام الضمير العالمي، كما ساهم دعم المملكة المتواصل في إرساء قواعد نضال وكفاح الشعب الفلسطيني في سبيل استعادة حقوقه المشروعة (بن سعود الكبير، 2001/11/30).

1.3.2 الدعم السعودي في المجال العسكري

ما نلاحظه أن المملكة العربية السعودية دعمت القضية الفلسطينية عسكرياً في جميع محطات الثورة الفلسطينية ضد الانتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، فكان الدعم المتواصل نابعاً من إيمان المملكة بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، سواء قبل نكبة فلسطين عام 1948م، وبعدها، بما في ذلك دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية كونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ودعمها لحركة التحرير الوطني الفلسطيني أكبر المنظمات الفدائية الفلسطينية.

1.1.3.2 الدعم السعودي العسكري لفلسطين قبل نكبة عام 1948م

شكلت القضية الفلسطينية منذ تصريح بلفور قضية محورية لحركة التحرير العربية، ولم يكن النضال الفلسطيني في التاريخ المعاصر نضالاً فلسطينياً منفصلاً عن ارتباطه القوي بالساحة العربية وكان هذا الارتباط من أهم الأسباب التي دخلت الدول العربية من أجلها الحرب عام 1948م (الدجاني وآخرون، ب.ت، ص455).

كان للملكة منذ عهد الملك عبد العزيز موقفاً ثابتاً من القضية الفلسطينية لذلك لم تتردد لحظة واحدة في أن يشارك الجيش السعودي، والمتطوعين من الشعب السعودي في معارك ضد الاحتلال الإسرائيلي عام 1948م في فلسطين. فقد قام الملك عبد العزيز بجهود حثيثة لوقف المؤامرات الصهيونية العالمية لاحتلال فلسطين وإقامة دولة يهودية غير شرعية فيها، وقد بعث برسائل إلى قادة العالم يحذرهم من التوسط في هذه المؤامرات غير الإنسانية التي تستهدف شعباً كل همه أن يعيش على أرض وطنه في أمان. وقد رفض عام 1926م، التوقيع على اتفاقية جدة عندما عرض عليه الإنجليز في اجتماعات وادي العقيق أن يعترف في تلك المعاهدة بوجود وضع خاص لبريطانيا في فلسطين، فتراجع الانجليز عن طلبهم واعتذروا من جلالته وتنازلوا عن هذا البند من الاتفاقية (الشريف، 1999، ص20). عبّر الملك عبد العزيز عن غضبه وعقبت حكومته عن استياءهم الشديد من قرار التقسيم (181)، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة في 29 تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1947م، الذي أيدته الدول الغربية العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

قوبل قرار التقسيم باستنكار واسع في المملكة العربية السعودية، وعمت المدن والقرى السعودية موجة عنيفة من السخط والاستنكار، وهب الشعب السعودي يطالب بالعمل على إنقاذ فلسطين والقضاء على القرار، وارتفعت الأصوات تطالب بالجهاد في سبيل الله من أجل إنقاذ البلاد المقدسة فلسطين، وأرسل الأمراء والعلماء ورؤساء القبائل إلى الملك عبد العزيز يعرضون عليه استعدادهم لبذل أموالهم وأرواحهم تحت لواء جلالته لنجدة فلسطين وإنقاذها، فأمر جلالته تأليف لجان لجمع التبرعات، فأبدى الشعب السعودي– وعلى رأسهم الأسرة المالكة– أريحية كبيرة في جمع التبرعات النقدية والعينية، وقام عدد من أفراد الشعب السعودي للتسجيل في مكاتب التطوع، وساهم العلماء في دعم هذه الجهود بإصدار فتوى بوجوب الجهاد ضد اليهود المعتدين على فلسطين (موقع الوطن، 2009/4/3).

كانت هذه المواقف البطولية تعبيراً صادقاً عن الشعور العربي الذي انفجر غاضباً ثائراً ضد هذه المؤامرة الدولية، ولأن هذا هو موقف الشعب السعودي في تلك المدة، فإن الدور الكبير الذي قام

به الملك عبد العزيز لدى الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الرجوع عن قرار التقسيم لا يمكن أن ينفصل أو يخرج عن إرادة الشعب السعودي وثقته وإيمانه بقدرة الملك عبد العزيز على إنقاذ فلسطين.

عقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية اجتماعاً في القاهرة في 8 كانون أول/ ديسمبر عام 1947م، حضره رؤساء الوزارات العرب، وقد أذاعوا بياناً قوياً وشديد اللهجة نددوا فيه بقرار التقسيم ومشروع إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، وأعلنوا مؤازرتهم ومساندتهم للشعب الفلسطيني للدفاع عن وطنهم، وقرروا اتخاذ كل ما يلزم لإحباط مشروع التقسيم الظالم، وقد كان الملك عبد العزيز على اتصال دائم بالقائمين على المفوضية البريطانية والأمريكية بجدة من أجل إيجاد تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، في حين كان الأمير فيصل بن عبد العزيز يقف في الجمعية العامة للأمم المتحدة يدافع عن عروبة فلسطين وحقها في نيل الاستقلال وممارسة السيادة، كما يفند مزاعم الصهيونية، ويحذر الدول الكبرى من مغبة التمادي في مسايرتهم (موقع الوطن، 2009/4/3).

أظهرت بريطانيا انحيازها الواضح إلى جانب إسرائيل حيث أخذت تسهل لهم احتلال المزيد من الأراضي الفلسطينية وتثبت أقدامهم في المدن الفلسطينية، والاستيلاء على مخازن أسلحتها ومعداتها الحربية ومطاراتها ومرافقها العسكرية ومنشآتها المهمة، إلى جانب الإجهاز على حركة المقاومة الفلسطينية التي صاحبها سلسلة من المذابح الإجرامية الشهيرة في عدد من المدن والقرى الفلسطينية (المصري، ب،ت، ص317).

قاد الملك عبد العزيز حملة قوية ضد الحكومتين الأمريكية والبريطانية، وحملهما مسؤولية ما يقع في فلسطين، وأمر بفتح أبواب التطوع لنصرة الشعب الفلسطيني، غير أن الحكومة الأمريكية قد هددت الحكومات العربية عامة والمملكة العربية السعودية خاصة بعدم التدخل العسكري في فلسطين، لكن الملك عبد العزيز رفض هذه التهديدات، وأكد لبريطانيا الحكومة المنتدبة على فلسطين حرص الدول العربية على حفظ النظام في فلسطين وحماية أرواح العرب بعد انتهاء الانتداب البريطاني في 15 مايو 1948م، ولكن كل المحاولات باءت بالفشل (موقع الوطن، 2009/4/3).

أمام هذه الفظائع وعشية إعلان بريطانيا فجأة من جانب واحد إنهاء انتدابها على فلسطين في عام 1948م، خاطب الملك عبد العزيز القادة العرب والمسلمين مذكراً أنه ما زال وسيبقى وفياً لكلمته التي قالها للشعب الفلسطيني "إني سأعمل كل شيء أنا وأولادي في سبيل بقاء فلسطين عربية إلى الأبد" (دروزة، 1959، ص44:439).

قامت المملكة العربية السعودية وفاءً للقضية الفلسطينية باستنفار كل قواها لإنقاذ فلسطين بالتعاون مع جيوش الدول العربية الأخرى، حيث بدأت ملامح هذا الاستنفار السعودي واضحاً في

البلاغ الذي أذاعته المفوضية السعودية بدمشق عام 1948م، الذي جاء فيه "قد ورد لصاحب الجلالة رسائل وبرقيات تستنجد جلالته لإنقاذ فلسطين من محنتها، وأن جلالته إذ يشكر هؤلاء المخلصين، ويود التأكيد بأن محنة فلسطين هي محنة العرب أجمعين، أنه بالاتفاق مع جميع الدول العربية لن يألوا جهداً ويدخر وسعاً في العمل لإنقاذ فلسطين، ولم تمضى أيام معدودة على هذا البلاغ حتى أصدرت وزارة الخارجية السعودية بلاغاً آخراً جاء فيه نتيجة للمباحثات التي دارت في القاهرة ودمشق وعمان. وقد وصل الرياض وفدي سوريا ولبنان وعرضا على الملك خلاصة الموقف في فلسطين، فأبدى تأييده لجميع ما تتخذه من قرارات بالدفاع عن فلسطين والاحتفاظ بعروبتها، كما قررت المملكة العربية السعودية بالاشتراك مع شقيقاتها الدخول إلى فلسطين في الموعد المتفق عليه وذلك للدفاع عسكرياً عنها بالاتفاق مع الدول العربية (سعدي، 1999، ص357:358).

لم يطل الأمر بحكومة المملكة العربية السعودية للتدخل العسكري لإنقاذ فلسطين، حتى دخل الجيش السعودي بأمر من الملك عبد العزيز مع الجيوش العربية من الأردن وسوريا ولبنان والعراق ومصر، تؤازرها طلائع قوات الجيش المقدس بقيادة الشهيد عبد القادر الحسيني إلى فلسطين (الخالدي، 1985، ص334). حيث أنه وفي يوم 14 أيار/ مايو عام 1948م سارت الجيوش العربية مجتازة حدود فلسطين، ودخلتها في اليوم التالي وهو يوم موعد إنهاء الانتداب البريطاني، وأصبحت الجيوش العربية على مشارف تل أبيب. وكان الملك عبد العزيز قد أمر القوات السعودية بالاشتراك في الحرب، فاكتفى بإرسال قوة نظامية لا تزيد على ألف ومائتي جندي إلى مصر للتدريب على أيدي الضباط المصريين أولاً، ثم الذهاب إلى فلسطين تحت قيادة مصرية، وصلت القوات السعودية إلى مصر، وتجمعت في العريش، ودخلت فلسطين عن طريق رفح، وواصلت سيرها إلى غزة، وسارت القوات السعودية جنباً إلى جنب مع القوات المصرية، وبدأت في التقدم نحو الشمال لتسيطر على الشريط الساحلي المحاذي للبحر الأبيض المتوسط من رفح حتى بلدة أسدود مروراً بخان يونس ودير البلح وغزة ودير سنيد والمجدل وأسدود (موقع الوطن، 2009/4/3).

لذا فقد شاركت المملكة رمزياً في الحرب الإسرائيلية- العربية في عام 1948م، على الجبهة المصرية، وذلك على الرغم من السياسة الحذرة والمحايدة التي كان ينتهجها الملك عبد العزيز مع الدول العربية، فقد اعتمدت المملكة، آنذاك، على سياسة تقليدية قائمة على التحالف الضمني مع السياسة المصرية، وضد مشاريع الأحلاف والمحاور (الكيالي وآخرون، م3، 1979، ص187).

جاء في بلاغات عسكرية رسمية صادرة عن وزارة الدفاع السعودية أنه تضامناً مع الدول العربية في الدفاع عن فلسطين، وتحرك الجيش السعودي من مراكزه إلى الأماكن التي قررت له في ميادين الجهاد، وقد بدأت حركة الجيش جواً وبحراً، وأعتبر الأمير منصور وزير الدفاع والمفتش العام للجيش

بأن المملكة العربية السعودية في حالة حرب، حيث ألغى الإجازات وأمر الجيش بالتواجد في مراكز ثكناهم (العلاقات السعودية الفلسطينية، 1995، ص70:69).

كانت المملكة العربية السعودية قبل نكبة فلسطين عام 1948م، قد استبقت تدخلها العسكري المباشر بإرسال معونات عسكرية إلى الشعب الفلسطيني بواسطة اللجنة العسكرية بدمشق، التي شكلت كمنسق لأغراض التسليح بين الدول العربية والقيادة الفلسطينية لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في وجه التحالف الصهيوني الغربي (العتيبي، 1993، ص218:217).

كان ملاحظاً أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي اللتان تختلفان في سياستهما على كل شيء إتفقا لإصدار قرار تقسيم فلسطين ومساندة الحركة الصهيونية وقيام إسرائيل، وقبيل سقوط فلسطين قال الجيش العربي السعودي كلمته وقام بدوره الكبير في رد العدوان واستشهد منه الكثير في الميدان، وقال الأمير (الملك) فيصل في كلمته التاريخية بمناسبة الاستعدادات العسكرية لخوض معركة التحرير ومشاركة الجيش السعودي جيوش الدول العربية لنجدة فلسطين وإنقاذها، حيث قال "نحن لسنا ممن يديرون المعارك من وراء المكاتب وأجهزة الهاتف فإذا حلت الساعة وبدأ النضال فسوف أكون بنفسي وإخواني وأبنائي أمامكم لا أقول هذا رياء ولكني أقوله عن عقيدة ثابتة لأننا إذا لم ندافع بدمائنا وبكل ما نملك عن قضايانا فلن تقوم لنا قائمة " (إبراهيم، 1973، ص312).

ولو قّدر لخطة الملك عبد العزيز أن تنجح لما وصلت القضية إلى ما هي عليه الآن، فقد كان رأي الملك عبد العزيز بعدم دخول الجيوش العربية فلسطين، ومساعدة عرب فلسطين بالمال والسلاح والمتطوعين، لكي يدافعوا عن أنفسهم، ويثبتوا أقدامهم، بحيث أن دخول الجيوش العربية إلى فلسطين سيؤدي إلى تعاطف الدول الغربية مع اليهود، وكذلك تدخل منظمة الأمم المتحدة وإجبار الجيوش العربية على وقف القتال، حتى يتمكن اليهود من تقوية أنفسهم والاعتماد على أنفسهم ومساندة الدول الكبرى لهم، وهذا ما أدى إلى النكبة عام 1948م (موقع الوطن، 2009/4/3).

2.1.3.2 الدعم العسكري في فلسطين بعد نكبة عام 1948م

تبنى مجلس الأمن في 22 ايار/ مايو عام 1948م، مشروع قرار بريطاني يدعو الحكومات العربية والسلطات اليهودية إلى الامتناع عن كل عمل عسكري في فلسطين والإيعاز إلى قواتها العسكرية بوقف إطلاق النار في فترة لا تتجاوز 36 ساعة اعتباراً من منتصف 22 مايو دون الإضرار بحقوق ومطالب الأطراف المعنية. إلا أن الدول العربية – ومنها المملكة العربية السعودية– قاومت هذه المحاولة البريطانية واشترطت شروطاً مسبقة هي إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين وإعادة اللاجئين العرب إلى ديارهم التي احتلها اليهود (عثمان، 1986، ص213).

بعد النكبة الفلسطينية عام 1948م، أصبحت إسرائيل باعتبارها كيان مصطنع وجسم غريب أقامته الإمبريالية العالمية للحيلولة دون وحدة الشعوب العربية، وأن القضية الفلسطينية أصحبت محور حديث كل من يريد الاستيلاء على قلوب الجماهير وعقولها (الحسن، 1972، ص 15).

كان لهزيمة الجيوش العربية في فلسطين أثر سيئ على العرب عامة والفلسطينيين خاصة، حركت مشاعر الجماهير العربية، وجعلتها تشعر بحاجتها إلى اتحاد سياسي وتحالف عسكري، وتم عقد معاهدة الضمان الجماعي في 17 حزيران/ يونيو عام 1950م[1]، وأدت الهزيمة إلى نشوء دولة العدو الصهيوني في فلسطين، وتسعى هذه الدولة إلى تحقيق أطماعها التوسعية على حساب الدول العربية، كما أنها تعد قاعدة للاستعمار والشيوعية، كما أن الهزيمة عملت على خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين اتجهوا إلى بلدان عربية مجاورة فقيرة، ثم اتجهوا إلى بلدان عربية نفطية للعمل هناك، ولاسيما المملكة العربية السعودية، وقد استضافت المملكة أبناء فلسطين، ولا زالت المملكة تدعم القضية الفلسطينية بكل طاقاتها، حتى تحل حلاً عادلاً، ويسود السلام في المنطقة (موقع الوطن، 2009/4/3).

كان للملكة العربية السعودية دورٌ بارزٌ في دعمها العسكري ومساندتها للقضية الفلسطينية بعد نكبة فلسطين عام 1948م، وإن خير من عبر عن هذه النجدة العسكرية السعودية، والتلاحم الوثيق بين قيادة المملكة العربية السعودية ملكاً وحكومةً وشعباً وبين فلسطين هو الحاج أمين الحسيني مفتى فلسطين، وعندما قامت حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة في بداية عام 1965م، كانت المملكة العربية السعودية أول من مد يد المساعدة لها (العتيبي، 1993، ص217:221)،

وصف الملك فيصل القضية الفلسطينية بأنها القضية التي لا مثيل لها في التاريخ (إبراهيم، 1973، ص312). وكان الملك فيصل نفسه قد كرر دعوته إلى الجهاد لتحرير فلسطين وتطهير الأماكن المقدسة عند نشوب حرب عام 1967م، وذلك في خطاب له ألقاه في مهرجان شعبي أقيم في مدينة الرياض قال فيه "إننا اليوم في معركة إلى الجهاد أيها المواطنون إلى الجهاد يا أمة محمد يا شعوب الإسلام إلى تطهير الأماكن المقدسة من أدران الصهيونية وإسرائيل والاستعمار (أبو علية والنتشة، 1999، ص478). وقد شاركت المملكة في استعمال سلاح النفط لأول مرة في تاريخها في حرب عام 1973م، وذلك في سبيل فرض حل للقضية الفلسطينية، وتحرير القدس من الاحتلال

([1])هي المعاهدة التي عقدها العرب فيما بينهم بتاريخ 17-6-1950 ؛و ذلك بسبب الإخفاق الكبير الذي لحق بهم لمعالجة قضية فلسطين,و كان العامل المؤثر الأهم هو ان التعاون العسكري الاقتصادي بين الدول العربية لم يكن كاملا، فعقد مؤتمر من اجل تلافي هذا القصور في معاهدة الضمان الاجتماعي أو الدفاع المشترك.

الإسرائيلي، ولهذه الغاية خفضت المملكة إنتاجها من النفط تدريجياً، وقطعته نهائياً عن هولندا والولايات المتحدة الأمريكية فترة قصيرة من الزمن، وذلك لتأييدهما غير المشروط لإسرائيل، الأمر الذي أدى إلى تصلب المملكة بالنسبة للقضية الفلسطينية، وازدياد في قيمة المساعدات إلى دول المواجهة (مصر، سوريا، الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية) (الكيالي وآخرون، م3، 1979، ص191).

1.2.1.3.2 الدعم العسكري السعودي لمنظمة التحرير الفلسطينية

أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً من أطراف النظام العربي عقب حرب 1967م، ومنذ الأيام الأولى لانضمامها أحدثت آثاراً في تفاعلات النظام العربي تفوق بكثير إمكاناتها الحقيقية وتجاوزت الإطار العربي إلى التأثير في المحيط الدولي. حيث إن قاعدة القوة الأساسية التي ترتكز عليها المنظمة هي واقع الاعتراف العربي العام بأن قضية فلسطين هي قضية كل العرب وهذا ما كان يدركه قادة منظمة التحرير الفلسطينية (مطر وهلال، 1999، ص116:115).

وعلى الرغم من قيام منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام 1964م، إلا أن المملكة العربية السعودية كانت مسوغاتها في الميل أكثر نحو حركة فتح الفدائية. وقد واصلت المملكة دعمها العسكري والمالي غير المحدود للشعب الفلسطيني، وذلك من خلال حركة فتح ثم منظمة التحرير الفلسطينية حينما أصبح ياسر عرفات قائداً لحركة فتح ورئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1969م، خلفاً للسيد يحيى حمودة، كما أصبحت حركة فتح العمود الفقري لمنظمة التحرير الفلسطينية وذراعها السياسي والعسكري الأقوى (أبو علية والنتشة، 1999، ص478).

2.2.1.3.2 الدعم العسكري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

ظهرت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وجناحها العسكري العاصفة، من السرية إلى العلن في تاريخ 1 كانون ثاني/ يناير عام 1965م، حيث قامت بإصدار قيادة قوات العاصفة بلاغها العسكري الأول الذي جاء فيه "اتكالا على الله وإيماناً منا بحق شعبنا في الكفاح لاسترداد وطنه المغتصب وإيماناً منا بواجب الجهاد المقدس فقد تحركت أجنحة من القوات الضاربة ليلة الجمعة 31 كانون أول/ ديسمبر عام 1964م، وقامت بتنفيذ العمليات المطلوبة منها كاملة، ضمن الأراضي المحتلة وعادت جميعها إلى معسكراتها سالمة" (أبو علية والنتشة، 1999، ص476:475).

كان انطلاق الثورة الفلسطينية تعبيراً عن حقوق الشعب العربي الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حق تقرير مصيره بنفسه وهي حقوقه الأصيلة ذاتها التي توارثها عن أجداده

(القراعيين، 1983، ص194:195). فمنذ انطلاق العمليات الفدائية لتحرير فلسطين أصبحت حركة فتح من أهم الحركات في الساحة الفلسطينية على الصعيدين السياسي والعسكري بعد العام 1965م.

قدم ملوك وأمراء المملكة العربية السعودية، عدة مساعدات لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، حيث كانت تسد في تلك الحقبة جانباً كبيراً من احتياجات الفدائيين الفلسطينيين، فقد كانت متطلبات العمل الفدائي متواضعة في تلك المرحلة، ويرى الباحث بأنه ومع ازدياد العلاقة رسوخاً وثباتاً بين المملكة العربية السعودية وحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ظلت المملكة تعتبرها ممثلة شرعية للشعب الفلسطيني وقائدة لجماهيره ومجسدة لنضاله وكفاحه المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي.

2.3.2 الدعم السعودي في المجال الإعلامي

إن الإعلام السعودي يستخدم معاني ومفاهيم ذات دلالة وأبعاد سياسية إيجابية للقضية الفلسطينية مثل الحق الفلسطيني، والشعب الفلسطيني، وشرعية التمثيل، وشرعية المقاومة، كما يقوم الإعلام السعودي بإظهار القضية الفلسطينية في بعدها الإقليمي من حيث اعتبارها أساس حل المشكلات في المنطقة (العتيبي، 1993، ص140). وقد دعم إعلام المملكة العربية السعودية للقضية الفلسطينية منذ مراحلها الأولى، عن طريق الصحف والمجلات، والإذاعة والتلفاز، ووكالة الأنباء السعودية، ودعمها للأنشطة الإعلامية والثقافية للجان الشعبية الفلسطينية حيث أنها لم تدخر جهداً في هذا المجال.

1.2.3.2 الصحف والمجالات

تتمتع الصحافة بالمملكة العربية السعودية بنوع من الاستقلال الإداري ضمن الإشراف العام للحكومة، وتصدر الصحف السعودية منذ العام 1964م، عن مؤسسات صحافية تشرف على تسييرها مجالس إدارية مطلقة الصلاحية، ولكن ضمن إطار "قانون الصحافة" السعودي، وأهم الصحف اليومية هي صحيفة الرياض، وصحيفة البلاد، وصحيفة عكاظ، وصحيفة اليوم، كما أن هناك عدة مجلات أسبوعية أهمها مجلة رابطة العالم الإسلامي، ومجلة اليمامة (الكيالي وآخرون، م3، 1979، ص201).

كتبت الصحف السعودية مقالات عديدة بعد نكبة 1948 أشادت فيه بإتحاد كلمة العرب على إنقاذ فلسطين وشل النشاط الإرهابي والعدوان الصهيوني. وقد أوضحت بأن هذا الاتحاد تم في صورة مشرفة تمثلت بعقد المؤتمرات في عواصم البلدان العربية ودراسة الخطط وتقرير القرارات العلنية والسرية. ثم أشادت باتحاد كلمة العرب الذي أصبح حقيقة واقعة ومما جاء فيها "وما أن دقت الساعة معلنة انتهاء الانتداب البريطاني ومؤذنة بجلاء كابوسه المخيف عنها حتى تدفقت جيوشهم المظفرة"

كما أشادت بموقف أبطال العرب الذين شقوا شبابهم إلى المستعمرات الصهيونية ومعسكراتها فاحتلوها وأنزلوا بها أفدح الخسائر والأضرار كما أشادت بكل قطرة من الدم الحر الطهور الذي سيضخ أجداث الشهداء وهو المداد الزكي الذي سيطرب المجد ويكتب به التاريخ في أنصع صفحاته أروع قصة للجهاد العربي (عثمان، 1986، ص211).

إن الدعم المادي والسياسي للقضية الفلسطينية قد رافقه مجهود إعلامي كبير في مجالات مختلفة وعلى الأصعدة كافة سواء الداخلية في المملكة العربية السعودية وعلى الصعيد العربي والإسلامي والدولي. وقد برزت الصحافة السعودية خاصة كمنبر عال مسموع للقضية الفلسطينية تناصرها وتدعوا الشعب السعودي إلى الوقوف صفًا واحدًا لمؤازرتها، وتفتح صحافتها لشرح أبعادها ومتابعة تطوراتها وتدعوا الكتاب والأقلام المنتصرة للقضية الفلسطينية أن تدلي بدلولها (أبو علية والنتشة، 1999، ص445:446).

كانت الصحافة السعودية تسخّر كل إمكانياتها للتضامن مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة وكانت تستخدم جميع الأدوات الصحفية وتوظفيها في خدمة القضية الفلسطينية. وتصدرت وسائل الإعلام الصحفية قضية القدس والانتفاضة الفلسطينية العناوين الكبيرة للصحف اليومية، كما كانت القضية الفلسطينية تتصدر أغلفة المجلات السعودية الكبرى، وأعدت كبريات الصحف والمجالات السعودية ملفات خاصة عن القضية الفلسطينية والانتفاضة والقدس (القرين، 2001، ص36).

2.2.3.2 الإذاعة والتلفاز

لم تقتصر الإعلام السعودي الداعم للقضية الفلسطينية على الصحف والمجلات وحدها فمحطات الإذاعة والتلفزة السعودية التابعين لوزارة الإعلام السعودية، قد تحولت بدورها إلى منابر للقضية الفلسطينية تذيع ما يهم السامع أو المشاهد ما يخص القضية الفلسطينية من مسلسلات تزودها بها منظمة التحرير الفلسطينية، وتتحدث عن تاريخ فلسطين وعن أرض أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وتصور كفاح الشعب الفلسطينية وبطولاته، وإذاعتها في كل المناسبات الوطنية التاريخية، وتقوم بالتأكيد على عدالة القضية الفلسطينية، وتضمين الأخبار وبشكل يومي أخبار عن فلسطين والانتفاضة الفلسطينية، وعن التحركات الدبلوماسية الفلسطينية في مختلف المحافل الدولية، كما أعدت الإذاعة السعودية برامج خاصة لتكون صوتاً للفلسطينيين في أنحاء المعمورة (العتيبي، 1993، ص141). وقد شاركت وسائل الإعلام المختلفة بالمملكة العربية السعودية بفاعلية في كل حملة من حملات التبرعات الشعبية وخصوصاً في التلفزيون والإذاعة السعوديين.

3.2.3.2 وكالة الأنباء السعودية

يعتقد الباحث أن وكالة الأنباء السعودية تحظى بمكانة رفيعة بين نظيراتها من الوكالات الأخرى العربية منها والدولية لما تتمتع به من مصداقية، وهذه المكانة جعلتها في مصاف الوكالات العالمية، التي تؤخذ الأخبار عنها بثقة لتحتل صفحات الصحف والمجلات ونشرات الأنباء العالمية. ومن هنا يأتي أهميته الدور التي تلعبه وكالة الأنباء السعودية، على صعيد إبراز القضية الفلسطينية في مادتها الإعلامية المختلفة يوماً بيوم، وإيصالها بصورة مشرفة إلى جميع أنحاء المعمورة.

أسهم أبناء الشعب العربي السعودي مع إخوانهم الفلسطينيين والعرب بصورة عامة، بأنشطة إعلامية مميزة، ونشرت في الصحافة المحلية مئات القصائد الشعرية والمقالات الأدبية، وأقيمت العروض المسرحية والمعارض المختلفة التي تعبر تعبيراً واضحاً عن إيمان الشعب السعودي بقضية فلسطين وعدالتهم في تقرير مصيرهم الذين يجاهدون من أجله (العتيبي، 1993، ص446:447).

4.2.3.2 الدعم السعودي للأنشطة الإعلامية والثقافية للجان الشعبية الفلسطينية

لم يقتصر الدعم الإعلامي السعودي على الصحافة والإذاعة والتلفزيون، بل امتد ليشمل دعم الأنشطة الإعلامية والثقافية ورعايتها بإشراف اللجان الشعبية الفلسطينية وتنظيمها. فعلى الصعيد الإعلامي، كانت اللجان الشعبية تعد مجلات الحائط، وتوزع النشرات والمجلات المركزية، ومنها مجلة المقلاع بالعربية والإنجليزية، وتقيم المعارض المختلفة مثل معرض الكتاب السنوي (العتيبي، 1993، ص445).

هذا بالإضافة إلى إقامة محاضرات وندوات عن القضية الفلسطينية، وإقامة احتفالات في المناسبات الفلسطينية، وإقامة مسرحيات عن الأعمال البطولية للفدائيين الفلسطينيين، تهدف إلى تحقيق أغراض إعلامية ومادته لصالح القضية الفلسطينية. ولقد شكلت النشرات والمجلات التي كانت تصدر عن سفارة فلسطين وتوزعها مكاتب اللجان الشعبية في مختلف مناطق المملكة، أوعية ثقافية وتوعية للمهتمين بالشأن الفلسطيني وقضيته (أبو علية والنتشة، 1999، ص444:445).

3.3.2 الدعم السعودي في المجال الاقتصادي

قدمت المملكة الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني منذ نشأت القضية الفلسطينية وذلك في إطار ما تقدمه المملكة من دعم سخي لقضايا الأمتين العربية والإسلامية. فقد قدمت المملكة تبرعاً للقضية الفلسطينية في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم عام 1967م، كما التزمت المملكة في قمة

بغداد عام 1978م، بتقديم دعم مالي سنوي للفلسطينيين قدره مليار وسبعة وتسعين مليوناً وثلاثمائة ألف دولار، وذلك لمدة عشر سنوات (من عام 1979م وحتى عام 1989م) وفي قمة الجزائر الطارئة عام 1987م، قررت المملكة تخصيص دعم شهري للانتفاضة الفلسطينية مقداره (6) مليون دولار. كما قدمت المملكة في الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، تبرعاً نقدياً لصندوق الانتفاضة الفلسطيني بمبلغ مليون وأربعمائة وثلاثة وثلاثون ألف دولار، كما قدمت أيضاً مبلغ (2) مليون دولار للصليب الأحمر الدولي لشراء أدوية ومعدات طبية وأغذية للفلسطينيين (موقع وزارة الخارجية السعودية، 2013/12/27).

منحت المملكة لمنظمة التحرير الفلسطينية مبلغ مليارين ومائة وسبعة وتسعين مليونا وأربعة وثمانين ألفا وستمائة وواحد وثلاثين ريالاً سعودياً، يمثل المساعدات التي تقرر تقديمها بعد مؤتمر مدريد، حتى العام 2000م،ومن أبرزها مبلغ مليار ومائة وخمسة وعشرين مليون ريالاً سعودياً تمثل تبرعات المملكة المعلنة في المؤتمرات الدولية لدعم السلطة الفلسطينية (بن سعود الكبير، 2001/11/30).

بادرت المملكة في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في القاهرة عام 2000م، باقتراح إنشاء صندوقين باسم صندوق "الأقصى" وصندوق "انتفاضة القدس" برأسمال قدره مليار دولار وتبرعت بمبلغ (200) مليون دولار لصندوق " الأقصى " الذي يبلغ رأسماله (800) مليون دولار، وتبرعت بمبلغ (50) مليون دولار لصندوق " انتفاضة القدس "الذي يبلغ رأسماله (200) مليون دولار. وقد أوفت المملكة بكامل مساهماتها المقررة حسب القمة العربية في بيروت في آذار/ مارس عام 2002م، لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية، وما أكدت علية قمة شرم الشيخ في آذار/ مارس عام 2003م، بتجديد الالتزام العربي بهذا الدعم، حيث قامت بتحويل كامل الالتزام وقدرة (184,8) مليون دولار، كما أوفت بكامل التزاماتها المقررة حسب قمة تونس في أيار/ مايو عام 2004م، الخاصة باستمرار وصول الدعم المالي لموازنة السلطة الفلسطينية لستة أشهر تبدأ من 1 نيسان/ ابريل حتى نهاية أيلول/ سبتمبر عام 2004م، حيث قامت بتحويل كامل المبلغ وقدرة (46،2) مليون دولار. ويعتبر دعم المملكة العربية السعودية للسلطة الوطنية الفلسطينية الأكبر من بين مساهمة المانحين العرب للسلطة (موقع وزارة الخارجية السعودية، 2013/12/27).

حرصت المملكة على مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية في تحمّل مسؤوليتها الجديدة، فقدمت لها تسعة ملايين وتسعمائة واثنين وسبعين ألف دولار لنقل قوات الشرطة الفلسطينية إلى منطقة الحكم الذاتي، وحولت المملكة مبلغ ثلاثين مليون دولار للسلطة الوطنية الفلسطينية كسلفة من التبرعات التي بلغ مجموعها ثلاثمائة مليون دولار، وأعلن عنها في مؤتمرات الدول المانحة خلال الأعوام 1994، 95، 97، 99م، وقد تولّى مهمة الإشراف على تنفيذ مشاريع بناء البنية التحتية في

الأراضي الفلسطينية الصندوق السعودي للتنمية، فمن خلال تعاون الصندوق مع البنك الدولي، خصص مبلغ 72.5 مليون دولار لتنفيذ مشاريع في قطاعات الطرق والمياه والصرف الصحي والتعليم والصحة ودعم المؤسسات التعاونية والإنسانية. وخصصت المملكة مبالغ أخرى لتنفيذ مشاريع بناء البنية التحتية بالتعاون مع الأنروا ومنظمة اليونسكو والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (موقع الوطن، 2009/4/3).

اهتمت حكومة المملكة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، حيث قدمت المساعدات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين مباشرة أو عن طريق الوكالات والمنظمات الدولية التي تعني بشئون اللاجئين مثل الأنروا، ومنظمة اليونسكو، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي، والبنك الإسلامي. حيث كانت المملكة العربية السعودية منتظمة في دفع حصتها المقررة لمنظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) المتمثلة في مساهماتها السنوية البالغة مليون ومائتين ألف دولار لميزانية المنظمة، وقدمت لها تبرعات استثنائية بلغت حوالي ستون مليون وأربعمائة ألف دولار أمريكي، لتغطية العجز في ميزانيتها وتنفيذ برامجها الخاصة بالفلسطينيين. كما خصصت المملكة للأنروا مبلغ (34) مليون دولار ضمن منحة المملكة للفلسطينيين والبالغة (300) مليون دولار أمريكي (موقع وزارة الخارجية السعودية، 2013/12/27).

أعلن الملك عبدالله في مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (قمة التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة) التي عقدت في الكويت في شهر كانون ثاني/ يناير عام 2009م، عن تبرع المملكة بمبلغ مليار دولار لإعادة إعمار غزة وشدد على أهمية وحدة الفلسطينيين في هذه المرحلة المهمة. كما نبه الكيان الإسرائيلي إلى أن الخيار بين الحرب والسلام لن يكون مفتوحاً في كل وقت وأن مبادرة السلام العربية المطروحة لن تبقى على الطاولة إلى الأبد، كما أصدر الملك عبد الله بن عبد العزيز توجيهاته بعد العدوان على غزة عام 2009م، بتأمين كل ما يمكن من المستلزمات الطبية والأدوية وشحنها إلى قطاع غزة عن طريق جمهورية مصر العربية إضافة إلى تأمين طائرات الإخلاء الطبي لنقل ما يمكن من المصابين والجرحى من الفلسطينيين من العريش في مصر إلى المملكة. ووجه الملك عبد الله باعتماد معالجة الجرحى الفلسطينيين في مختلف مستشفيات المملكة التخصصية والمرجعية والعامة كل حسب حالته الصحية. كما وجه بإطلاق حملة تبرعات شعبية عاجلة في عموم مناطق المملكة للمساهمة في مساعدة وعون وإغاثة الشعب الفلسطيني، والوقوف معهم جراء ما يتعرضون له من اعتداءات إسرائيلية (صحيفة الرياض الالكترونية، 2011/8/18).

4.2 خلاصة

ركز هذا الفصل على سياسة المملكة العربية السعودية تجاه قضية فلسطين من منطلقاتها الأساسية والدور الذي قام به أبرز الساسة السعوديين الذين لعبوا دوراً تاريخاً ومحورياً تجاه هذه القضية وتفاعلوا معها منذ بداياتها، وكانوا شهودا على نفوذ وهيمنة وأطماع الدول الاستعمارية في المنطقة العربية باعتبار المملكة العربية السعودية من أهم القوي الإقليمية، فقد لعبت منذ نشأتها في ثلاثينيات القرن الماضي، كما لازالت تلعب دورا مهماً في معادلة التوازن الإقليمي في كثير من المتغيرات والتحولات التي شهدتها المنطقة، حيث كان للملكة دوراً مميزاً فيها فالمواقف السعودية كانت وما زالت لصالح الشعب الفلسطيني، ولنصرة أهم القضايا المصيرية لمجابهة كل المخططات الصهيونية الرامية للتهويد حتى يسترد الشعب الفلسطيني حقوقه، وقد شاركت المملكة العربية بدور دبلوماسي في العديد من المؤتمرات التي عقدت للنظر في القضية الفلسطينية، وتعاونت بصورة إيجابية مع الدول الإسلامية والعربية، ومع زعماء عرب فلسطين، وعارضت بشدة أي مقترحات لم تأخذ في الحسبان حقوق العرب في فلسطين، حيث قامت سياسة المملكة العربية السعودية على أن الوحدة العربية الإسلامية ضرورة دينية وسياسية، وتعتبر المملكة العربية السعودية من واضعي حجر الأساس لجامعة الدول العربية حين إنشائها في العام 1945م والعمل على صياغة ميثاقها، إن الاهتمام السعودي بالمشكلة الفلسطينية، يأتي من خلال الوقوف دوماً بجانب الشعب الفلسطيني في كافة المجالات، من أجل نيل الاستقلال وحل قضيته، واسترجاع أرضه المحتلة، اعتقاداً منها أن ذلك واجب ديني وقومي يمليه عليها الإنتماء للدين الإسلامي والقومي العربي.

الفصل الثالث

العلاقة السعودية الفلسطينية في ظل التغيرات الإقليمية والدولية من 2000م إلى 2005م

1.3. مقدمة

2.3. العلاقة السعودية الفلسطينية في ظل تطورات الصراع مع الاحتلال

1.2.3. قضية القدس

2.2.3.انتفاضة الأقصى

3.2.3.اجتياح الضفة الغربية

4.2.3. جدار الفصل العنصري

3.3. الدعم السعودي لفلسطين في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية

1.3.3. الدعم المادي السعودي للقضية الفلسطينية

2.3.3. المبادرات السعودية لحل القضية الفلسطينية

3.3.3. السعودية ودعم فلسطين في النظام الدولي

4.3 خلاصة

1.3. مقدمة

يتناول هذه الفصل من الدراسة العلاقات السعودية الفلسطينية في ظل التطورات الدولية والإقليمية في فترة مهمة وحرجة، وهي التي تمتد من عام 2000م إلى عام 2005م، حيث أنها مليئة بالأحداث والمتغيرات الهامة على القضية الفلسطينية، حيث بدأت عام 2000م انتفاضة الأقصى وهي الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وما تلاها من أحداث كانت صعبة على الفلسطينيين، ومن المهم أيضًا ان نتناول في هذا الفصل عملية اجتياح الضفة الغربية عام 2002 التي سميت (السور الواقي)، وكذلك سنتناول قضية جدار الفصل العنصري وموقف السعودية منه وتحركاتها على الصعيد الدولي ضد هذا الجدار، وفي هذه الفترة قامت السعودية بطرح مبادرة السلام العربية وهي أهم مبادرة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكان للسعودية في هذه الفترة محطات مهمة من دعم القضية الفلسطينية ماديًا وسياسيًا وشعبيًا وكان لها دور مهم في دعم القدس، وفي هذا الفصل سنتناول كل الجهود السعودية حتى وصول الرئيس محمود عباس إلى رئاسة فلسطين عام 2005، أما فترة الرئيس محمود عباس فسنتناولها في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

2.3. العلاقة السعودية الفلسطينية في ظل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

نتحدث في هذا المبحث عن دور وموقف السعودية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في فترة حرجة، وهي بدء انتفاضة الأقصى والأحداث الدامية حتى العام 2005 بعد موت الرئيس الراحل ياسر عرفات وانتخاب الرئيس محمود عباس، وسنتناول في هذا المبحث الصراع بشكل عام مع محاولة التقيد بأربع محاور وهي المحاور الأهم في الفترة الدراسية لهذا الفصل وهي من عام 2000 إلى عام 2005، وهذه المحاور هي قضية القدس وانتفاضة الأقصى وعملية اجتياح الضفة الغربية (السور الواقي) وجدار الفصل العنصري.

1.2.3. قضية القدس

تمتلك القضية الفلسطينية أبعاد إسلامية ترتكز بالتحديد على القدس، فالعامل الإسلامي يشكل عنصر أساسي في السياسة الخارجية في دول الشرق الأوسط، وذلك بسبب الضغوط الشعبية، ولتحقيق مكاسب خاصة من قبل الأنظمة من خلال دعمها لفلسطين (ايريس، 2013، ص 377)، ويمكن لبعض الدول أن تستغل دعم فلسطين لتحقيق مكاسب أخرى مثل إضفاء الشرعية على أنظمة الحكم من خلال دعم قضية فلسطين فهي تحشد تعاطف الشعوب وبالتالي تكون الشعوب راضية عن حكامها الذين يدعمون فلسطين، وهذا يطيل من أعمار الأنظمة الغير ديمقراطية بحيث تكسب سكوت شعوبها عنها.

منذ بداية القضية الفلسطينية، والمملكة العربية السعودية تدعم بقوة قضيتا وتعبر عن التزامها تجاه القضية من خلال بياناتها السياسية: حيث أولت حكومة المملكة العربية السعودية، اهتماما خاصًا بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولى، ووضعتها في سلم أولويات سياستها الخارجية، ولا غرو في ذلك والمملكة تحمل على عاتقها منذ عهد الملك عبد العزيز آل سعود الدفاع عن القضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية، ولم تتخاذل أو تتقاعس يومًا عن نصرة القضية تحت أي ذريعة، بل نذرت نفسها لخدمة القضية من اجل الوصول إلى حلول أو تسوية عادلة للفلسطينيين، وتمثل هذا الدور من خلال المبادرات التي تقدمت بها المملكة لإيجاد حل سلمي وعادل لفلسطين، وكانت المبادرة السعودية التي تبنتها الجامعة العربية للدور الذي تلعبه المملكة لدعم الفلسطينيين (الحملة الشعبية لمقاومة الجدار، ص 12).

أصدرت المملكة العديد من البيانات التي تستنكر فيها الأعمال العدوانية التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ومقدساته، فعلى سبيل المثال، نددت المملكة بقرار الحكومة الإسرائيلية ضم مدينة القدس واعتبارها عاصمة أبدية لها . حيث استطاعت بالتعاون مع الدول العربية والإسلامية والصديقة استصدار قراراً من مجلس الأمن برقم (478) في عام 1980م، يطالب فيه جميع الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس بسحبها فورا، وبطلان جميع الإجراءات التي قامت بها حكومة الكيان الصهيوني لتهويد القدس، وهو القرار الذي أُعتبر نصرًا للدبلوماسية الإسلامية وإحباطًا للمخطط الصهيوني تجاه مدينة القدس (موقع وزارة الخارجية السعودية، 2013).

إن اهتمام السعودية بقضية فلسطين نابع من دوافع إسلامية قوية، فهي تعتبر نفسها الدولة التي ترعى الدين الإسلامي وتحافظ عليه وترعى الأماكن المقدسة أيضًا، فقد شكلت القدس الشريف رمزا اسلاميًا يتم دعم قضية فلسطين من خلالها، فان الحشود الإسلامية لدعم فلسطين هي بفضل مكانة القدس في نفوس المسلمين، وحرصت السعودية على أن تكون أول المسلمين الداعمين لقضية

فلسطين، رغم أن السعودية تهتم بقضية فلسطين من جوانب أخرى مثل العروبة والقومية ومن جانب تاريخي ومن جانب حق الفلسطينيين بالأرض، إلا أن الجانب الإسلامي هو أقوى العوامل التي ترتكز السعودية عليها في دعم قضية فلسطين والقدس.

وعلى صعيد حماية الآثار والمقدسات الإسلامية بفلسطين، فقد استجابت المملكة لجميع نداءات اليونسكو لحماية وترميم الآثار والمقدسات الإسلامية في فلسطين. حيث تحملت المملكة نفقات ترميم وإصلاح قبة الصخرة والمسجد الأقصى ومسجد الخليفة عمر بن الخطاب ومساكن الأئمة والمؤذنين بالقدس لتمثل اهتمام المملكة بحماية المقدسات الإسلامية (موقع وزارة الخارجية السعودية، 2013).

وتبدو الرؤية واضحة لدى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد إذ يقول: "دعوتنا إلى الجهاد المقدس من أجل تحرير الأرض واستعادة القدس الشريف لم تنطلق من فراغ ؛ فنحن ولله الحمد مسلمون وهذه هي دعوة الإسلام لأمة الإسلام في كل زمان ومكان للذود عن دار الإسلام التي هي أرض المسلمين ورد الشر عنها مهما كانت التضحيات، والشهادة في سبيل الله كانت وستظل دائما هي عناية كل مسلم" (الرملاوي، 2005).

ظلت العربية السعودية حكومة وشعباً دائماً أشد البلاد العربية عداءً لإسرائيل وللحركة الصهيونية، والمملكة في ذلك لا تمارس موقفًا في الخفاء، بل إنه تعامل في العلن، دفعت ثمنه من مواقف عدائية مناهضة لها في الكونجرس الأمريكي، ومن حملات إعلامية شرسة تنظمها الأوساط الصهيونية تهديداً للملكة وابتزازاً لها، لا شك في أن "البعد الإسلامي في مواقف وسياسات المملكة هو أحد الأسباب الرئيسية التي تمنع المملكة في الوقت الحاضر من تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وتجعلها تقود حملة معارضة عملية التطبيع مع العدو الصهيوني بكل أشكالها، ولأن القضية الفلسطينية في ضمير المواطن السعودي أمانة يتوارثها ملوك آل سعود بكل إخلاص وثبات، فقد ظلت هذه القضية تحظى بالمؤازرة والدعم المستمر من الدولة السعودية ملكًا وحكومة وشعبًا استجابة لمشاعر عربية إسلامية عفوية صادقة، لا تحكمها الاعتبارات السياسية المتغيرة، ولا تجعل منها تبعاً لذلك رهينة مضطربة المصير (مقبل، 2002، ص 195).

وإن ما يجري من تصاعد أو انخفاض لوتيرة الصراع مع الفلسطينيين لا يغير من قناعات وأفكار السعودية اتجاه هذه القضية، وخاصة أن ما يحكمها في هذا الشأن هو موقفها الديني الثابت اتجاه قضية فلسطين، والدليل أن دعم السعودية لقضية فلسطين لم يتوقف، وإذا حدث وتوقف مؤقتاً

فإنها تدفع ما فاتها من أموال كانت تدفع لفلسطين، والسعودية من أكثر الدول الملتزمة بدعم قضية فلسطين.

ولا ننسى أيضًا فضل المملكة العربية السعودية، في دعم الاقتصادي للقدس والفلسطينيين، حيث أنها تقدم الدعم المالي والسياسي لصندوق القدس الذي تأسس من أجل الوقوف في وجه المحاولات الصهيونية الرامية لتهويد المدينة، وللمحافظة على نمط الحياة العربية والإسلامية ولتعزيز النضال الفلسطيني في القدس والأراضي المحتلة في فلسطين، وكانت المملكة العربية السعودية في طليعة الجهود، التي بذلها العرب والمسلمين ودول صديقة حتى صدور القرار (478) في عام 1980، والذي يدعو جميع الدول إلى سحب البعثات الأجنبية من القدس (الحملة الشعبية لمقاومة الجدار، ص 12).

أنشئت لجنة القدس في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي للمحافظة على عروبة القدس وطابعها الإسلامي . وأصدرت المنظمة قرارًا بشأن صندوق القدس تؤكد فيه أهمية الدور الذي يؤديه الصندوق في دعم صمود الشعب الفلسطيني، ودعت الدول الأعضاء إلى الالتزام بتغطية رأسمال صندوق القدس (100,000,000) مائة مليون دولار . وتدعم المملكة صندوق القدس بهدف مقاومة سياسة التهويد والمحافظة على الطابع العربي والإسلامي ودعم كفاح الشعب الفلسطيني في القدس وفي بقية الأراضي المحتلة (موقع وزارة الخارجية السعودية، 2013)، فالسعودية تعلم جيدًا أن أهل القدس يحتاجون الى الدعم الإسلامي للبقاء والصمود في أرضهم، وتعلم حجم السياسة العنصرية التي يتعرضون لها بهدف تهجيرهم من أرضهم، لذلك فإن السعودية تسعى بكل قوة لدعم عروبة القدس ودعم طابعها الإسلامي.

رغم الدعم الذي تقدمه السعودية لمدينة القدس إلا أن هذا الدعم لا يكفي، فإن مدينة القدس تحتاج إلى الدعم المادي والمعنوي ولكنها ايضاً تحتاج من يوقف عنها تلك السياسية الاستعمارية، القدس تحتاج وقفة دولية وإسلامية وعربية جادة لإيقاف التهويد والاستيطان الذي ينهش بجسدها العربي الإسلامي.

وتتعامل إسرائيل وفق سياسة اقتصادية وحصار وإجراءات مشددة في القدس تهدف إلى نزوح الفلسطينيين عن المدينة، وتعمل إسرائيل على خنق الحركة الاقتصادية العربية في القدس إضافة إلى الحصار السكاني ومنع حتى المصلين المسلمين والمسيحيين من الوصول إليها فإنها تعمل جاهدة على إضعاف الوجود الاقتصادي العربي والمؤسسات الاقتصادية العربية في المدينة من خلال وسائل متعددة منها على سبيل المثال، عدم إقرار برامج تنموية خاصة بالقدس الشرقية والعمل على تعطيل المؤسسات العربية فيها والسيطرة على الصناعة والسياحة وتوجيهها (الاسطل، د.ت، ص 32).

من هنا كان لا بد من الدعم العربي لصمود أهل القدس في وجهة السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى ترحيلهم وتهجيرهم من المدينة، ولذلك تم إنشاء صندوق القدس لدعم صمودهم، وعلى هذا الأساس أيضاً كان للدعم السعودي دور كبير في تثبيت الفلسطينيين في أرضهم، من خلال جهود المملكة العربية السعودية في الدعم السياسي والمالي والتنموي والسياحي لمدينة القدس.

عشية احتلال إسرائيل للقدس الشرقية عام 1967 كان العرب الفلسطينيون يشكلون غالبية سكان مدينة القدس الشرقية، ويسيطرون على معظم أراضيها، إلا أنهم في عام 1993 أصبحوا أقلية، ويملكون فقط حوالي (13% فقط من مساحتها الإجمالية، ويعود ذلك لسياسات التهويد التي اتبعتها إسرائيل ضد المدينة المقدسة وسكانها العرب في تلك الفترة، وفي مقدمتها الاستيطان ومصادرة الأراضي (عواد، 2012، ص 101)، لذلك لا بد من وقفة جدية من الدول العربية وخاصة السعودية، وقفة مع الفلسطينيين في مدينة القدس، حيث تمارس ضدهم كافة أشكال القمع والبطش والتهجير لتجبرهم إسرائيل على الرحيل من هذه المدينة المقدسة، من الضروري على الدول الإسلامية أيضًا دعم الفلسطينيين للمحافظة على التراث الإسلامي للمدينة المقدسة.

إلى جانب الصراع السياسي والإنساني الدائر حالياً بشأن مدينة القدس يدور صراع آخر أقل بروزاً هو ذاك الذي يتمحور حول تاريخ القدس، وهو ليس بالأمر الطارئ طبعاً. فالصهيونية منذ أن وُجدت تسعى بلا كلل لاختراع فلسطين من جديد، ولاختراع تاريخ معين لها. فهي ما فتئت تقتلع وتخترع. وما أسماء المستعمرات اليهودية الجديدة التي قامت على أنقاض القرى العربية إلاّ مثالاً بارزاً لإسرائيل التي تمحو ثم تبني من جديد على أنقاض ما محت. وفي خضم هذا السيل الجارف الماحي، نلمح بوضوح رغبةً صهيونية حثيثة في إعادة كتابة التاريخ كي يتكامل جرف الأرض مع جرف تاريخها (الخالدي، 2008، ص 118).

إن موضوع تاريخ القدس شائك جدًا وتحاول الصهيونية بكل قوتها تغير التاريخ وتزيفه، وهذا الموضوع بالذات لا يستطيع الفلسطينيون وحدهم التصدي له، فإنهم بحاجة إلى وقفة عربية إسلامية وسعودية، من الدول والكتاب والمؤرخين والمثقفين، ليتناولوا هذا الموضوع بكثرة ليتسنى لهم مواجهة التأريخ الصهيوني، ويكتبون للقدس تاريخها الإسلامي والذي يثبت هويتها العربية الإسلامية الفلسطينية.

2.2.3.انتفاضة الأقصى

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى بدأت سياسة الاحتلال الإسرائيلي العنصري بالتنفيذ ضد الشعب الفلسطيني، وبدأ القتل والتهجير والتدمير والاستيطان والتهويد والحصار على الشعب الفلسطيني، لذلك يرى الباحث أن قضية فلسطين في ذلك الوقت كانت تحظى بالتعاطف الدولي والعربي، ومن بين الدول التي وقفت إلى جانب الشعب الفلسطيني في كل محطات تاريخه وخاصة دعمها للانتفاضة الأولى هي المملكة العربية السعودية، حيث وقفت إلى جانب الشعب الفلسطيني في محنته وصراعه مع الاحتلال خلال انتفاضة الأقصى التي سرعان ما قام العدو الإسرائيلي بتحويلها إلى أحداث دموية بعد أن كانت انتفاضة حجارة، وذلك لتعطش هذا العدو للدم الفلسطيني وقتل أكبر قدر ممكن من الفلسطينيين.

قضية القدس هي قضية العرب الأولى وهدف كل عربي ومسلم هو تحرير هذه الأرض المباركة من ذلك المحتل الظالم وتخليص أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين من الاحتلال، ومن هذا المنطلق فقد دأبت حكومة المملكة العربية السعودية لنصرة قضية فلسطين فمنذ احتلال هذه الأرض سعت السعودية لتقديم كل غال ونفيس من اجل فلسطين التي تحلم بالنصر القريب، وما هذه التطورات الأخيرة التي نعلمها جميعا وهذا الاستبسال من الشعب العربي الفلسطيني الأعزل إلا خير شاهد على ذلك، وهذه الأيام تعيش أرض فلسطين أيام الانتفاضة فما كان من حكومة خادم الحرمين الشريفين إلا كل نصرة وتأييد ومشاركة، وما هذه التبرعات وما هذه المواقف ألا خير شاهد على ذلك، و(الجزيرة) قامت بزيارة لمقر اللجنة السعودية لدعم انتفاضة القدس ورأت هذا الجهد الكبير وهذه الهمة العالية والإخلاص منقطع النظير، نعم جاء ذلك كله بعد صدور التقرير المختصر عن المساعدات التي قدمتها اللجنة السعودية لدعم انتفاضة القدس وشمل عدة أعمال خيرية للشهداء والجرحى والأسرى (الجبيري، 2001).

ومنذ انتفاضة الشعب الفلسطيني المباركة عملت المملكة قيادة وحكومة وشعبا على الوقوف مع هذه الانتفاضة، وصدر الأمر السامي الكريم رقم 8636 وتاريخ 1421/7/18هـ القاضي بتشكيل لجنة عليا برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية لوضع الضوابط والنظم لجمع التبرعات وصرفها، ومتابعة وصولها إلى مستحقيها في فلسطين دعم انتفاضة القدس الشريف (الجزيرة، 2002.3.31)،

ويعتقد الباحث انه رغم حاجة الفلسطينيين وخاصة القيادة الفلسطينية إلى الدعم السياسي في تلك الفترة إلا أن دعم الدول اقتصر على الدعم المعنوي والمادي للشعب الفلسطيني، فإن انتفاضة

الأقصى قامت نتيجة تعثر المفاوضات وتعنت الجانب الإسرائيلي في إعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه، لذلك كان من الأجدر بالسعودية وباقي الدول محاولة الضغط باتجاه الحل النهائي وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم التي تراوغ وتسوف فيها إسرائيل.

ومن ضمن عمل السعودية لدعم انتفاضة الأقصى، حيث رأس الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية والمشرف العام على اللجنة السعودية لدعم انتفاضة القدس عام 2001، الاجتماع الثاني لممثلي إمارات المناطق في اللجنة السعودية لدعم انتفاضة القدس، وتم في الاجتماع الخاص بدعم الانتفاضة استعراض أهم الانجازات التي قدمتها اللجنة والبرامج الإغاثية التي نفذتها داخل فلسطين وعددها 9 برامج شملت أسر الشهداء والجرحى والمعاقين وأسرى الانتفاضة والأسرى الذين أمضوا أكثر من 10 سنوات في السجون الإسرائيلية، ودور الأيتام، والذين فقدوا منازلهم ومزارعهم، وتأمين 200 ألف سلة غذائية ومساعدة بعض الجمعيات الخيرية. وقد بلغت هذه المساعدات ما يزيد على 160.7 مليون ريال. كما تمت مناقشة بعض القضايا المطروحة على جدول الأعمال ومن ضمنها إسهام اللجان المحلية بإمارات المناطق في حملات تنشيط جمع التبرعات لمساعدة الشعب الفلسطيني في مواجهة الحرب الشاملة التي يتعرض لها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي (الشرق الاوسط، 2001.6.17).

وعلى الرغم من الحصار الجائر المفروض على الشعب الفلسطيني، استطاعت اللجنة إيجاد السبل المناسبة لإيصال التبرعات إلى مستحقيها بفضل من الله تعالى ثم بدعم المشرف العام سمو وزير الداخلية، وتم ذلك من خلال إعداد آلية عمل تتماشي مع الظروف الراهنة في فلسطين، وتم بالفعل إعداد تلك الآلية التي تعد مرحلة أولية لعمل اللجنة التي شملت مساعدة أسر الشهداء وأبناء الأسرى، ومساعدة جرحى الانتفاضة داخل فلسطين، والمعاقين، كذلك الجرحى الذين يتلقون العلاج في المملكة بالإضافة إلى تقديم مائتي ألف سلة غذاء للأسر المحتاجة، ودعم الجمعيات التي لها دور في خدمة الأسر المحتاجة والأيتام، وفق بيانات منظمة تضمنت أسماء المستفيدين من أسر الشهداء والجرحى والمعاقين وأسرهم، وأبناء الأسرى والأسر المحتاجة والأرامل والأيتام موضحاً فيها عناوينهم ووضعهم الاجتماعي وتم فتح حسابات لهذه الفئات في البنوك بضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها مباشرة دون أي وسيط والتي تم إعدادها بالتعاون مع عدد من الجهات والمؤسسات الخيرية الموثوقة داخل فلسطين (الجزيرة، 2002.3.31).

وعلى ضوء هذه الدراسات التي توصلت إليها اللجنة وجه سمو المشرف العام على اللجنة السعودية لدعم انتفاضة القدس الشريف صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز باعتماد تنفيذ عدد من البرامج والتي تهدف كما أسلفنا إلى دعم هذه الانتفاضة ومن البرامج التي تم اعتمادها

والتي صرف مقابلها حوالي 000,000، 123 ريال مثل السلات الغذائية ومساعدة اسر الشهداء والمساعدات الطبية وعلاج الجرحى في المملكة العربية السعودية (الجبيري، 2001).

مع العلم أن المملكة العربية السعودية تحرص بكل ما تملك على عدم خضوع الشعب الفلسطيني للضغوط، ولذلك تقوم بدعم ومساندة هذا الشعب على الصمود في كافة مناحي الحياة، وما كل هذه المساعدات إلا لتعزيز المقاومة والصمود، فإن الشعب بدون هذه المساعدات الكبيرة التي تقدمها الدول المانحة وعلى رأسها السعودية لن يستطيع أن يصمد كل هذه السنين من الاحتلال والظلم والعدوان الغاشم.

لم يقتصر دور السعودية لدعم انتفاضة القدس على تقديم المساعدات للمحتاجين بل تعداها إلى تفعيل القضية في أوساط المجتمع السعودي بمختلف فئاته عبر وسائل الإعلام المختلفة إنطلاقًا من نهج المملكة في دعم هذه القضية التي سعى الإحلال الصهيوني خلال السنوات الماضية لتهويدها بكل الوسائل والطرق الممكنة، استخدمت اللجنة كل الوسائل الإعلامية من برامج إذاعية وتليفزيونية وتقارير صحفية مع تنظيم معارض لخدمة القضية إضافة إلى إعداد مجموعة من الإصدارات والمطبوعات التي توضح الممارسات الصهيونية على المسجد الأقصى ومكانة الأقصى عند المسلمين والدعوة للمحافظة على الهوية الإسلامية لهذه الأرض المباركة وبيان مكانة القدس وواقعها الراهن ومستقبلها المأمول في ضوء النصوص الشرعية تبيانًا للحق وتعريفًا لتاريخ جذور هذا الصراع (الكرد، 2002).

وتشكل تلك المواقف الإنسانية صورة مشرفة من صور التضامن والتكامل والعطاء مع الشعب الفلسطيني وتخفيف معاناته ودعم صموده في هذه الظروف التي يعيشها من قتل وتشريد وحصار ودمار، حيث وقف الشعب السعودي تجاه إخوانه أبناء الشعب الفلسطيني بتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين وولي عهده والنائب الثاني وبتجاوب معهود من أبناء هذا الوطن المعطاء الذي دأب على نصرة قضايا إخوانه المسلمين في كل مكان والوقوف معهم في السراء والضراء، وبذل أمراء المناطق واللجان المحلية التي يشرفون على أعمالها من أجل جمع التبرعات وحث المواطنين والمقيمين على مساندة أعمال اللجنة السعودية لدعم انتفاضة القدس جهدًا كبيرًا، ولا بدً من مضاعفة الجهود الرامية إلى مساندة أعمال هذه اللجنة، لكي تواصل نجاحاتها في إيصال المساعدات السعودية مباشرة إلى مستحقيها من أبناء الشعب الفلسطيني، وتعزيز صمودهم في مواجهة حرب الإبادة والقتل والتشريد التي يتعرضون له من قبل القوات الإسرائيلية المعتدية (الشرق الاوسط، 2001.6.17).

كما نلاحظ أن هذه المساعدات كانت تأتي للشعب الفلسطيني في ظروف قاسية، فكانت هذه الظروف عبارة عن حصار اقتصادي إسرائيلي يهدف إلى إضعاف الحالة الوطنية للفلسطينيين، ورغم الحصار الاقتصادي استخدمت إسرائيل ايضًا الكثير من العقوبات ضد الفلسطينيين مثل منع السفر ومنعهم من العمل داخل الأراضي المحتلة، لذلك كانت هذه المساعدات تأتي في وقت أكثر ما يحتاج إليه الفلسطينيون.

ونتيجة الانتفاضة أصبحت الجامعات وطلاب الجامعات يعانون ظروف صعبة، ولذلك اللجنة السعودية لدعم انتفاضة الأقصى قد بادرت إلى تقديم المساعدات للجامعات الفلسطينية والطلبة بعد توافر معلومات حول حاجتها الماسة للأموال لتسيير عملها، وإن مشروع دعم الجامعات الفلسطينية، يتمثل بتقديم 200 ألف دولار لكل جامعة، إضافة إلى دعم عدد من الطلبة ذوي الظروف الاجتماعية الصعبة المنتسبين إلى هذه الجامعات وتحرص اللجنة السعودية لدعم انتفاضة القدس على تنويع وجهات صرف المساعدات التي قدمت وتقدم من الشعب السعودي لإخوانهم في فلسطين بحيث تشمل كافة قطاعات المجتمع (اليوم، 2002.8.4).

وسائل الإعلام السعودية مقروءة ومسموعة ومرئية قامت بدور رائد في قيادة الحملة التعبوية من أجل القدس وانتفاضة الأقصى المباركة فقد جندت كل منسوبيها للمشاركة في تفعيل القضية وتوضيح أساس الصراع حول القدس، وحث المواطن على التجاوب مع لجنة دعم انتفاضة الأقصى. وأبرزت وسائل الإعلام الدور الكبير للمملكة في مناصرة القضية ومساندتها لها عبر الحقب الزمنية المختلفة وذلك من خلال المقال والتحقيق والحديث الصحفي ومن خلال البرامج الإذاعية والتليفزيونية التي استضافت العديد من المتابعين والمراقبين بالداخل والخارج. فأظهرت الجهد العظيم الذي قامت به لجنة دعم انتفاضة القدس وهي تتولى عملية جمع التبرعات وتقود الحملة التعبوية عبر الخبر والتصريح والتحقيق والبرامج الإذاعية والتليفزيونية المختلفة مناصرة للحق العربي ومساندة للأبطال الذين يذودون عن القدس بالحجر (الكرد، 2002).

ويعتبر العامل الإعلامي في دعم انتفاضة الأقصى من أهم العوامل التي ساعدت وساهمت في فضح ونشر جرائم الاحتلال على أعلى مستوى، كما ساهمت وسائل الإعلام في زيادة الصمود ورفع الروح المعنوية لأبناء الشعب الفلسطيني، وساهمت بحشد الرأي العام العربي والعالمي لصالح القضية الفلسطينية، مما يزيد من فرص دعم الفلسطينيين بكافة الوسائل.

فالصحافة السعودية منذ اندلاع الانتفاضة المباركة عام 2000م قادت حملة حشدت لها كل المعلومات والآراء ذات الصلة بالقضية فاستخدمت كل الفنون الصحفية فنقلت الأخبار الساخنة من

داخل الأراضي المحتلة عبر الخبر أولاً بأول مع تصريحات المسئولين بالداخل والخارج ثم علقت عبر افتتاحياتها على حالة الأحداث والتفاعل معها ومردودها على خطوات السلام (الكرد، 2002).

3.2.3. اجتياح الضفة الغربية

يرى الباحث أن الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين بشكل مستمر وعلى فترات متفاوتة، في كل مرة يقوم فيها الإسرائيليين بالاعتداء على الفلسطينيين يزداد الاعتداء قوة وشراسة عن الاعتداء الذي سبقه، وجاء اجتياح الضفة الغربية أقسى وأشرس من باقي الاعتداءات السابقة، وهذا التطور في سفك الدماء الفلسطينية كان نتيجة واضحة لإهمال الدول العربية لرعايتهم قضية فلسطين، وضعف البعد العربي للقضية الفلسطينية، وهذا الضعف ناتج عن سببين الأول هو إهمال الدول العربية والتهرب من مسؤولياتهم اتجاه القضية الفلسطينية والسبب الآخر هو عدم قدرة الفلسطينيين على استغلال البعد العربي جيدًا في خدمة قضيتهم، فهم ينتظرون من الدول العربية أن تفكر وتقترح وتبادر بدلاً منهم، فالأولى بالفلسطينيين عندما يشعرون بتهرب الدول العربية من مسؤولياتهم الأجدر بهم أن يقوموا هم بالمبادرات والاقتراحات والمشاريع التي يمكن من خلالها جعل الدول العربية عنصر قوة لفلسطين يؤثر في مجريات الصراع مع الاحتلال.

في 2002/3/26 عقدت القمة العربية في بيروت دون أن يتمكن عرفات من حضورها لأن شارون هدد بأنه لن يسمح له بالعودة إلى الأراضي الفلسطينية، وأقرت القمة المبادرة السعودية التي أصبحت رسميًا المبادرة العربية للسلام والتي تعرب عن الاستعداد العربي لإقامة علاقات عادية مع إسرائيل بعد انسحابها الكامل من الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية. ورد شارون على المبادرة بطريقته الخاصة. لا سيما وأن الرئيس اللبناني إميل لحود رئيس القمة رفض قيام عرفات بمخاطبة القمة" تلفزيونيا" . فبعد ساعات من انتهاء القمة العربية وفي 28 آذار/مارس 2002، أمرَ شارون بإطلاق عملية "السور الواقي" في كافة أنحاء الضفة الغربية، وقال: من اليوم فصاعدًا، تعتبر إسرائيل عرفات، الذي يترأس منظمة إرهابية عدوا لها وأضاف أنه يعتزم عزل عرفات كليًا في مقره وملاحقة السلطة الفلسطينية في كل مناطقها،واعداً بأن تكون العمليات على نطاق لا سابق له (شبكة لمسات، 2015).

في ربيع عام 2002، بدأت إسرائيل هجماتها المسلحة أشد عنف في الضفة الغربية، والتي يطلق عليها حسب المعاير الدولية "انتهاكات خطيرة" وبعضها يرتفع إلى مستوى جرائم الحرب، وفقا لهيومن رايتس ووتش وغيرها من المنظمات المراقبة، وهذه الأعمال هي كالآتي: (A Jewish Voice For Peace، 2015)

1. القناصة الإسرائيلية على قمم المباني، وإطلاق النار على أي شيء يتحرك.

2. إطلاق النار على سيارات الإسعاف والموظفين الطبيين مما جعلهم غير قادرين على إخلاء الجرحى.

3. الأحياء المدنية تم قصفها بطائرات الهليكوبتر التي تقدمها الولايات المتحدة، F-16 مقاتلات ودبابات إسرائيلية، مما تسبب في دمار واسع النطاق.

4. منازل الفلسطينيين سحقت من قبل الجرافات العسكرية في بعض الأحيان، كما هو الحال في جنين.

5. التدمير الوحشي للبنية التحتية من أنابيب المياه الفلسطينية للمجتمع المدني ومحطات الضخ وأعمدة الطاقة الكهربائية والمحطات والمرافق الطبية والمدارس والمستشفيات والمساجد والكنائس والمباني العامة وغيرها، بالإضافة إلى نهب واسع النطاق وتخريب المنازل والشركات والمكاتب الحكومية.

6. استخدام "الدروع البشرية" للعمليات العسكرية الإسرائيلية.

7. إطلاق النار على الصحفيين الذين يحاولون توثيق الانتهاكات الجسيمة المذكورة أعلاه للقانون الدولي.

الهدف المعلن للاجتياح الإسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية (عملية السور الواقي) هو ضرب ما أطلق علية (البنية التحتية للإرهاب) من اجل الاستقرار، لكن في الإمكان الاستقرار بدون الحرب، لذلك فان الهدف الحقيقي غير ذلك فهناك أهداف أخرى مثل ضرب خيار المقاومة بأشكالها المتعددة العسكرية والسلمية، التي أصبحت تستنزف المجتمع الإسرائيلي ومستوطنيه في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما هدف الاجتياح إلى ضرب البنية التحتية للسلطة الفلسطينية بأجهزتها العسكرية والأمنية والمدنية (وزارات وبلديات)، إضافة إلى مقر رئيس السلطة نفسه، في إشارة إلى إمكان إلغاء السلطة بكل أجهزتها في حال استمرت المقاومة بمختلف أشكالها (جاد، 2002، ص 36).

تلك العملية التي قامت بها إسرائيل أيضاً رداً على المبادرة السعودية للسلام لذلك تعتبر عملاً معادياً للفلسطينيين والعرب معاً وخاصة السعودية فإن السعودية بعد هذه الحادثة بدأت تنظر بقلق واهتمام إلى موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكما أنها استنكرت هذه العملية، قامت ايضاً بتكثيف الدعم المادي والمعنوي للفلسطينيين، وفي تلك الفترة قامت أيضاً السعودية بتكثيف الدعم

للفلسطينيين على المستوى العالمي والإسلامي، لحشد التعاطف والتأييد للحقوق الفلسطينية، ولوقف هذا الاجتياح الدموي.

تعد منزلة إسرائيل الإقليمية كدولة قوية صاحبة قدرة نووية تبعث على القلق إلى جانب قدرتها على تحريك الصراع الفلسطيني نفسه، ويزيد القرب الجغرافي من المسرح الإسرائيلي – العربي من قوة انعكاسات النزاع في الأمن السعودي، وتساهم هذه العوامل في شرح الشعور بالخطر، والمحاولات لتحسين ذلك بواسطة الوسائل الأمنية التقليدية، وبواسطة دبلوماسية معتدلة. لذلك قامت الاعتراضات الإسرائيلية على امتلاك السعودية لأسلحة متطورة بإفساد علاقات الولايات المتحدة مع السعودية (ايريس، 2013، ص 377).

ويرى الباحث أن السعودية تؤمن بقوة إسرائيل وإمكانية زحفها إلى أي أرض عربية، لذلك فإن السعودية تنظر بقلق إلى أي اجتياح أو تقدم إسرائيلي في الأراضي الفلسطينية أو العربية، ومن هنا كان رفض إسرائيل لعملية السور الواقي وهي اجتياح الضفة الغربية، ولذلك أيضا السعودية تقوم بتحصين نفسها بالأسلحة المتطورة خوفاً من أي اعتداء مباشر سواء من إسرائيل أو أي عدو خارجي.

4.2.3. جدار الفصل العنصري

تم إقرار إقامة هذا الجدار في شهر إبريل من عام 2002 خلال جلسة خاصة للمجلس الوزاري المصغر (الكابينت) ثم تم البدء بتنفيذه في شهر حزيران من نفس العام، بعد أن تسلم شارون رئاسة الحكومة الإسرائيلية، لقد جرى تقسيم المشروع لثلاث مراحل (أ، ب، ج) بتكلفة وصلت ما يقارب 5,1 مليار دولار، وسيصل طول الجدار حوالي 600 كم بالكامل للمراحل الثلاث بالرغم من أن طول حدود الضفة الفلسطينية المحتلة عام 1967 مع الأراضي المحتلة عام 1948 هو 360 كم فقط وذلك يعكس حجم التداخل وامتدادات هذا الجدار، وقد تم فيما بعد إقرار مرحلة إضافية للجدار، المرحلة الأولى من الجدار تمتد من قرية سالم قضاء جنين في شمال الضفة الغربية حتى قرية مسحة في منطقة سلفيت بطول 145 كيلومتراً، تم الانتهاء من بنائها نهاية شهر تموز 2003 (عياش، 2009، ص 226:225).

في عام 2002 أذن رئيس الوزراء شارون ببناء الجدار الذي يفصل إسرائيل عن الضفة الغربية، شارون تبنى على مضض مفهوم الجدار الفاصل فقط عندما فهم أنه كان من المستحيل ديموغرافيا لإسرائيل أن تضم كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وتبقى دولة يهودية الأغلبية، في المقابل، فإن مفهوم "الانفصال" ("نحن هنا، هم هناك"، الذي قاله اسحاق رابين) كان لفترة طويلة مبدأ الصهيونية، الجدار العازل يمر معظمها إلى الشرق من الخط الأخضر الذي يرسم الحدود بين إسرائيل

والضفة الغربية، أطلق الفلسطينيين علية "جدار الفصل العنصري". يفصل المجتمعات الى قسمين، ويفصل حتى داخل المدن والقرى، مما يعني إعادة تكوين جغرافية الضفة الغربية تمامًا (Beinin; Hajjar ، 2014، 13).

وصادقت الحكومة الإسرائيلية في كانون الثاني 2003 على المرحلة الثانية من بناء الجدار، والتي يبلغ طولها 45 كيلومتراً، وقد تم العمل فيها بشكل متسارع حيث بدأت من قرية سالم شمال جنين إلى مجمع مستوطنات جلبوع، وصادقت الحكومة الإسرائيلية على المرحلة الثالثة التي بدأت من محافظة سلفيت، وتحديداً من "مستوطنة ألكنا" الجاثمة على أراضيها، إلى معسكر "عوفر" الإسرائيلي، قرب محافظة رام الله بطول (141) كيلومتر مع جدار عمق ثانوي بطول 90 كيلومتراً، وسيكون طول هذه المرحلة 231 كيلومتراً، وذلك حسب مركز الدراسات العربية، أما المرحلة الرابعة التي صادقت عليها الحكومة الإسرائيلية، فقد ذكر المركز نفسه أنها تمتد من "مستوطنة هارجيلو" إلى "مستوطنة كرمل" جنوب الخليل بطول (114) كيلومتر مع جدار عمق ثانوي (22) كيلومتر. واستكمالاً لإجراءات تهويد القدس وتغليفها وعزلها فقد تم بناء جدار بطول 22.5 كيلومتر في الشمال والجنوب من المدينة المقدسة وتبلغ مساحة تلك المرحلة 50 كيلومتراً مع جدار عمق ثانوي بطول 1كم وبذلك يكون طول الجدار بأكمله حسب مركز الدراسات العربية 644 كيلومتراً (عياش، 2009، ص 226:225).

ويرى الباحث أن إسرائيل أقرت خطة الجدار وبدأت في التنفيذ وانتهت منه، والدول العربية تناشد وتستنجد من الغرب ومن إسرائيل بوقف هذا الجدار، لم يكن هناك موقف عربي جدي يضغط جدياً على إسرائيل بوقف ذلك الجدار، فكان جهد الدول العربية منصب في إظهار عدم مشروعية ذلك الجدار، وبالفعل قامت الدول العربية بجهد كبير من أجل ذلك وتم استصدار قرار من محكمة العدل الدولية بعدم مشروعية ذلك الجدار، ولكن بعد أن صدر القرار وأصبح الجدار رسميا غير شرعي ماذا فعلت الدول العربية من أجل ذلك، ماذا عملت من أجل إزالة ذلك الجدار، هل هناك مبادرات واقتراحات جدية من أجل حل هذا السرطان الذي يجري بين الفلسطينيين ؟ .

إن استمرار سلطة الاحتلال بمواصلة بناء ذلك السرطان داخل الأراضي الفلسطينية هو دليل واضح على فشل الأمم المتحدة منذ تبني القرار 181 فهو جدار يسلب الفلسطينيين ممتلكاتهم ويجرف قراهم ويقتلع بساتينهم وأشجار الزيتون من أجل تشييد بنيه عنصرية بتمويل معروف المصادر لقد صمم الجدار من أجل إحكام سيطرة إسرائيل على موارد الفلسطينيين وإبقاء معظم مستوطنات الضفة الغربية داخل إسرائيل للحيلولة دون خروج القدس الشرقية عن السيادة الإسرائيلية يوما ما (الغامدي، 2006).

ومنذ بدء تنفيذ جدار الفصل العنصري قامت السعودية بجهود كبيرة للوقوف ضد هذا الجدار، فقامت بجهود سياسية عربية ودولية وقانونية، وتجولت في كافة الأماكن القانونية الدولية لتحاول الضغط على إسرائيل بوقف بناء الجدار، وكان جهد المملكة السعودية فيما يخص الجدار واضح وكبير.

وتعتبر المملكة العربية السعودية أن جدار الفصل العنصري الذي يقيمه الكيان الصهيوني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة مخالف للقانون الدولي، مهما كانت المبررات والحجج التي يسوقها الاحتلال، وقالت السعودية . في كلمة ألقاها "عبد الله بن سعود العنزي" المستشار بوفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة: إن "إسرائيل" تقوم من خلال بناء هذا الجدار بمزيد من الانتهاك حيث تبني المغتصبات ما بين الخط الأخضر وبين جدار الفصل العنصري، وأكدت المملكة أن هذا يعتبر "استيطان غير شرعي بموجب القانون الدولي؛ ما يجعل من الجدار غير شرعي لكونه يحمي وجودًا استيطانيًا غير شرعي (مفكرة الاسلام، 2006).

عقد مجلس الوزراء السعودي جلسة في 23 شباط 2004، وأكد المجلس أن "السعودية تنظر باهتمام بالغ إلى عرض قضية جدار الفصل العنصري الذي أقامته إسرائيل في الضفة الغربية على محكمة العدل الدولية وذلك انسجامًا مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الطارئة الصادر في الثامن من أيلول الفائت والقاضي بالطلب من محكمة العدل الدولية إبداء الرأي القانوني العاجل حول النتائج المترتبة على بناء إسرائيل جدار الفصل العنصري وقد تقدمت المملكة في هذا الخصوص بمذكرتها القانونية رسميًا للمحكمة بتاريخ 27 كانون الثاني المنصرم وشاركت ببيان حول موضوع الجدار العازل عند بداية بحث المحكمة للقضية كما تشارك المملكة في المرافعة شفاهة أمام المحكمة" (جريدة المستقبل، 2004، شباط، ص 12).

لقد أصدرت محكمة العدل الدولية في التاسع من يوليو 2004 رأيها الاستشاري في قضية بناء جدار الفصل العنصري أكدت فيه أن بناء الجدار والقواعد المتعلقة به تتعارض مع القانون الدولي وتأسيسًا على ذلك طالبت إسرائيل بوضع حد لانتهاكات الالتزامات الدولية والالتزام بالتوقف فورًا عن أعمال بناء الجدار بل وإلزامها القيام بتفكيكه على الفور وبإلغاء الإجراءات التشريعية والتنظيمية المتعلقة ببنائه وما ترتب عليها كما أكدت المحكمة على إلزام إسرائيل بتقديم تعويضات عن الأضرار التي لحقت بجميع الأشخاص العاديين أو الإعتباريين المتأثرين ببناء جدار الفصل العنصري (الغامدي، 2006).

وقد شاركت السعودية بالفعل بمرافعة شفوية لمحكمة العدل الدولية بخصوص جدار الفصل العنصري، وكانت هذه المرافعة استكمالًا للمذكرة الرسمية التي قدمتها السعودية بخصوص الجدار، فقد

بذلت السعودية جهدا كبيرا للنجاح في استصدار الرأي الاستشاري للمحكمة الذي كان في صالح فلسطين، بفضل جهود السعودية وغيرها من الجهود العربية الأخرى، لذلك يجب تشجيع العمل من أجل قضايا فلسطين في المحاكم الدولية، وخاصة بعد انضمام فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية، فالعمل العربي في هذا المجال سيحقق نتائج ملموسة وفي الغالب لأن الفلسطينيون أصحاب حق سيكسبون القضايا المرفوعة.

وطالبت السعودية من المجتمع الدولي وضع حد لانتهاكات الالتزامات الدولية والالتزام بالتوقف فورًا عن أعمال بناء الجدار على الأراضي الفلسطينية، وأشار المندوب السعودي في الأمم المتحدة خلال جلسة خاصة بالأعمال الإسرائيلية إلى أنه ومن الناحية التاريخية فان كل الآراء الاستشارية التي أصدرتها المحكمة منذ 1946 حتى الآن حظيت بالاحترام الكامل إلا أن إسرائيل تواصل عدم اكتراثها بأي قرار أو رأي يصدر من أي جهة كانت . إن قضية الجدار هي من تلك القضايا التي لايمكن فصل القانون من جوانبها السياسية والاقتصادية والإنسانية ففي هذه القضية تجتمع وتتحد عضويا كل ذلك الجوانب والأبعاد فبناء جدار الفصل العنصري يطرح مشكلة قانونية وسياسية واقتصادية وإنسانية، وقال المندوب لقد طالبت أكثر من 22 منظمة إغاثة إنسانية دولية العمل على تنفيذ الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية كما أكدت منظمة العفو الدولية إن بناء الجدار يعمق التأثير الاقتصادي وأكدت المنظمة أن 60 في المائة من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر الذي يبلغ دولارين يوميا كما أن معدل البطالة يقترب من 50 في المائة (الغامدي، 2006).

كما قال أيضا مندوب السعودية في الأمم المتحدة إن الأهداف الإسرائيلية هي أخطر وأبعد بكثير من حجج الأمن لإسرائيل لأن الجدار ينهب خيرات الشعب الفلسطيني ويهدف إلى تهجير السكان من جديد والسيطرة على مصادر المياه في توجه واضح لتنفيذ سياسة التهجير . أما الحديث عن الآثار المباشرة فهو حديث عن كوارث حيث دمرت أو عزلت ما لايقل عن 9. بئر مياه وبذلك يفقد الأهالي 7 ملايين كيلومتر مكعب من المياه والتي تشكل 30 في المائة من مجموع مايتم استهلاكه فلسطينيًا من الحوض الغربي كما ستفقد الضفة الغربية 200 مليون متر مكعب من نهر الأردن ويسلب الجدار أكثر أراضي الضفة العربية خصوبة ذلك السلب الذي أدى إلى تدهور حالة العديد من العائلات الفلسطينية ودفعها إلى خط الفقر حيث تم تدمير صناعة زيت الزيتون بعد أن كانت تنتج هذه المنطقة 000، 2 طن من زيت الزيتون كل موسم (الغامدي، 2006).

3.3. الدعم السعودي لفلسطين في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية

يتناول هذا المبحث أوجه الدعم السعودي للقضية الفلسطينية سواء من خلال دعمها المادي المباشر أو من خلال دعمها في النظام الدولي ليحصل الفلسطينيون على حقوقهم كاملة، أو من خلال الدعم بطرح المبادرات السياسية أو ما يعرف بمبادرات السلام لحل القضية الفلسطينية، وسوف يتم دراسة هذه الثلاث محاور في الفترة التي يدرسها هذا الفصل وهي من عام 2000 إلى عام 2005.

على الرغم من أن السعودية ليست من دول المواجهة فإنها لعبت دوراً رئيسياً في القضية الفلسطينية وفي مواجهة العدو الصهيوني منذ السنوات الأولى للمشكلة، ولكن السعودية حرصت منذ البداية على أن يكون العنصر الفلسطيني هو العنصر الرئيسي في المواجهة مع تزويده بالحد الأقصى من كل أنواع الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي. كانت هذه هي نظرة الملك عبد العزيز رحمه الله، والتي تجسدت بعد ذلك في السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية، حيث تبنت مبدأ عدم التدخل في شؤون القيادة الفلسطينية ودعمها في ما تصل إليه من قرارات ومواقف مع ضمان مراعاتها للبعد الإسلامي لمسألة القدس. هذا هو المبدأ الأساسي أو الخاصية العامة التي حكمت علاقة السعودية بالقضية الفلسطينية. ولقد تضمنت هذه العلاقة مجموعة واسعة من الجهود التي بذلتها السعودية تجاه هذه القضية (الرواف، 2001).

1.3.3. الدعم المادي السعودي للقضية الفلسطينية

لازالت القضية الفلسطينية قضية الأمس واليوم للمسلمين جميعاً تحمل الأولوية الكاملة في الاهتمام السعودي بالعمل الإغاثي والدعوي في الخارج، لاسيما وأن ذلك تزامن مع بداية الاغتيال اليهودي والاحتلال الغاشم لأراضي المسلمين في فلسطين وتدنيس المسجد الأقصى من قبلهم، وهذا أكسبها تفاعل الشعوب عن بكرة أبيها لأن المسلمين لا يمكن لهم أن يتصوروا وجود هذا التدنيس لكل ما هو إسلامي فكيف إذا كان ذلك المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين ومسرى النبي صلى الله عليه وسلم،وعلى أثر ذلك استمر تدفق المساعدات الإغاثية السعودية على الشعب الفلسطيني لحاجتهم الماسة لذلك ولتخفيف حدة المآسي المحدقة من جراء الاعتداءات اليهودية التي تعتبر أشرس حملة تطهير في تاريخ البشرية،لم تفرق بين الصغير والكبير والمرأة والعجوز فهي موجهة لكل ما هو مسلم (العقيل، 2003).

بعد حرب يونيو 1967م، عملت المملكة على تشكيل اللجان الشعبية لمساعدة الشعب الفلسطيني حيث ساهمت ولا تزال تساهم في جمع التبرعات للشعب الفلسطيني من أبناء الشعب السعودي الذي تجاوب معها تجاوبًا كبيرًا، وقد بلغت إيرادات اللجنة الشعبية حوالي ملياري ريال سعودي، وقدمت المملكة في الانتفاضة الأولى عام (1987م) دعماً شعبياً بلغ أكثر من (118) مليون ريال، وفي الانتفاضة الثانية عام (2000م) قدمت المملكة دعما سخيًا بلغ نحو (240) مليون ريال إضافة إلى التبرعات العينية مثل السيارات وسيارات الإسعاف والعقارات والمجوهرات والمواد الطبية والغذائية (موقع وزارة الخارجية السعودية، 2013).

خصصت المملكة العربية السعودية تبرع لتمويل مشاريع تحافظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس ولتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته وفك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي، وقامت المملكة بتحويل مبلغ (130) مليون دولار من حصتها في موارد الصندوقين إلى البنك الإسلامي للتنمية لتغطية مصاريف برامج كفالة أسر الشهداء، والرعاية التعليمية لأسر الشهداء، وتأهيل الجرحى والمصابين وتدريب أسر الشهداء، والمساعدة العاجلة لطلبة الجامعات الفلسطينية، ودعم جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وتجهيز المستشفيات والمؤسسات العلاجية وترميم وإعادة بناء المنازل المتضررة في فلسطين وأرسلت المملكة للشعب الفلسطيني، في محنته الأخيرة، مساعدات مباشرة للسلطة الفلسطينية (البطة، 2005).

أكدت السعودية في قمة شرم الشيخ (آذار / مارس 2003) بتجديد الإلتزام العربي بدعم فلسطين، حيث قامت بتحويل كامل الالتزام وقدره (184.8) مليون دولار للفترة من 2002/4/1 – 2004/3/30 كما أوفت بكامل التزاماتها المقررة حسب قمة تونس أيار / مايو 2004 الخاصة باستمرار الدعم المالي لموازنة السلطة الفلسطينية لستة أشهر تبدأ من 1 نيسان ابريل حتى نهاية أيلول / سبتمبر 2004 حيث قامت بتحويل كامل المبلغ وقدره (16.2) مليون دولار ويعتبر دعم السعودية للسلطة الفلسطينية الأكبر من بين مساهمة المانحين العرب للسلطة (الطائي، 2010).

إن السعودية من الدول الحريصة على ضمان صمود وبقاء الشعب الفلسطيني، وإن اقتراحها إنشاء صندوق الأقصى وصندوق انتفاضة القدس خير دليل على تلمسها الحاجات الفلسطينية، ومحاولة تغطيتها، فإن اقتراح إنشاء هذه الصناديق لم يأتِ صدفة بل جاء بعد دراسة واهتمام سعودي بقضية فلسطين، فإن السعودية تتحمل مسؤوليتها تجاه القضية الفلسطينية دينيًا وقوميًا وهي الدولة صاحبة المبادرات الجيدة والتي تسعى جديا لإنهاء أزمة الفلسطينيين ومعاناتهم وإنشاء دولتهم.

اهتمت السعودية بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين حيث قدمت المساعدات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين مباشرة أو عن طريق الوكالات والمنظمات الدولية التي تعنى بشؤون اللاجئين مثل الأنروا، منظمة اليونسكو، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي والبنك الإسلامي، والمملكة ملتزمة في دفع حصتها المقررة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) المتمثلة في مساهماتها السنوية البالغة (60.400.000) ستون مليون وأربعمائة ألف دولار، لتغطية العجز في ميزانيتها وتنفيذ برامجها الخاصة بالفلسطينيين كما خصصت المملكة للانروا مبلغ (3) مليون دولار ضمن منحة الخاصة بالفلسطينيين (موقع وزارة الخارجية السعودية، 2013).

وإضافة إلى الدعم الحكومي فقد وجه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بفتح باب التبرعات الشعبية لكي تساهم في دعمها لنضال الشعب الفلسطيني، ووجد نداءه تجاوبًا من الشعب السعودي منطلقا من شعوره بروح الأخوة العربية والإسلامية مع الشعب الفلسطيني، وقد بلغت التبرعات النقدية حتى الآن أكثر من 240 مليون ريال إضافة إلى التبرعات العينية مثل السيارات وسيارات الإسعاف والعقارات والمجوهرات ومواد طبية ولا زالت التبرعات تتوالى على اللجنة المشكلة بتوجيهات الملك الراحل لجمع التبرعات بإشراف صاحب السمو الملكي الأمير وزير الداخلية، وقد قامت اللجنة بإرسال بعض سيارات الإسعاف والمواد الطبية، كما تم تخصيص عشرين ألف ريال مساهمة من أسر شهداء الانتفاضة وتم تحويل 124 مليون **ريال** لصالح المحتاجين من عائلات الشهداء والجرحى وغيرهم (البطة، 2005).

ويرى الباحث أن الدعم المادي السعودي السابق الذكر هو جزء بسيط من الدعم الحقيقي ولكن لعدم توفر إحصاءات رسمية لم نستطع حصر كافة أشكال الدعم المادي، ولكن نحن لم نذكر هذه الأرقام كي نحاسب السعودية ونعرف ما قدمت، ولكن جمعنا لهذه الأرقام يأتي في إطار إثبات أهمية ذلك الدعم بالنسبة للفلسطينيين الذين كانوا بأمس الحاجة إليه، والجدير بالذكر أن تلك الإحصاءات غالبيتها تخضع للفترة الزمنية التي يغطيها هذا الفصل من الدراسة وهي من عام 2000 إلى عام 2005 م، فهناك الكثير من الدعم قبل هذه الفترة وبعدها.

2.3.3. المبادرات السعودية لحل القضية الفلسطينية

لقد حرصت المملكة العربية السعودية على فرض وجودها الإقليمي، وفرض وجودها خاصة في الصراع العربي الإسرائيلي، فإنها تعتبر نفسها جزءً من هذا الصراع وجزء من الحل أيضًا، لذلك حرصت السعودية على اقتراح المبادرات السياسية لحل القضية الفلسطينية، وحل الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وهذه المبادرات نابعة من حرص المملكة العربية السعودية على الدم الفلسطيني وبناء دولة فلسطين والعيش بسلام وأمان، وهذه أهم المبادرات.

1.2.3.3. مشروع الملك فهد للسلام (المشروع العربي للسلام)

أعلن مشروع الملك فهد للسلام في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في مدينة فاس المغربية عام 1982م، ووافقت عليه الدول العربية وأصبح أساساً للمشروع العربي للسلام كما كانت هذه البادرة أساسًا لمؤتمر السلام في مدريد عام 1991م .

ويتكون المشروع من المبادئ التالية: (موقع وزارة الخارجية السعودية، 2013).

1- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967م بما فيها مدينة القدس .

2- إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام 1967م .

3- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة .

4- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة وتعويض من لا يرغب في العودة .

5- تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

6- قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

7- تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.

8- تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ .

تفاوتت ردود أفعال الأقطار العربية على مبادرة فهد للسلام بين مؤيد لها ومشكك فيها ومنتظر إلى حين وهناك من رفضها وإدانتها فبالنسبة لأقطار مجلس التعاون الخليجي فكانت من أوائل البلدان المرحبة بالمبادرة وأكدت موافقتها عليها في القمة الخليجية الثانية، ومن البلدان المؤيدة للمشروع كل من الأردن ومصر والسودان جيبوتي، والصومال، والمغرب، وتونس أما سوريا واليمن الجنوبي والجزائر وليبيا فقد رفضت المبادرة، في حين صرح العراق بأنه مع الإجماع العربي في قمة فاس أيا كان هذا الإجماع غير أن العراق قد أعلن على لسان وزير خارجيته سعدون حمادي عدم الموافقة على المشروع لاعتبارات مبدئية وأن العراق ضد أي قرار يتضمن الاعتراف بإسرائيل أما الموقف الفلسطيني فقد أعلن عنه فاروق القدومي رئيس الإدارة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية رفض المنظمة لأي قرار يعترف بإسرائيل سواء كان في مؤتمر وزراء الخارجية العرب أو في مؤتمر القمة العربية (الطائي، 2010).

أما موقف إسرائيل فكان بشكل عام رافضاً للمشروع السعودي وعدته خطر عليها، فيما رأت المعارضة الإسرائيلية في المشروع عنصراً ايجابياً ونقطة تحول في السياسة السعودية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم تبد اهتماماً يذكر بالمشروع ولكن بعد فترة أصبحت تتحدث عن النقاط الإيجابية التي يحتويها المشروع، بالاستعداد للاعتراف بإسرائيل في الوجود، وأن تعيش مع جيرانها بسلام، وبدأ الموقف الأمريكي أكثر وضوحاً عندما حددت النقاط المرفوضة في المشروع في تصريحات لاحقة، وقالت مصادر فلسطينية أن الرئيس السوفيتي ليون يد بري جينيف وصف المشروع السعودي بأنه يشكل أساساً لقاعدة الحل السلمي لأزمة الشرق الأوسط وأن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات قد أطلع خلال زيارته لموسكو على وجهة نظر القادة السوفيت حول المشروع العربي، أما أوربا الغربية فقد رحبت بالمشروع ولكن على طريقتها الخاصة التي ترضي الحق العربي، ولا تغضب إسرائيل ولعل مقولة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في مطار الرياض (بأن الصداقة التي مع العرب لا تقلل من صداقته لإسرائيل) يمثل موقف المجبر على التوازن بين الأعداء والأصدقاء، كما أعرب وزراء خارجية دول السوق الأوربية المشتركة خلال اجتماعهم في لندن 1981/10/13 عن تأييدهم لمبادرة الأمير فهد (الطائي، 2010).

ورغم عدم تطبيق هذه المبادرة إلا أنها كانت سابقة عربية في إطار الحل مع إسرائيل، حيث أنها مبادرة تسعى لحل القضية الفلسطينية ووقف معاناتهم، وهي مهمة جدًا في إطار الصراع مع الاحتلال في عدم قدرة الدول العربية على حسم الصراع لصالح فلسطين، وفي وقوف الدول الكبرى والعظمى وخاصة الولايات المتحدة خلف إسرائيل ودعمها بكل قوة، فإن هذه المبادرة تأتي لإنهاء الأزمة وحلها لعدم التصادم مع الدول العظمى فهي خطوة إستباقية لحل الصراع.

2.2.3.3. مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز

وهي المبادرة التي أعلن عنها الملك عبد الله بن عبد العزيز في قمة بيروت (مارس 2002م) وتبنتها الدول العربية كمشروع عربي موحد لحل النزاع العربي الفلسطيني، والتي توفر الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة وتؤمن حلاً دائماً وعادلاً وشاملاً للصراع العربي الإسرائيلي (موقع وزارة الخارجية السعودية، 2013).

ابتدأت المبادرة السعودية الثانية بحديث أدلى به ولي العهد السعودي في حينها الملك عبد الله بن عبد العزيز للصحفي الأمريكي المعروف توماس فريدمان ونشره في صحيفة نيويورك تايمز، وكانت قضية التطبيع، النقطة المثيرة للانتباه في المقابلة والتي أكدت أهمية وضرورة وضع حد للصراع العربي–الإسرائيلي عبر مجموعة مطالب تقوم إسرائيل بتحقيقها يتم على أثرها بتطبيع عربي شامل

معها، وبالرغم من المعارضة الشديدة لفكرة التطبيع إلا أن مبادرة الملك عبد الله وجدت لها أذاناً صاغية في أغلب الدول العربية بدليل أن مؤتمر القمة العربية المنعقد في بيروت بتاريخ آذار/ مارس 2002 قام بتبنيها واعتبرها من وثائقه الرئيسة (الطائي، 2010).

وتتلخص المبادرة فيما يلي : (موقع وزارة الخارجية السعودية، 2013).

1- الانسحاب من الأراضي المحتلة حتى حدود (4) يونيو 1967م .

2- القبول بقيام دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة وعاصمتها القدس.

3- حل قضية اللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية .

4- وأشارت المبادرة إلى أن قبول إسرائيل بالمطالب العربية يعني قيام " علاقات طبيعية " بينها وبين الدول العربية .

المواد الخاصة بالمبادرة السعودية كما وردت في البيان الختامي: (القمة العربية، الدورة 14، 2002).

- يؤكد القادة في ضوء انتكاسة عملية السلام بالتوقف عن إقامة أية علاقات مع إسرائيل، وتفعيل نشاط مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل حتى تستجيب لقرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام، والانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة حتى خطوط الرابع من حزيران يونيو 1967.

- التأكيد على أن السلام في الشرق الأوسط لن يكتب له النجاح إن لم يكن عادلاً وشاملاً تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن 242 و 338 و 425. ولمبدأ الأرض مقابل السلام، والتأكيد على تلازم المسارين السوري واللبناني وارتباطهما عضوياً مع المسار الفلسطيني تحقيقاً للأهداف العربية في شمولية الحل.

- يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياستها، وأن تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضًا.

- كما يطلب القيام بما يلي:

أ. الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من حزيران / يونيو 1967، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.

ب. التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتم الاتفاق وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (41).

ت. قبول إسرائيل قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران يونيو 1967 في الضفة الغربية، وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

- عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:

أ. اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاق سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب. إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار سلام شامل.

- ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.
- يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة أعلاه حماية لفرص السلام وحقناً للدماء، بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنبًا إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلا أمناً يسوده الرخاء والاستقرار.
- يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.
- يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة، والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات، وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والإتحاد الروسي والدول الإسلامية والإتحاد الأوروبي.

لاقت مبادرة الأمير عبد الله آنذاك ترحيباً واسعاً من أغلب الدول العربية والأجنبية، وان كان هناك بعض التحفظات التي ظهرت على السطح بادئ الأمر، لكن سرعان ما اختفت وسارت الدول التي أبدت تحفظاتها في موكب المرحبين وأصبحت تعرف بالمبادرة العربية بعد أن قام مؤتمر القمة العربية المنعقد في بيروت آذار / مارس 2002 بتبنيها واعتبارها من وثائقه الرئيسة (الطائي، 2010).

لقد رحب المجتمع الدولي بإعادة تأكيد القمة العربية المنعقدة في الرياض على مبادرة السلام العربية، بما فيها الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وروسيا والسكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون، أمّا إسرائيل فقد رفضت التواصل مع الدول العربية على أساس مبادرة السلام العربية. إضافة إلى هذا أصبحت مبادرة السلام العربية أساساً لعدة قرارات واقتراحات دولية من أجل إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي مثلاً تشكل مبادرة السلام العربية إضافة إلى القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة مُكوّن رئيسي من خارطة الطريق وتقدم إطاراً لسلام عادل توافق عليه جميع شعوب المنطقة (دائرة شؤون المفاوضات، 2007، ص3).

جاء الموقف الإسرائيلي رداً على مبادرة السلام العربية بعد وقت قصير من إعلان المبادرة في قمة بيروت عام 2002 حينما رفضت حكومة إسرائيل رسمياً برئاسة آريل شارون المبادرة في بيان لها صدر في 23 أيار/مايو عام 2003 بعنوان "رد على خارطة الطريق." إضافة إلى عدة أمور أخرى، فقد طالب رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق آريل شارون بحذف جميع الإشارات إلى "المبادرة العربية التي أقرت في بيروت" من النص النهائي لخارطة الطريق، بعد إعادة التأكيد على مبادرة السلام العربية في وقت سابق من هذا العام، أعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت عن اهتمامه في بعض "الجوانب الإيجابية" للمبادرة لكنه استمر في رفض مقترحات الحل التي تقدمها المبادرة لا سيما دعوة المبادرة إلى إيجاد "حل عادل" لمسألة اللاجئين الفلسطينيين. وعلى الرغم من النداءات الفلسطينية والعربية إلى إسرائيل بأن تعيد النظر جدياً في العرض العربي الشامل، إلا أن إسرائيل ما تزال تقوم بخطوات جدية للتملص من الحديث عن مبادرة السلام العربية كأساس للسلام الإقليمي (دائرة شؤون المفاوضات، 2007، ص3).

أما الموقف العربي من المطالب الإسرائيلية والأمريكية المتعلقة بإسقاط حق العودة من المبادرة السعودية وعلى الرغم أن الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى أكد بأن المبادرة العربية لم تخضع للتعديل، إلا أن وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل دعا العرب لأن يكونوا منفتحين لإمكانية إجراء تعديلات على مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت 2002، وقال: "يتوقع منا مراعاة المستجدات الجديدة التي تتطلب إضافات وتطورات حول كل ما هو مطروح أمام قادتنا من قضايا ومشكلات وحتى تنسجم قراراتنا مع كل ما هو جديد"، إلا أن وزراء الخارجية العرب اتفقوا في اجتماعاتهم التمهيدية لقمة الرياض على تفعيل المبادرة دون إجراء أي تعديل عليها (الطائي، 2010).

استمرت هذه المبادرة كأساس عربي لحل الصراع مع الإسرائيليين، ورغم أن المبادرة لم تطبق ولم تقبل بها إسرائيل إلا أنها بقيت أساس يرتكز علية الفلسطينيون في نضالهم ضد الاحتلال، فشكلت

المبادرة العربية للسلام أساس ومفاتيح الحل مع إسرائيل، وصارت أي مفاوضات فلسطينية إسرائيلية ترتكز على هذه المبادرة كورقة ضغط وكمرجع أساسي يمكن الرجوع إليه إذا رغبت إسرائيل في الحل.

3.3.3. السعودية ودعم فلسطين في النظام الدولي

لقد تمكنت المملكة في ضوء أهميتها الاقتصادية والإستراتيجية البترولية العالمية من لعب دور دولي كبير في دعم القضية الفلسطينية. ولقد ساهم قادة المملكة العربية السعودية منذ الملك عبد العزيز وحتى الوقت الحاضر في التدخل مع الرؤساء الأمريكيين ومحاولة التأثير على سياساتهم في الشرق الأوسط. ومن ذلك مثلاً جهود الملك عبد العزيز مع الرئيس روزفلت وجهود الملك سعود مع الرئيس ايزنهاور وجهود الملك فيصل مع الرئيس جونسون وجهود خادم الحرمين الشريفين مع الرئيسين كارتر وريغن. ولقد كادت جهود خادم الحرمين الشريفين في هذا الأمر قاربت على النجاح في التوصل مع أمريكا إلى وضع أسس حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية لولا اصطدامها ببعض مشاكل واقع السياسة الأمريكية وواقع السياسة العربية (الرواف، 2001).

لقد وقفت المملكة العربية السعودية مواقف يشهد بها التاريخ منذ أن بدأت فكرة إقامة الدولة الصهيونية وعند قيامها وعند ظهور بوادر لإحلال السلام وبعد اضمحلال هذه البوادر وتكشير الدولة الصهيونية عن أنيابها ونواياها العدوانية محطمة بهذا كل فرص السلام العادل وكافة القرارات الدولية، وفي الاجتماع التاريخي بين الملك عبد العزيز والرئيس الأمريكي روزفلت في فبراير 1945م أشار الملك عبد العزيز على أنه يمكن حل المشكلة اليهودية بتوزيع اليهود على البلاد الغنية التي يتكون منها معسكر الحلفاء. كما أكد الملك عبد العزيز أنه من الإجحاف أن يدفع عرب فلسطين الأبرياء ثمن جرائم أرتكبها غيرهم . وحول مسألة تقسيم فلسطين إلى حكومة يهودية وحكومة عربية أكد الملك عبد العزيز بأن هذا أمر باطل لا يرضاه أحد كون أن اليهود يصير لهم حكومة في أطراف بلاد المسلمين وفي البلاد المقدسة وقرب الحرمين الشريفين وأن هذا أمر لا يجوز (باصرة، 2007).

واستمرت المواقف السعودية المؤيدة للقضية الفلسطينية منذ الملك عبد العزيز المؤسس وحتى الآن، وكان كل ملك يقوم بكافة الجهود على المستوى الدولي من أجل الضغط على الغرب وعلى الولايات المتحدة خاصة بإعطاء الفلسطينيين حقوقهم، وكان لكل الملوك دور بارز في هذا المجال ولكن سنكتفي بالفترة الزمنية التي يتم دراستها.

للمملكة دور بارز ومميز في دعمها السياسي المستمر لنصرة القضية الفلسطينية، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتحقيق تطلعاته لبناء دولته المستقلة كما أسلفنا . ولهذا نجدها تتبنى جميع القرارات الصادرة من المنظمات والهيئات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وتشارك في العديد من

المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بحل القضية الفلسطينية ابتداءً من مؤتمر مدريد وانتهاءً بخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، التي أقترحها الملك عبد الله بن عبد العزيز (ولي العهد آنذاك) وتبنتها الدول العربية كمشروع عربي موحد في قمة بيروت في مارس 2002م لحل النزاع العربي الإسرائيلي، والتي توفر الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة وتؤمن حلاً دائماً وعادلاً وشاملاً للصراع العربي الإسرائيلي (موقع وزارة الخارجية السعودية، 2013).

من الجدير بالذكر أن السعودية تستغل علاقاتها مع الدول صاحبة النفوذ في النظام الدولي من أجل دعم القضية الفلسطينية، ولا تفوت أي فرصة إلا وتطرح الحقوق الفلسطينية كموضوع للنقاش مع الدول العظمى والمؤثرة في النظام الدولي، وهذا العمل ناتج عن قناعة السعودية بان الدول العظمى هي من أنشأت إسرائيل وهي التي يمكن أن تعطي الفلسطينيين حقوقهم، لذلك تلجئ السعودية إلى الضغط على المجتمع الدولي من أجل تحقيق الحلم الفلسطيني بالدولة والسلام الشامل والعادل.

وفي إطار حشد الدول الصديقة للسعودية لصالح قضية فلسطين استغلت السعودية علاقاتها مع ألمانيا من أجل فلسطين، وبهذا نستطيع القول أن هناك عدّة دوافع أسهمت في دفع الملك عبد العزيز آل سعود إلى التوجه نحو إقامة علاقة مع ألمانيا، تتمثل بداية في نسقه العقائدي ومحاربته للأطماع الدينية والصهيونية في فلسطين، إضافة إلى محاولة نسج علاقات مع قوى عالمية أخرى يمكن أن تسانده في الدفاع عن مواقفه ومصالحه – خاصة وأن ألمانيا قد تميزت آنذاك بنظرة العرب إليها كدولة صديقة لم تقم باستعمار أي جزء من أرض العرب. (العباسي، 2003، ص 293).

ومن المواقف المهمة للملك عبد الله بن عبد العزيز قوله: "إن المنطقة لن تعرف قراراً ولا استقراراً ما لم يعترف العدو قبل الصديق بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره وحقه في العودة إلى بلده وحقه في إقامة دولته على تراب وطنه المغتصب وهذه الحقوق لا تقبل تفاوضاً ولا جدلاً"، وجاء في كلمته أمام مجلس التعاون الخليجي الذي انعقد في مسقط تحليلا دقيقا لواقع الأمة مع إيضاح الطريق السوي لاسترداد حقوقها "إذا ما حولنا أنظارنا صوب أمتنا العربية والإسلامية راعنا ما يحدث لأشقائنا في فلسطين الشقيقة من تدمير ومذابح دامية تتم تحت سمع العالم وبصره، إن هذه المشاهد الأليمة تحتم على الأمة العربية والإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها أن تواجه مسؤولياتها التاريخية ، والسؤال الأهم هل ما يدور الآن في فلسطين من قمع دموي سيحدث لو أن إسرائيل وجدت أمامها أمة تتحرك عبر مؤسسات فاعلة وقوية مؤثرة ؟. إن وقتنا أثمن من أن نضيعه في استجداء الدول والمنظمات الدولية واستعطافها وقد فعلنا هذا عبر عقود طويلة من الزمن بلا جدوى. وجهدنا أثمن من أن نهدره في شجب واستنكار وقد قمنا بهذا عبر عقود طويلة بلا فائدة" (باصرة، 2007).

تقع القضية الفلسطينية في قمة أولويات وزارة الخارجية السعودية ويخضع ملفها لإشراف ومتابعة خاصة من وزير الخارجية وكبار موظفي الوزارة. ويمارس الدبلوماسيون السعوديون بصفة عامة جهوداً مستمرة لنصرة القضية الفلسطينية، ويقول في هذا الخصوص يقول هيرمن إليتز سفير الولايات المتحدة الأميركية في السعودية في النصف الأول من الستينات في بحث قدمه في ندوة نظمها المعهد الملكي البريطاني قبل عدة سنوات عن المملكة العربية السعودية بأن الدبلوماسيين السعوديين هم من أكثر الدبلوماسيين العرب حرصاً على مناقشة القضية الفلسطينية في أي فرصة أو مناسبة تتاح لهم. واستشهد السفير بمسألة ارتبطت بسنوات عمله في المملكة، وقال بأن هناك خطاباً قديماً من الرئيس روزفلت إلى الملك عبد العزيز يتعهد فيه روزفلت بعدم تجاوز عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين حداً معيناً. ويضيف السفير إليتز بأن موظفي وزارة الخارجية السعودية أثناء عمله سفيراً لأمريكا في المملكة كانوا يحضرون معهم نسخة من هذا الخطاب عند كل مناسبة ترتبط بمناقشة القضية الفلسطينية ويشيرون إلى عدم التزام أمريكا بتعهد الرئيس روزفلت، ولقد كنا .كما يقول السفير . نحاول أن نوضح لهم بأن هذا التعهد يعكس نظرة الرئيس روزفلت للأمر عندئذ ولا يتضمن في الوقت الحاضر أي التزام رسمي قانوني للحكومة الأمريكية تجاه الحكومة السعودية ولا يمكن تنفيذه ولكن موظفي وزارة الخارجية السعودية كانوا يحضرون معهم دائماً نسخة من هذا الخطاب في كل مرة يناقشون بها القضية الفلسطينية مع مسؤولين أمريكيين حتى أنني تمنيت .كما أضاف السفير لو أن صورة هذا الخطاب لم تكن موجودة معهم (الرواف، 2001).

وقد غلب على موقف المملكة في التحرك تجاه الصراع العربي الإسرائيلي الطابع السياسي وأنه يتوجب على العرب التحرك في إطار النظام الدولي، كي يدفعوا بإجماع دول العالم كافة للضغط على إسرائيل وإجبارها على احترام(مبادئ) حل النزاع الثلاث الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967، وقيام دولة فلسطينية وعودة القدس إلى السيادة العربية (الطائي، 2010).

وتبذل المملكة جهوداً حثيثة واتصالات مكثفة مع الدول الغربية والصديقة والإدارة الأمريكية للضغط على إسرائيل لإلزامها بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة التي تنص على الانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967م . ومطالبتها الدائمة للمجتمع الدولي بالتدخل العاجل لوقف الاعتداءات والممارسات الإسرائيلية العدوانية والمتكررة ضد الشعب الفلسطيني (موقع وزارة الخارجية السعودية، 2013).

أما دعم السعودية في النظام الدولي على المستوى الإسلامي لم يتوقف وانطلاقا من هذه الرؤية الشرعية أهاب المفتي العام سماحة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ بالمسلمين لدعم الجهود المبذولة لمساعدة إخواننا المسلمين في فلسطين ودعاهم إلى التعاون مع اللجنة ودعمها من صدقاتهم وما تجود

به أنفسهم، وبالفعل تجاوب المسلمون مع نداءات علماء الأمة، وهكذا كان للمنبر الإسلامي وجوده الداعم وكان للعلماء والدعاة دورهم وحضورهم الفاعل فقد انتفضت المنابر وارتجت أركانها بكلمة الحق التي صدح بها علماؤنا فدعوا الانتفاضة إلى الصمود ودعوا الأمة الإسلامية إلى الدعم وحثوا المسلمين على المؤازرة والوقوف إلى جانب إخوانهم دعمًا معنويًا وماديًا لا يتوقف حتى يتحقق النصر بإذن الله (الكرد، 2002).

قامت السعودية بالتأكيد على البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية منذ وقوع حادثة إحراق المسجد الأقصى سعت من خلالها المملكة إلى إبراز البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية إضافة إلى بعديها الفلسطيني والعربي. ولقد بذلت المملكة جهوداً خاصة للحصول على دعم الدول الإسلامية لقضية فلسطين. وعلى الرغم من أن بعض التيارات القومية واليسارية العربية في ذلك الوقت قد عارضت توجه المملكة نحو الدول الإسلامية، واتهمتها بمحاولة اسلمة القضية الفلسطينية، فإنه من الواضح الآن أن البعد الإسلامي الذي إضافته المملكة للقضية الفلسطينية قد أعطى هذه القضية أسس قوة وعناصر دعم جديدة لم تكن متوفرة في السابق (الرواف، 2001).

ومن مواقف الملك عبد الله قوله إن جهدنا كله يجب أن ينصب على إصلاح البيت العربي والإسلامي وجعله قادرا على مواجهة التحديات والداء هو الفرقة القاتلة التي أبعدت الجار عن جاره والشقيق عن شقيقه. والدواء هو الوحدة التي تعيد الجار إلى حمى جاره والشقيق إلى حضن شقيقه، زمن مواقف الأمير سلطان بن عبد العزيز أن المملكة لن تتراجع عن خطها المرسوم منذ عهد المغفور له الملك عبد العزيز في دعم القضية الفلسطينية مهما كلفها من جهد أو مال أو دماء وأن الجيش السعودي هو جيش القضية الفلسطينية حتى تتحرر فلسطين (باصرة، 2007).

ويرى الباحث انه خلال نضال الفلسطينيين في المجتمع الدولي وقفت السعودية إلى جانبهم بل كانت جزء من هذا النضال، والسعودية لم تتوانى يومًا عن تقديم أي جهود في المحافل الدولية لحل القضية الفلسطينية، ولكن الجهود السعودية تبقى قليلة بالنسبة لدولة بحجم السعودية ومكانتها الدولية وخاصة الاقتصادية، فالقضية الفلسطينية ليس بحاجة إلى مبادرات واقتراحات فقط بل أيضا بحاجة إلى تهديدات وعقوبات وضغط حقيقي، ويمكن للسعودية أن تقود الدول العربية والإسلامية إلى هذا المجال، لإجبار النظام الدولي على الضغط على إسرائيل للحل العادل والشامل مع الفلسطينيين.

خلاصة

في تحولات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وقفت المملكة العربية السعودية إلى جانب الفلسطينيين، فمنذ اندلاع انتفاضة الأقصى بدأت بالدعم المعنوي والإعلامي والمادي لهذه الانتفاضة،

ووقف إلى جانب فلسطين في عملية اجتياح الضفة الغربية، وقاومت بقوة جدار الفصل العنصري وكانت جزء أساسي في العمل ضد هذا الجدار، والسعودية كانت من أكثر الدول إخلاصًا لقضية فلسطين وخاصة قضية القدس، فقد دعمت القدس بكل الجهود المادية والمعنوية والسياسية، إلى جانب علاقة السعودية بالفلسطينيين في ظل تطورات الصراع، كانت السعودية تستغل التحولات الإقليمية والدولية من اجل الدفاع عن قضية فلسطين وكان الدعم السعودي المادي كبير، والدعم السياسي من خلال طرح مبادرات السلام للحل النهائي، حتى اعتمدت مبادرة السعودية كمبادرة عربية للسلام مع إسرائيل، وخاضت السعودية في النظام الدولي نضالات عديدة من أجل الدفاع عن قضية فلسطين، ومن أجل حقوقهم المشروعة بسلام عادل وشامل والدعم الأهم من دولة كالمملكة العربية السعودية هو أخذ موقف حازم مع بقية الدول العربية لفرض الحل لا لطرحه فقط ، وإن لزم فالتهديد وقطع العلاقات واستخدام النفط كسلاح لأن القضية الفلسطينية لم تعد بحاجة إلى مبادرات ولا تنديدات ولا شجب أو استنكار ، ولكن هي بحاجة إلى موقف وإجماع عربي حازم.

الفصل الرابع:

تطورات العلاقة السعودية الفلسطينية من 2005 إلى 2013

1.4. مقدمة

2.4. رعاية السعودية للمصالحة الفلسطينية

3.4. دور السعودية في تخفيف الحصار الإسرائيلي

4.4. موقف السعودية من الحروب على غزة

5.4. أثر الثورات العربية على الدعم السعودي لفلسطين

6.4. دعم السعودية للتحركات الدبلوماسية الفلسطينية

7.4. خلاصة

1.4. مقدمة

يتناول هذا الفصل أهم المحطات التي مرت على علاقة السعودية بالقضية الفلسطينية في الفترة التي تمتد من 2005 إلى 2013، حيث لا يسعنا في هذا الفصل إلا أن نتناول كل حيثيات العلاقات السعودية الفلسطينية في تلك الفترة، وهذا ما جعلنا نهتم بمحطات تستحق الكتابة في ذلك الفصل، فكان للسعودية دوُر هام في رعاية المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، وهي أول من دعاهم للمصالحة في اتفاق مكة وغيرها من التفاهمات، وللسعودية دور مهم يربطها في تخفيف معاناة الفلسطينيين على أثر الحصار الذي يرتكبه الاحتلال بحق الفلسطينيين، ولم يتوقف الأمر عند دعم الفلسطينيين لتخفيف الحصار بل كان للسعودية دور مهم في دعمهم للصمود في مواجهة الحروب الإسرائيلية وإعادة إعمار غزة والوقف ضد الحروب بكل قوة لوقفها، ومن أهم محطات العلاقات السعودية الفلسطينية في تلك الفترة هو دعم الفلسطينيين سياسيًا وماليًا في نضالهم الدبلوماسي وفي منظمات المجتمع الدولي، وخاصة في طلب الاعتراف بدولة غير عضو بصفة مراقب في الامم المتحدة.

2.4. رعاية السعودية للمصالحة الفلسطينية

منذ بداية أحداث الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس قامت السعودية بالوقوف لمنع تلك الخلافات من التوسع، ومحاولة إصلاح ذات البين من أجل المحافظة على القضية الفلسطينية، فكانت السعودية أول من دعا الطرفين للتصالح، وعقد بينهم جلسات حوارية في السعودية تكللت بالنجاح وإعلان المصالحة بينهم بما سمي اتفاق مكة، ولكن للأسف الفصائل الفلسطينية لم تلتزم به، ورغم ذلك استمرت السعودية في دعم جهود المصالحة بين الطرفين.

1.2.4. اتفاق مكة

شكل اتفاق مكة بداية الجهود السعودية القوية لإنهاء الانقسام الفلسطيني، ووضع حد لهذا الاختلاف الكبير بين حركتي فتح وحماس، وكان لهذا الاتفاق مقدمات حيث سيتم توضيح مقدمات ذلك الاتفاق وسيتم تناول الاتفاق نفسه ودراسة نتائج هذا الاتفاق في عدة فروع من هذا المطلب.

1.1.2.4. مقدمات اتفاق مكة

سعت المملكة العربية السعودية لتأكيد قوتها الإقليمية والشرعية بعد ما شيع من قبل انها دعمت حرب إسرائيل على لبنان في صيف عام 2006، وسعت إلى تقليل تأثير الدعم المالي الإيراني

المتنامي لفصائل المقاومة الفلسطينية، استجاب القادة الفلسطينيين دعوة المملكة السعودية للحوار، والتقى محمود عباس ومحمد دحلان الذي يمثل حركة فتح مع إسماعيل هنية وخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، في مكة المكرمة وتم التفاوض لمدة ثمانية أيام تكللت باتفاق مكة (al-Saadi، 2014).

في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير 2006، وبعد عشرة أعوام على انتخاب أول مجلس تشريعي فلسطيني، ووفقًا لإعلان المبادئ الذي اشتهر باسم اتفاق أوسلو، جرت في مناطق السلطة الوطنية انتخابات عامة تميزت بالشفافية والنزاهة والنظافة، وأدت إلى انتخاب مجلس تشريعي من 132 نائباً بخلاف سابقه الذي تشكل من 88 نائباً، إن الانتخابات التي جرت بعد أكثر من عام بقليل على غياب الرئيس ياسر عرفات، وبعد عام على الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها رئيس حركة "فتح" محمود عباس، وقاطعتها حركة "حماس" وحركات أُخرى، حملت مفاجأة كبيرة، وشكلت نتائجها بداية مرحلة جديدة في الحياة السياسية عامة والنظام السياسي خاصة. فبعد أقل من أربعة عقود من سيطرة حركة "فتح" على النظام السياسي الفلسطيني نجحت حركة "حماس" في وضع حد لتلك السيطرة، إذ فازت ب 74 مقعداً تساوي 56 % من إجمالي أعضاء المجلس، بينما فازت حركة "فتح" بـ 45 مقعداً، أي بنسبة 34 % من أعضاء المجلس (عوكل، 2007، ص 142).

كان صعود حركة حماس لسدة الحكم هو بداية الأزمة، حيث أنها في السابق رفضت إطلاقاً المشاركة في هذه السلطة منذ تأسيسها، فجاءت مشاركتها كأنها دخيل جديد على هذه السلطة، ومن الطبيعي أن جسم السلطة – المكون من حركة فتح لأنها هي التي أسست السلطة ولم يشاركها أحد في التأسيس– أن يرفض ذلك الطرف الغريب الذي جاء إلى السلطة، وبدأت الخلافات تتصاعد، وكان كل المجتمع الدولي والدول العربية تتابع تلك الخلافات عن قرب، وما كان من السعودية إلا أنها قررت التدخل لوقف وإنهاء تلك الخلافات وإرساء الروح الديمقراطية على النظام الفلسطيني المعقد.

أفرزت نتائج الانتخابات التشريعية وضعاً معقداً إلى أبعد الحدود تعود أسبابه إلى ثلاثة عوامل: الأول يتعلق بنصوص النظام الأساسي (الدستور) الذي تتوزع فيه الصلاحيات بين الحكومة والرئيس مع رجحان لصلاحيات الرئيس الذي يتم انتخابه مباشرة من الشعب. وسمح هذا النظام، في ظل وضعية فلسطينية متحزبة إلى أبعد الحدود، بوجود رئيس ينتمي إلى برنامج يختلف عن برنامج حزب الأغلبية في المجلس التشريعي الذي يحق له تأليف حكومة تتفق وبرنامج الأغلبية. وبسبب طبيعة الاختلاف الكبير بين برنامجي الرئاسة "فتح" والحكومة "حماس" نشأ صراع بشأن الصلاحيات، الأمر الذي أدى إلى وجود سلطتين برئيسين وبرنامجين وكلاهما منتخب من الشعب. العامل الثاني يتعلق بالنظام الانتخابي الذي جرت على أساسه الانتخابات التشريعية والذي يقوم على المناصفة حيث

أن حركة "حماس" التي حظيت بنحو 43 % من أصوات الناخبين بأن تحصل على 56 % من مقاعد المجلس، بينما حصلت حركة "فتح" التي حظيت بنحو 42 % من الأصوات على 34 % من مقاعد المجلس. العامل الثالث له علاقة بطبيعة المؤسسة التنفيذية التي أنشأتها حركة "فتح" منذ سنة 1994، والتـي جعلـت العضـوية فـي الحركـة تتمـاهى إلـى حـد كبيـر مـع معظـم الوظـائف وخصوصـاً العليـا (عوكل، 2007، ص 142).

الساحة الفلسطينية معبأة منذ زمن بعيد عصبوياً، وهذه ليست أول مرة اقتتلنا فيها. سبق وأن اقتتلنا في الأردن ولبنان ورفعنا السلاح ضد بعضنا البعض. حتى في الضفة الغربية، أو ما يسمى مناطق السلطة الفلسطينية، حمل الناس السلاح أيضاً واقتتلوا، واقتتلت الأجهزة الأمنية. ما حدث ليس جديداً وإنما أمر له تاريخ تعود جذوره إلى التركيبة الاجتماعية والثقافية العربية. لكن هذا كان بحاجة إلى التغذية. وما غذاه أساساً هو اتفاق أوسلو. الاقتتال الداخلي موجود في مبنى اتفاق أوسلو، في التنسيق الأمني ومكافحة الإرهاب. عندما تتحدث عن مقاومة الإرهاب أو عن أوسلو، في التنسيق الأمني ومكافحة الإرهاب؛ عندما تتحدث عن مقاومة الإرهاب أو ملاحقة الإرهابيين، فإن الحديث يتناول ملاحقة الفلسطينيين لأنفسهم. معنى ذلك أن اتفاق أوسلو، منذ توقيعه، أسس لحالة من الصدام. وكان واضحاً أن القبول باتفاق أوسلو سيؤدي إلى نتيجة كهذه، وخصوصاً أن هناك تعهداً مسبقاً بملاحقة "الإرهابيين" (قاسم، 2007، ص23).

وبدأت المناوشات والمشادات والخلافات بين حركتي فتح وحماس تتحول الى جوانب عملية على الساحة، فظهرت عدة حالات جعلت من السعودية تقدم على موضوع المصالحة، ومن هذه الحالات هو بدء بعض الوزارات التمرد على حكومة حماس وعدم إطاعة أوامرها، وذلك لأن عصب الوزارات من عناصر حركة فتح، وقيام حركة حماس بتأسيس قوة تنفيذية لحماية حكومتها وكانت هذه القوة خارجة عن سيطرة وزارة الداخلية، بدأت هناك بعض الاعتداءات بين عناصر حركتي فتح وحماس، كما ازدادت المشكلة تعقيداً على أثر ظهور حالات خطف حماس لعناصر من حركة فتح وفي المقابل حركة فتح تخطف عناصر من حركة حماس، أصبحت حالة من الحشد من قبل الطرفين ضد بعضهما يرافقها تحريض بين الطرفين.

2.1.2.4. حيثيات اتفاق مكة

تصاعد الضغط الدولي والحصار الشامل على الحكومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، فصبر القطاع الحكومي العام على المقاطعة الدولية الشاملة بزعامة إسرائيلية – أمريكية، فترة من الزمن، فلم يتلق هؤلاء الموظفون رواتبهم لعدة شهور، مما حدا بالاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين

ونقابة الموظفين العموميين لإعلان إضراب مفتوح شامل و فشلت الحياة العامة للقطاع الحكومي العام بصورة كلية، وبعد زيارة رئيس الحكومة الشيخ إسماعيل هنية لبعض العواصم العربية وطهران حصل على وعود بتحصيل نحو مليار دولار لدعم القطاع الحكومي العام، إلا أن المقاطعة الإسرائيلية والأمريكية التي أجبرت البنوك على عدم التعامل مع الحكومة الفلسطينية بزعامة حركة حماس جمد وشل الوضع الاقتصادي مرة أخرى فزاد التعقيد المالي تعقيدًا وفي 14 كانون الأول 2006م تعرض موكب رئيس الوزراء هنية لإطلاق نار عند عودته من الخارج عبر معبر رفح، فقتل من قتل وجرح من جرح، فهاجت وماجت غزة بالعنف الداخلي، وجرى تبادل الاتهامات، ونشبت اشتباكات بين عشرات من عناصر حركتي فتح وحماس في قطاع غزة، ثم انتقلت عدوى الاشتباكات لبعض مناطق الضفة الغربية، وجرت عملية التخريب في مقار مدنية واقتصادية متعددة، وبعد سقوط عشرات الضحايا من الفلسطينيين جراء الاشتباكات بين مؤيدي فتح وحماس، طرحت وساطات عربية بين حركتي فتح وحماس من الأردن ومصر، وتوجت بالوساطة العربية السعودية لنزع فتيل الفتنة ودفنها في بداية نشوبها . فجاء الاتفاق نتيجة حوارات فلسطينية ثنائية بين فتح وحماس برعاية سعودية وهو ما تم التوقيع عليه في مكة المكرمة (علاونة، 2008).

عقد الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل ورئيس الوزراء إسماعيل هنية اجتماعًا في مكة المكرمة بالسعودية تحت رعاية العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، تركز على تشكيل حكومة وحدة وطنية ووقف الاقتتال الداخلي بين الفلسطينيين. وشدد الرئيس الفلسطيني في كلمة له في بداية اللقاءات الفلسطينية في مكة المكرمة على أن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية هو مطلب للجميع وليس مطلب جهة دون أخرى. وقال عباس أن الدعوات المختلفة والمتواترة كانت تأتى من الجميع من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية، مضيفا نريد حكومة تخلصنا من الحصار، حكومة تفتح الأفاق العربية والدولية والعالمية أمامنا، حكومة قادرة على أن تجلب لنا كل إمكانات العيش الهانئ الكريم، موضحًا أن هذا مطلبًا من مطالب الفلسطينيين الأساسية التي نريد تحقيقها في رعاية المملكة العربية السعودية، وقال عباس إن المقترح لجدول الأعمال هو تشكيل الحكومة، وأسس المشاركة، والاتفاق على إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، والاتفاق على تعميق الوفاق الوطني بين الأخوة وأشقاء وأبناء الوطن الواحد (صحيفة الشعب، 2007).

لقد وقع الاتفاق أو إعلان المبادئ الفلسطيني المشترك، أو البيان الفتحاوي – الحمساوي المشترك، خارج فلسطين في أرض مكة المكرمة بالقرب من المسجد الحرام، لتحريم الدم الفلسطيني على السلاح الفلسطيني، من قبل الفريقين المؤثرين بصورة كبيرة في الساحة الفلسطينية عموما والساحة

السياسية خصوصا . وقد وقع هذا الاتفاق الكريم برعاية عربية سعودية في مكان مقدس بالقرب من المسجد الحرام بمكة المكرمة في غضون أداء مناسك العمرة معا للفريقين المتصارعين من فتح وحماس، وهي رعاية عربية تستحق الاحترام والتقدير والمباركة على جهودها الخيرة لرأب الصدع في الساحة الفلسطينية ووقف الاقتتال أو وأد الفتنة والحرب الأهلية الفلسطينية في مهدها وبدايتها (علاونة، 2008).

الانطباع الأولي هو أن السعودية التي صعّدت من مستوى تفاعلها مع إيران وسورية، ولا سيما في الملفين اللبناني والفلسطيني، أرادت تحقيق نجاح سياسي في أقل هذه الملفات تعقيداً وهو الملف الفلسطيني، إذ يحسب لها لا دفع الطرفين نحو وقف نزيف الدم والاتفاق على حكومة وحدة وطنية فحسب، بل نجاحها في استمالة حركة "حماس"، وتعزيز اعتدالها وإبعادها عن التأثير الإيراني أيضاً (عوكل، 2007، ص 142).

نص الاتفاق : (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2007، ص 192).

بناءً على المبادرة الكريمة التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وتحت الرعاية الكريمة لجلالته، جرت في مكة المكرمة، بين حركتي "فتح" و"حماس"، في الفترة من 19-21 محرم 1428 هجرياً الموافق لـ 6-8 فبراير 2007، حوارات الوفاق والاتفاق الوطني، وقد تكللت هذه الحوارات بفضل الله سبحانه وتعالى بالنجاح، حيث جرى الاتفاق على ما يلي:

- **أولاً:** التأكيد على حرمة الدم الفلسطيني واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات التي تحول دون ذلك، مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحتلال، وتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية. وفي هذا الإطار نقدم الشكر الجزيل للإخوة في مصر الشقيقة والوفد الأمني المصري في غزة الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في قطاع غزة في الفترة السابقة.

- **ثانياً:** الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتكريسها.

- **ثالثاً:** المضي قدماً في إجراءات تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتسريع عمل اللجنة التحضيرية استناداً لتفاهمات القاهرة ودمشق. وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص.

- **رابعاً:** تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى قاعدة التعددية السياسية وفق اتفاق معتمد بين الطرفين.

- إننا إذ نزف هذا الاتفاق إلى جماهيرنا الفلسطينية وجماهير أمتنا العربية والإسلامية وكل الأصدقاء في العالم، فإننا نؤكد التزامنا بهذا الاتفاق نصاً وروحاً، من أجل التفرغ لإنجاز أهدافنا الوطنية، والتخلص من الاحتلال واستعادة حقوقنا والتفرغ للملفات الأساسية، وفي مقدمتها قضية القدس والمسجد الأقصى وقضية الأسرى والمعتقلين ومواجهة الجدار والاستيطان.

3.1.2.4. نتائج اتفاق مكة

فشل الاتفاق ولم يتم تنفيذه، واكتمل الانقسام الفلسطيني بحدوث انقلاب مسلح من قبل حركة حماس على السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، حيث سيطرت حركة حماس على قطاع غزة، وقامت بإنشاء حكومة خاصة بها في قطاع غزة منفصلة عن حكومة الرئيس عباس في الضفة الغربية، وأصبح الانقسام سياسي وجغرافي بين شطري الوطن، وبذلك ضاعت جهود المملكة العربية السعودية في تحقيق المصالحة، وذلك يعود لعدة أسباب داخلية وخارجية والأهم هو الاحتلال.

ترجع جذور الانقلاب الذي أقدمت عليه حركة "حماس" في 14 حزيران 2007 إلى أبعد من هذا التاريخ، وأن ما حدث في أواسط حزيران/يونيو 2007 إنما هو تتويج لسلسلة متراكمة من الخلافات أدت، في نهاية المطاف إلى الانقسام، وأن هذه الخلافات بدأت مع تأسيس حركة "حماس" نفسها في أواخر سنة 1987، وتعمقت بالتدريج، حتى تمكنت من خلخلة ركيزتَي مشروع التحرر الوطني، أي المقاومة والتسوية. وأن لا حل ولا تسوية ولا مقاومة في ظل الانقسام السياسي والانشطار الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية، الأمر الذي يعني أن ثمة خللاً استراتيجيًا خطرًا في المشروع الوطني الفلسطيني (أبراش، 2009، ص 5).

يعتبر فشل اتفاق مكة محصلة لتجمع عدد هائل من الأسباب والعوامل كانت لا بد أن يتم على أثرها انقسام، فإن اتفاق مكة لم يستطيع معالجة كل هذه الأسباب، ولم يتطرق لكل أسباب الخلاف بين حركتي فتح وحماس، وكأن اتفاق مكة مسكن للخلافات لتأخير الانفجار، ولم يتطرق الاتفاق للعلاقة مع إسرائيل وهي جزء أساسي من الانقسام، مما جعل إسرائيل تعمل بكل قوة من أجل إفشال هذا الاتفاق.

استبق إيهود أولمرت الاتفاق بأن اتصل هاتفياً بالرئيس جورج بوش في 16 شباط/فبراير 2007، وحصل منه على تعهد شخصي بأن اتفاق مكة لن يغير شيئاً، وبأن الولايات المتحدة ستستمر في مقاطعة "حماس"، كما تفعل إسرائيل، الرئيس جورج بوش، خلال محادثة هاتفية مع رئيس الحكومة إيهود أولمرت وقرروا اتخاذ موقف حاسم ضد الحكومة الفلسطينية الجديدة. ولن تعترف الولايات المتحدة وإسرائيل بحكومة فلسطينية لا تعترف بدورها بإسرائيل ولا تتبنى الاتفاقات التي وقّعها الفلسطينيون معها، ولا تتنصل من الإرهاب. كما اتفق بوش وأولمرت على عدم التعاون مع وزراء من "فتح" يكونون شركاء في حكومة يرأسها إسماعيل هنية من حماس (شلحت، 2007، ص 149). وهذا دليل واضح على مدى الجهود الإسرائيلية الكبيرة في محاولة إسقاط اتفاق مكة وقتلة قبل أن يولد، فلذلك تعتبر إسرائيل سبب رئيسي من أسباب الانقسام.

أوقع الصراع على السلطة بين حركتي فتح وحماس الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية في أزمة كان لها أن تؤثر على الحاضر والمستقبل، وكل يوم يمر دون انفراج تلك الأزمة، ودون جلوس الفقراء للحوار بسبب تعنت الطرفين يبعد إمكانية إعادة تصويب الأوضاع، ويجعل من النظام السياسي الفلسطيني لغزًا من الصعب فك رموزه. ويضفي حال الفلسطينيين خارج البلاد ظلالًا قاتمة على المشهد برمته، سواء فلسطينيي العراق أو فلسطينيي لبنان، كما وتصاعدت معاناة الآلاف الفلسطينيين الذين تقطعت بهم السبل في مصر نتيجة لإغلاق معبر رفح. أما الوضع الداخلي فكان أسوأ من الوضع الخارجي: فلا سياسة حقيقية في ظل وجود أزمة قيادة مع تحول الوضع الى مناكفات عبثية بالدم والمستقبل في ظل استمرار معاناة المواطنين (أبو عرفة، 2008، ص 10).

اتفاق مكة كان مكتوبا له الفشل منذ أن وقّع لأنه لم يتضمن اتفاقاً على المحاصصة، محاصصة في وزارة الداخلية والأمن لا في الوظائف العامة؛ وفي هذا المجال لم يكن بالإمكان إجراء المحاصصة (منصور، 2007، ص 23)، وان حماس كانت تريد تقسيم كل شيء في الدولة بينها وبين حركة فتح، لم تدرك أنها كانت ترفض المشاركة في هذه السلطة ولذلك تم بناء هذه السلطة بدون عناصرها، ولذلك فهي لن تكون كل الدولة لأنها فازت بالانتخابات، فهي حتى وإن شكلت الحكومة فإنها لا تمتلك عناصر بشرية في الوزارات والمؤسسات، ولكنها أرادت بعد فوزها مباشرة أن تقتسم كل شيء في هذه السلطة بسرعة خيالية، وفي المقابل عناصر حركة فتح الذين يشكلون عصب وعماد السلطة لا يريدون أن يعطوهم أي شيء.

شكك كثيرون في قدرة اتفاق مكة وحتى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية على حسم الخلاف الداخلي باعتباره اقرب إلى "صلحة" ولا يشكل ضمانة لانجرار الشارع الفلسطيني إلى أتون الحرب الداخلية، كما توقع آخرون محدودية دور حكومة الوحدة الفلسطينية في كسر الطوق المالي والسياسي

المفروض على الشعب الفلسطيني إلى أن نقش الفلسطينيون على علمهم صفحة قاتمة السواد حين أريق الدم بغزارة في قطاع غزة في حزيران بعد أحداث دموية انتهت بسيطرة حركة حماس على كامل قطاع غزة رغم أنه لم يمض على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية سوى أقل من ثلاثة أشهر. وكانت النتيجة الأهم هي انقسام سياسي وجغرافي بين شطري الوطن. وانفجر الوضع الداخلي بحيث لم يعد ينفع اتفاقات وقف إطلاق النار ولا المناشدات الداخلية والعربية والدولية. وهكذا، استنفد اتفاق مكة ووثيقة الوفاق الوطني أغراضهما. وللمفارقة، فلقد صمدت الحكومات الفلسطينية الثلاثة الأخيرة لبضعة شهور. ولم يعد من السهل فهم طبيعة الخلاف بين (فتح وحماس) وفيما إذا كان خلافًا سياسيًا أو دستوريًا أو فكريًا أو برنامجيًا أو مصلحيًا على الحصص والمزايا والامتيازات والنفوذ. (أبو عرفة، 2008، ص 11).

2.2.4. مبادرات السعودية لدعم المصالحة

قامت السعودية بالعمل جاهدة من أجل دعم الجهود العربية لإنجاح المصالحة، فبعد أن فشل تنفيذ اتفاق مكة التي قامت برعايته السعودية، لم تتوقف عن بذل الجهود من أجل إنجاح المصالحة، وفي هذا المطلب سوف نتناول أهم الجهود والمبادرات التي قامت بها السعودية من أجل دعم وإنجاح المصالحة الفلسطينية، بعد فشل تنفيذ اتفاق مكة وتفاقم المشكلة بين حركتي فتح وحماس.

تمت مبادرات واتفاقات كثيرة ولكنها فشلت، كما أنه من التسيب في التحليل الظن بأن مسؤولية فشل الحوار ترجع إلى مصر وحدها، فليس من مصلحة القاهرة أن يفشل مشروع رغبت وسعت في الاشتغال فيه طيلة شهور لأنها تدرك أن الفشل يلحقها هي أيضا ويلحق مكانتها الدبلوماسية، خاصة في ظل وجود تنافس عربي على ريادة الدور الدبلوماسي الإقليمي من حيث القدرة على استحضار الفرقاء العرب وحل خلافاتهم. وهو الدور الذي تتجاذب قيادته اليوم ثلاث دول هي مصر وقطر والسعودية (بوعزة، 2008).

لذلك لم تتوقف المملكة العربية السعودية يوما عن التفكير في رعاية ملف المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، وذلك لما لهذا الملف من فوائد على المستوى الإقليمي العربي والإسلامي، فإن أهمية هذا الملف تضع الدول في حالة تنافس على رعايته، وخاصة أن رعاية هذا الملف هي جزء من الحضور والوجود الإقليمي للدولة التي ترعاه.

عقد اجتماع ثلاثي سعودي مصري فلسطيني في مقر رئاسة الجمهورية في القاهرة 2008م، وحضره الرئيس المصري حسني مبارك وصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، والرئيس محمود عباس. حيث إن سمو وزير الخارجية نقل للرئيس المصري رسالة شفهية من خادم

الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بخصوص المصالحة، وتناول الاجتماع آخر التطورات فى الجهود المصرية للمصالحة بين الفصائل الفلسطينية للتوصل إلى موقف فلسطيني موحد بما يمهد لبدء مفاوضات جادة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لإحياء عملية السلام، واختتم الاجتماع بعد يوم من خطاب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في طهران وقال فيه: إن "إيران شريكة في النصر في غزة". وتحظى خطوات مشعل الموالية لإيران بدعم دمشق وقطر. بينما تتحفظ الدول العربية الفاعلة مثل المملكة ومصر على التغلغل الإيراني وتأثيره في علاقات حماس. ويزور مشعل طهران في إطار حملة إقليمية لتعزيز دعم حماس. وتتهم القاهرة طهران بتوظيف حركة حماس للتشكيك في الجهود المصرية لخدمة القضية الفلسطينية (ابتسام، 2008، ص3).

هنا بداية الأزمة عندما تشابكت الأمور بين الدول حول ملف المصالحة، فبدأت إيران تدعم حركة حماس لتفشل جهود السعودية، وبدأت السعودية بالتشكيك في حركة حماس على أثر علاقتها في إيران، فانتقلت الخلافات السعودية الإيرانية إلى ملف المصالحة، وهذا الجانب كان من أكبر المعيقات لإتمام المصالحة الفلسطينية، فكانت خلافات الدول على حساب الشعب الفلسطيني الذي يعاني من آثار الانقسام.

وتساند المملكة الجهود المصرية لتحقيق مصالحة فلسطينية داخلية وعقد تهدئة جديدة في غزة التي شهدت هجوما إسرائيليا استمر 22 يوما وأسفر عن مقتل حوالي 1300 فلسطيني مقابل 13 إسرائيليا. وهاجمت الصحف الحكومية المصرية كلاً من دمشق والدوحة وطهران واتهمتها بأنها تريد عرقلة المصالحة الوطنية الفلسطينية وتعطيل الدور المصري لإتمام المصالحة (ابتسام، 2008، ص3). وهنا أيضاً أضيفت كل الخلافات بين تلك الدول إلى ملف المصالحة، حيث ازداد فوق التعقيد تعقيداً، وأصبح من الصعب إتمام عملية المصالحة في ضوء تلك التشابكات والاختراقات لملف المصالحة بين الدول.

مبادرة الملك عبد الله المصالحة العربية

عقد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز و الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية لقاء قمة عام 2009 بمنتجع شرم الشيخ تناول تطورات الأوضاع العربية والإقليمية والدولية وخاصة القضية الفلسطينية، وحول أهمية الدعم السعودي للجهد المصري في الحوار الفلسطيني الذي ترعاه مصر وتستضيف الجولة السادسة منه حاليا، قال مصدر دبلوماسي مصري "إن الدعم السعودي للجهد المصري في الحوار الفلسطيني هو دعم في موقعه المتميز من التقدير وتحتاجه مصر دوما، ولا يمكن أن يكون هناك جهد مصري إلا بتنسيق مع الأشقاء العرب وفي

مقدمتهم المملكة العربية السعودية"، واصفا "العلاقات بين الرئيس مبارك وخادم الخرمين الشريفين بالحميمة. وهذا يضفي على العلاقات بين البلدين بعدا آخر في التعامل بين الأشقاء" (محمد، 2009).

أن هناك رغبة حقيقية لدى مصر والمملكة في تنقية الأجواء العربية واستكمال ما بدئ في القمة العربية الاقتصادية التي عقدت بالكويت في يناير 2008م باتجاه تحقيق المصالحة العربية"، وأن أي جهد عربي يسهم في تحقيق تفاهم عربي أكبر وتلاق أكبر حول الموضوعات العربية الرئيسية سيصب في مصلحة القضية الفلسطينية باعتبارها ما زالت تمثل قضية العرب المركزية كما أن العمل العربي– العربي لا يستقيم دون أن يأخذ قوة دفع من التنسيق المصري السعودي المستمر بين خادم الحرمين الشريفين والرئيس حسني مبارك، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والحوار الوطني الذي ترعاه مصر حاليًا (محمد، 2009).

كان الشارع العربي عموماً، والفلسطيني خصوصاً في حالة ترقب لما ستؤول إليه مبادرة المصالحة العربية التي أطلقها العاهل السعودي الملك عبد الله، وليس خافياً أن خلافات الدول العربية تتأثر إلى حد بعيد بسياسات الإدارة الأمريكية من قضايا الشرق الأوسط وتطورات المسار الفلسطيني – الإسرائيلي من جهة، وبالملفات الخلافية بينها من جهة ثانية؛ مثل العلاقة مع إيران وتقويم دورها في قضايا عربية مختلفة، والتعامل مع المبادرة العربية، خصوصاً في ظل حكومة اليمين الإسرائيلية ووجود إدارة أوباما التي تطرح أسلوب الحوار مع العالمين العربي والإسلامي (ابو طالب، 2009)، كل تلك التعقيدات أضافت عنصر الفشل للمبادرة السعودية، ولم يستفيد الفلسطينيين منها أي شيء، وبقيت معاناة الفلسطينيين وبقي الانقسام، ولم يتم تنفيذ تلك المبادرة على أكمل وجه.

خلال قيام وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط باستعراض تقرير حول الجهد المصري في تحقيق المصالحة الفلسطينية، أكد أنه في طليعة الداعمين دومًا للجهد المصري خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي كان ومازال له مواقف شهد بها الجميع تتصف بالشجاعة وبعد النظر والحفاظ على المصلحة العربية العليا، وأكد أن الجهد الذي يقوم به خادم الحرمين الشريفين في القضية الفلسطينية يحظى باحترام وثقة الجميع حيث نتابع تنسيقًا مستمًرا يكاد يكون يوميا بينه وبين الرئيس حسني مبارك في موضوع المصالحة الفلسطينية بهدف رأب الصدع وإنهاء حالة الانقسام، معربًا عن قناعته بأن الموقف النبيل لخادم الحرمين الشريفين يحوز على تقدير كل الأوساط العربية والدولية، .وحول الدعم السعودي للقضية الفلسطينية فانه موجود منذ بدء المشكلة الفلسطينية ولم ينقطع في أي لحظة وكانت المملكة في طليعة الدول الداعمة للحقوق الفلسطينية ماديًا وسياسًيا، أهمها مبادرة خادم الحرمين الشريفين في قمة الكويت التبرع لغزة بقيمة مليار دولار فالدعم السعودي لفلسطين هو دعم غير مسبوق (محمد، 2009).

وفي سياق الجهود السعودية كشف بيان صادر عن لجنة المتابعة العليا في المؤتمر الوطني الفلسطيني عن مبادرة سعودية "جادة" لتحقيق المصالحة الفلسطينية لقيت موافقة من سوريا وقطر، من ناحية أخرى قال أمين سر لجنة المتابعة العليا خالد عبد المجيد للجزيرة إن مصر امتعضت من هذه الجهود وبدأت تسعى لتعطيل هذه المبادرة، لأنها تعتبر نفسها الوكيل الحصري للموضوع الفلسطيني، وعن ملامح المبادرة السعودية قال عبد المجيد إنها تتضمن عقد لقاء أولي بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) خالد مشعل، كما قال إن المبادرة تتضمن السعي لخلق أجواء مناسبة لانتخابات حرة ونزيهة، مشيرًا إلى أن جميع الأفكار لم يتم الاطلاع عليها، لكنه قال إن هناك جدية في هذه المبادرة. وأشار عبد المجيد إلى تجاوب من حركة حماس مع المبادرة (الجزيرة، 2010/1/18).

قطر وتركيا حاولتا من خلال اتصالات مع السعودية، رعاية ملف المصالحة الفلسطينية بسبب انشغال المصريين بأوضاعهم الداخلية.

وفي تطور آخر لملف المصالحة السعي القطري التركي لتفعيل ملف المصالحة الفلسطينية تحت عنوان أنه لا يعقل أن يبقى ذلك الملف معلقًا عند المصريين بسبب الأوضاع الداخلية التي تعيشها مصر، ودار حديث تركي وقطري مع السعودية جاء من باب أن يكون للرياض دور في سحب ملف المصالحة من المصريين لصالح رعاية الدولتين، منوهاً إلى أن ملف المصالحة وما تشهده من تطورات مرتقبة بات لدى الرياض التي طالبت الدولتين بعدم التدخل بالشؤون المصرية الداخلية أولا، وعدم مساندة جماعة الإخوان المسلمين والتشكيك في شرعية النظام المصري الجديد، من أجل أن تقدم للدولتين تسهيلات بشأن إمكانية رعاية ملف المصالحة الفلسطينية (فلسطين اليوم، 2013/3/2).

وهذا أيضًا من بين الأخطاء العربية في رعاية ملف المصالحة، وهو ربط هذا الملف بمحور الإخوان المسلمين وقطر وتركيا، وأصبحت السعودية ومصر تعتبر حركة حماس جزء من الإخوان المسلمين التي يشنون حرب عليها، وبالتالي تعطلت كل جهود المصالحة وكاد أن يتوقف أي دور سعودي جاد في المصالحة، بعد أن تحولت وتشابكت المصالحة بموضوع الإخوان المسلمين.

3.4. دور السعودية في تخفيف الحصار الإسرائيلي

اتخذت إسرائيل عدة إجراءات تجاه قطاع غزة عقب الخلاف بين حركتي فتح وحماس في 2007/6/14م، الذي انتهى بسيطرة حماس على قطاع غزة عقب أحداث دامية بين الطرفين، وقد بدأت إسرائيل هذه الإجراءات باعتبار قطاع غزة "كياناً معادياً" بموجب قرار إسرائيل بتاريخ 2007/9/19م، ثم فرضت حصاراً تدريجيا على قطاع غزة إلى أن أكملت وأتمت هذا الحصار في

كانون الثاني/ يناير 2008م، وقد استندت إسرائيل في تبريرها هذا العمل إلى أنها غير مسئولة عن قطاع غزة، فهي انسحبت منه في 2005م وبالتالي فهي لا تتحمل أي إلتزامات قانونية تجاهه، فالحصار الإسرائيلي برًا وبحرًا وجوًا لقطاع غزة له تداعيات إنسانية، وصفت من قبل المؤسسات الدولية المعنية بأنها أوضاع إنسانية مزرية وقاسية تؤدي إلى كارثة إنسانية (صدقي، 2009، ص 71).

يعتقد الباحث انه نتيجة لذلك الحصار قامت حملات دولية كثيرة لرفع هذا الحصار عن قطاع غزة للتخفيف من معاناة سكان القطاع، ومن بين الدول التي كان لها دور مهم في تخفيف الحصار وتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني هي المملكة العربية السعودية، من خلال الدعم المادي والمعنوي، وتكثيف المشاريع السعودية في قطاع غزة والضغط الدولي على إسرائيل لفك الحصار، ولكن ما نلاحظه هو عدم اهتمام السعودية بموضوع الحصار من ناحية سياسية، ولكن كانت تهتم به من ناحية إنسانية.

وبشأن الوضع الإنساني وكيف يعيش الناس في منطقة كقطاع غزة توصف بأنها الأكثر كثافة سكانية في العالم، يقول عدنان أبو حسنة المستشار الإعلامي لوكالة الأونروا إن الحياة في القطاع "مدمرة تماما" بسبب الحرب الأخيرة التي قال إن الوكالة كانت خلالها في غزة بمفردها، ورغم الحصار الذي دخل عامه الثامن، أن عمليات الوكالة تتوسع لكنها تفوق قدراتها، في ظل عدم وفاء المجتمع الدولي بتعهداته الخاصة بإعادة الإعمار وغيرها، مؤكدًا أن الأوضاع في غزة لا تحتمل التأجيل، وقال إن هناك تعهدات ضخمة من الدول العربية، لكن لم يصل منها حتى الآن سوى 53 مليون دولار من السعودية و37.5 مليون دولار من دولة الإمارات العربية المتحدة (ابو حسنة، 2015)، وذلك يبين أن السعودية من أكثر الدول الملتزمة في تعهداتها تجاه القضية الفلسطينية، والسعودية تقوم بالمشاركة في كافة المشاريع التي تخص دعم الفلسطينيين سواء من خلال الأنروا أو من خلال تنفيذ مشاريعها الخاصة.

ويرى الباحث انه على الرغم من التزام السعودية بكل المبالغ المالية التي تتعهد بها، وتقوم هي بالدعم المادي المستمر، ولكن السعودية لم تتعامل مع موضوع الحصار بجدية وبقدرة عالية، وذلك لأنها اكتفت بتقديم الدعم المادي لتعزيز صمود الفلسطينيين، ولم تمارس السعودية أي ضغوط دولية حقيقة لفك الحصار عن غزة، فإن الحصارَ يبقى حصاراً مهما قدمت من دعم مادي فالفلسطينيون بحاجة لحل كل المشكلات التي تقف عائقًا أمام رفع الحصار.

مشاريع سعودية لتعزيز الصمود

في عام 2013 افتتح وفد من صندوق التنمية السعودي برئاسة المهندس يوسف البسام، المرحلة الأولى المنجزة من المشروع الإسكاني في حي تل السلطان برفح والتي تحتوي على 752 وحدة سكنية للعائلات اللاجئة التي دمرت منازلها قبل عشر سنوات على يد الجيش الإسرائيلي، حيث تم تنفيذ المشروع تحت إشراف الأونروا، وقال البسام إن المشروع أُنجز بظروفٍ صعبة، ولكن الجهود التي بذلتها "الأونروا" بجانبنا، نجحت بتنفيذ المشروع بوقت قياسي وبمعايير جودة عالية، وساهم بتوفير أكثر من 400 فرصة عمل وزيادة الدخل، وتنشيط عمل شركات المقاولة، وشدد على أن السعودية تولي اهتماماً كبيراً بالقضايا الإنسانية خاصة القضية الفلسطينية والتي تحظى بدعم سعودي سياسي وحكومي مستمر، فبلغت قيمة المساعدات المقدمة لصالح الفلسطينيين من صندوق التنمية " 3 مليارات دولار"، منها مليار ونصف لصالح السلطة، والباقي لصالح المشاريع التنموية من خلال المؤسسات (مسلم، 2013).

وخلال فترة الحصار قامت السعودية بتمويل مشاريع ضخمة للإسكان، وذلك بسبب شدة الحصار وعدم مقدرة المواطنين على بناء بيوتهم المدمرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وبخصوص مشروع الإسكان يقول مدير عمليات الأونروا روبرت تيرنر إن مشروع الإسكان مهم للأونروا، مهم لقطاع غزة وبالأخص مهم لمجتمع اللاجئين في غزة. وهو أكبر مشروع إسكان قامت بتوليه الوكالة على الإطلاق وهو يبرهن على التزامنا المستمر لتوفير السكن الملائم والمساعدة في تحقيق حياة كريمة لكافة العائلات من اللاجئين، كان هذا المشروع ذي المراحل الثلاثة بمثابة حجر الأساس لتعاون أعظم بين المملكة العربية السعودية والأونروا. فمن خلال هذه الشراكة تمكنا في وقت سابق من إعادة تخصيص تمويل أدى إلى تمكين 10 آلاف عائلة أسرة من إصلاح منازلهم المتضررة" موضحا "إن المملكة العربية السعودية هي أكبر المساهمين للأونروا في برنامجها الطارئ للإيواء، لقد تم تقديم هذا الدعم الشامل والمتكامل وفقا للتوجيهات الحكيمة والسخية من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (تيرنر، 2015).

كشف المهندس يوسف البسام مندوب صندوق التنمية السعودي عن نية السعودية تقديم مبلغ "34 مليون دولار" لبناء المرحلة الثالثة من الحي السعودي وترميم وإعادة بناء حوالي "7 ألاف وحدة سكنية" بالقطاع، وتقديم مبلغ "54 مليون دولار" لبناء "1100 وحدة سكنية" وبناء "6 مدارس جديدة"ضمن برنامج مجلس التعاون الخليجي، وأكد البسام أن المملكة ستواصل دعمها للقضية الفلسطينية، داعيًا كافة الجهات المانحة لتقديم التبرعات والمساعدات لضمان حياة كريمة للفلسطينيين

وتخفيف معاناة اللاجئين التي لا بد من أن تنتهي وفق القوانين الدولية، ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل من أجل ذلك (مسلم، 2013).

وفي هذا المشروع الإسكاني تم بالفعل الانتهاء ضمن هذا المشروع من إنشاء 1500 وحدة سكنية مما خلق منازل لـ **10000** آلاف لاجئ، وان المرحلة الثالثة لمشروع الإسكان السعودي للاجئين الفلسطينيين حيث ستشهد إنشاء 220 وحدة سكنية تؤوي 262 عائلة أو 1310 لاجئ فلسطيني، وتتوقع الأونروا انتهاء العمل عام 2016، إن المراحل الثلاثة من هذا المشروع هي بالطبع أكثر بكثير من مجرد توفير السكن، فالمشروع يساعد على تخفيف بعض الصعاب التي خلقها الحصار عبر توفير فرص عمل للعمال، البناؤون (عمال البناء) الحرفيون في منطقة ترتفع فيها مستويات البطالة إلى مستويات مقلقة. لقد خلق المشروع أكثر من 160000 يوم عمل في قطاع غزة لـ 10000 من العمال إن ذلك يعتبر إضافة هامة للإقتصاد المحلي ولحياة العديد من العائلات (تيرنر، 2015).

هذه المشاريع تساعد في تخفيف معاناة الفلسطينيين في قطاع غزة، وخاصة أن قطاع غزة يتكون من عدة مدن صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها 1.8 مليون نسمة، وهذا عدد بسيط بالنسبة للدولة الكبرى، فإن عدة مشاريع ضخمة مثل هذا المشروع كفيلة أن تنهي معاناة المواطنين في غزة، ولكن الأمر يحتاج إلى إرادة حقيقية لفك الحصار عن غزة وإنهاء معاناة الفلسطينيين، فعندما تتوفر إرادة حقيقية لدى الأطراف العربية وخاصة السعودية، سوف تتمكن تلك الدول مجتمعة من إنهاء كل المعاناة التي يعيش بها الشعب الفلسطيني.

كما تقوم المملكة العربية السعودية بنشر كرمها في مجال التعليم، الصحة والإغاثة وليس فقط فيما يتعلق ببرنامج الإيواء الطارئ. حيث قامت الحملة السعودية لإغاثة أهالي غزة بإرسال كميات كبيرة من المساعدات الغذائية والدوائية إلى غزة، لقد وقفت المملكة العربية السعودية مع أهالي غزة في أصعب الأوقات خلال السنوات الأخيرة، ولم تتردد أبداً (تيرنر، 2015).

من بين الأزمات التي وقفت حاجزاً أمام إرادة السعودية لفك الحصار عن غزة هو حكم حماس في غزة، فمن ناحية حماس تسيطر على غزة بالقوة، وحماس هي حليفة إيران وإيران هي العدو اللدود للسعودية، إذاً السعودية لن تعمل أي شئ يمكّن حماس من الاستمرار بالسيطرة على غزة، وفي نفس الوقت حماس تعتبر أن الحصار جزء لا يتجزأ من المقاومة ضد الاحتلال، وترفض بالمطلق تسليم حكم غزة، وهنا وقعت السعودية بين مأزق دعم غزة وفك الحصار وفي نفس الوقت يكون دعم لحماس،

فهذا الاشتباك بين دعم غزة ودعم حماس وقف حاجزاً أمام دعم السعودية لفك الحصار عن غزة، فكان الدعم السعودي مجرد دعم مادي لقطاعات التعليم والصحة والإسكان وغيرها من الخدمات.

4.4. موقف السعودية من الحروب على غزة

منذ عام 2008م إلى عام 2014م قامت إسرائيل بشن ثلاثة حروب شرسة على قطاع غزة راح ضحيتها آلاف من الفلسطينيين، ولكن لأن حدود دراستنا تمتد من عام 2000م إلى عام 2013م سيقتصر موضع حديثنا عن الحربين اللذين قامت بشنهم إسرائيل على الفلسطينيين في تلك الفترة، وهما حرب 2008-2009، وحرب 2012، حيث كان للملكة العربية السعودية دور مهم في هذه الحروب من خلال الضغط على إسرائيل بوساطات دولية لإيقافها، ومساعدة الفلسطينيين في الصمود من خلال الدعم المادي والمعنوي والسياسي في تلك الحروب.

1.4.4. موقف السعودية في حرب 2008-2009

قامت إسرائيل في الفترة الممتدة ما بين (27 ديسمبر/ كانون أول 2008 – 17 يناير/ كانون ثاني 2009)، بشن حرباً شرسة على قطاع غزة، كانت لفترة ثلاثة أسابيع تعتبر من أقسى الفترات في حياة الفلسطينيين، ولم تستطع الدول العربية إيقاف هذه الحرب طوال هذه الفترة، واتسمت المواقف العربية بالخلاف الحاد مما أدى إلى عدم اتخاذ قرار عربي حاسم وجاد لوقف الحرب على غزة، ولذلك سوف نقوم بدراسة الموقف السعودي في ضوء الموقف العربي من الحرب على غزة، كان هناك توحيد للموقف المصري السعودي وموقف السلطة الفلسطينية خلال فترة الحرب، حيث حملوا حركة حماس مسؤولية الحرب، وكان هناك خلافاً عربياً بين موقف السعودية ومصر من جهة وموقف قطر وحماس وسوريا من جهة أخرى، أدى إلى عقد قمة عربية في الدوحة بحضور عربي ضئيل، وقمة في الكويت.

1.1.4.4. السياسة السعودية خلال الحرب

رفضت مصر والسعودية عقد القمة الطارئة التي دعت لها قطر في الدوحة، بحجة انعقاد قمة عربية اقتصادية مجدولة أصلاً في الكويت خلال أيام؛ ولكن قطر أصرت على عقدها، وعملت السعودية ومصر على منع تحقق النصاب في الدوحة؛ كما أجبر الأمين العام للجامعة العربية والرئيس الفلسطيني عباس على عدم الالتحاق بقمة الدوحة. ولكن القطريون أصروا على عقد القمة بمن حضر، ودعوا حماس لتمثيل فلسطين في القمة، وأعطوا خالد مشعل الكلمة الرئيسية في القمة، ولم تسهم قمة الدوحة في إنهاء الحرب، ونتج عنها إغلاق السفارة الإسرائيلية في موريتانيا والمكتب الاقتصادي في الدوحة (نافع، 2009).

الانقسام العربي الذي اتضح في مؤتمر الدوحة، عاد للبروز في قمة الكويت الاقتصادية، حيث دافع الرئيس مبارك بحدة وغضب عن الموقف المصري، وحاول الرئيس عباس أن يجاري الموقف المصري، ولكن خلف هذا كله، كان ثمة تطور لا يخفى أن تتركه الحرب وراءها وهو أن سعي القاهرة والرياض إلى تركيع سورية، وإعادة حماس إلى بيت الطاعة لم يعد ممكناً، لا في الموازين السياسية الواقعية ولا في الزمن السياسي القريب (نافع، 2009).

لذلك نعتبر السياسة المصرية السعودية التي كانت متوافقة في موقفهما من الحرب على غزة أحد أسباب استمرار الحرب، فإن الخلاف العربي العربي انعكس على الشعب الفلسطيني، وكان الخلاف العربي وعدم اتخاذ موقف موحد بسرعة على حساب استمرار نزيف الدم الفلسطيني، ونحمل مسؤولية الدم الفلسطيني للسياسة العربية الخاطئة، ولحركة حماس التي رفضت مجاراة الموقف السعودي المصري على حساب الدم الفلسطيني أيضًا، وهنا لا بد أن نشير أن السعودية أخطأت وكان من المفترض التغاضي عن الخلافات العربية من أجل وقف نزيف الدم الفلسطيني.

تحرك الدور السعودي خلال الأزمة لتدعيم السياسة المصرية للتعامل مع الأزمة، ولتوحيد الصف العربي ومحاولة المصالحة العربية، والمحافظة على وحدة دول الخليج وعدم التفكك بسبب الأزمة، إضافة لتحرك السعودية على مسار المجتمع الدولي والمنظمات الدولية لوقف العدوان، وتبنت المملكة سياسة هادئة للتعامل مع الأزمة (الدبلوماسية الهادئة)، حيث عبر عنها وزير الخارجية السعودي في المؤتمر الصحفي لإعلان البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية العرب بالقاهرة في الأول من يناير 2009م، والذي تضمن : "القادة العرب مسئولون وليسوا مجازفين، وأن سحب المبادرة العربية لن يركع إسرائيل"، دعت المملكة العربية السعودية إلى اجتماع طارئ لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة، 4/3 يناير 2009م، وصدور بيان يدين العدوان، ويدعم السلطة الفلسطينية، ويدعو لنشر بعثة مراقبة دولية في قطاع غزة، ويعلن خيبة الأمل من مجلس الأمن في عدم إصدار قرارا يدين إسرائيل (موسوعة المقاتل، 2009).

ويعتقد الباحث أن السياسة الهادئة التي توصف بها السعودية للتعامل مع الحرب على غزة، غير ملائمة لموضوع الحرب، حتى أن الكاتب السابق يدافع عن السعودية ويصفها بالسياسة الحكيمة، ولكن مع تقديرنا للدور السعودي وخاصة الدولي، إلاّ أن السعودية أخطأت في التعامل مع الحرب، فإن غزة تنزف دما وكان يوميا يقع العشرات والمئات من الضحايا، في هذه الحالة لا يكون من الحكمة أن تتصرف بهدوء في هذه الحالة بل يجب الإسراع في الضغط الدولي على إسرائيل لوقف الحرب، واستخدام كل ما يستطيع العرب استخدامه من أجل إيقاف الحرب.

كان هناك دور سعودي للمحافظة على تماسك دول مجلس التعاون الخليجي واتخاذ سياسة خليجية موحدة نحو الأزمة، حيث دعت الرياض إلى اجتماع قمة استثنائي يوم 15 يناير 2009م، وجاء هذا الاجتماع في ظروف التفكك العربي بعد دعوة قطر لعقد اجتماع قمة طارئة لجامعة الدول العربية في الدوحة 16 يناير 2009م، ورفضته السعودية، ولعب الملك عبد لله بن عبد العزيز دورًا مهمًا في المصالحة العربية العربية خلال القمة العربية الاقتصادية بالكويت 20 يناير 2009 حيث عقد لقاء خاصاً للمصالحة في مقر إقامته بالكويت، بحضور كلا من الرئيسين المصري والسوري وأميري قطر والكويت والملك الأردني، يوم 19 يناير 2009، كما أعلن الملك السعودي تقديم مليار دولار مساعدات للشعب الفلسطيني، وتضمنت كلمته في المؤتمر أن المبادرة العربية للسلام لن تظل مطروحة على الطاولة (موسوعة المقاتل، 2009).

الختم الرسمي للانشقاق تم أثناء المؤتمر الاقتصادي للجامعة العربية في الكويت حين وقف قادة دولة المحور المعتدل – مصر، الأردن والسعودية – حيال ممثلي الدول المتطرفة وأوضحوا لهم بأن ليس في نيتهم السماح لهم بأي قبضة على المواضيع المتعلقة بقطاع غزة، الدول العربية غمرت الفلسطينيين على الدوام بالتأيد الكلامي السخي، لكنها أحجمت عن تقديم الدعم والتأييد العملي لهم. ومؤخراً فقد رفضت هذه الدول دعوة لعقد قمة طارئة لزعمائها من أجل الفلسطينيين، واكتفت بعقد اجتماع لوزراء خارجيتها انتهى بالدعوة لمناقشة الموضوع في الأمم المتحدة، مع العلم أن المملكة السعودية عارضت استخدام سلاح النفط من أجل الفلسطينيين وحظرت تنظيم مظاهرات احتجاج على ما يحدث في غزة (البطة، 2011).

2.1.4.4. السياسة السعودية بعد الحرب

بعد انتهاء الحرب مباشرة أعلن العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز تبرُّع بلاده بـ" ألف مليون دولار" مساهمةً منها في البرنامج المقترح لإعادة إعمار غزة مشيرًا إلى أن "قطرة دماء واحدة من طفل فلسطيني أغلى من كنوز الأرض" (هسبريس، 2009)، حيث كانت جهود المملكة العربية السعودية بعد انتهاء الحرب كبيرة في مجال إعادة الإعمار وفي التخفيف عن معاناة الفلسطينيين، ولكن ربما كان ذلك للتغطية على فشلهم في إيقاف الحرب بأسرع وقت، والتغطية على الكم الكبير من الدمار والشهداء الذين سقطوا والدول العربية تتصارع فيما بينها.

منذ بداية الحرب أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بإنشاء جسر جوي لمساعدة المتضررين في الأراضي الفلسطينية الذين يواجهون حرباً ضروسًا تشنّها آلة الحرب الصهيونية الغاشمة ضد الأشقاء الفلسطينيين في قطاع غزة، وذلك لمساعدة الفلسطينيين

بالمعونات الغذائية والطبية الضرورية، وتساهم هذه المعونات الطبية والمستلزمات الطبية العاجلة في معالجة النقص الحاد من الدواء الذي تعانيه المستشفيات الفلسطينية في غزة (العماري، 2009، ص 3).

بعد الحرب قامت السعودية بتأسيس الحملة السعودية لدعم الشعب الفلسطيني في غزة برئاسة الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية، وقدمت هذه الحملة دعم كبير للفلسطينيين في غزة منها منحة قدرها 2000 طن من الطحين تبلغ قيمتها 2 مليون دولار تبرعت بها الحملة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني في غزة، ويذكر أنه منذ عام 2009م إلى عام 2010م قد ساهمت الحملة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة بأكثر من 10 مليون دولار للأونروا لدعم جهود الإغاثة في كل من غزة والضفة الغربية. أحدث تعهدات الحملة السعودية تشمل هذا التبرع السخي من الطحين والذي تبلغ قيمته 2 مليون دولار ونحو 1.9 مليون دولار لشراء الأدوية والمستلزمات الطبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الانروا، 2010).

المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية عبد العزيز بن محمد الركبان يقول أن دور حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود من خلال الدعم الكبير الذي قررت تخصيصه لدعم مشاريع الإعمار في قطاع غزة كان له الأثر الطيب وسيكون له تأثير إيجابي في إعادة مناح الحياة إلى قطاع غزة، وأشاد الركبان بالجهود الكبيرة التي يبذلها صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز، لإغاثة الشعب الفلسطيني في غزة من خلال العديد من البرامج التي نفذها خلال الحرب وتنفيذ البعض الآخر من خلال المنظمات التابعة للأمم المتحدة، وأضاف الركبان أن الدور الكبير الذي تؤديه اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني من تقديم الكثير من البرامج من بناء مستشفيات ومساكن ودعم القطاع الصحي الفلسطيني والمساعدات أسهمت إلى حد كبير في تخفيف معاناة الفلسطينيين (الحيدر، 2009).

تعتبر السعودية من أهم الدول الداعمة للفلسطينيين وخاصة بعد الحرب، وأن الدعم السعودي يؤثر بشكل ملموس على حياة الفلسطينيين، ولكن الحرب وما نتج عنها من خلافات عربية عربية، وخلافات عربية حول حماس، جعل السعودية تقلص من دعمها لغزة بعد الحرب وخاصة الدعم السياسي حيث من المفترض أن السعودية قامت بعد الحرب بالمساهمة في الحلول الجذرية لمشكلة قطاع غزة، من رفع الحصار وإرساء السلام والأمان، وتأسيس بنية تحتية تناسب قطاع غزة، وتحقيق مصالحة حقيقية بين حركتي فتح وحماس للمساهمة في إعمار غزة، كل هذه الملفات هي الملفات الرئيسية في موضوع غزة، كان الأجدر بالسعودية أن تتناولها وتساهم في حلها.

2.4.4. موقف السعودية من حرب غزة 2012

في الواقع الحروب على غزة مرتبطة ارتباط كلي في علاقة السعودية مع إيران، وهذا ما يجعلها تتخذ مواقف ضعيفة تجاه الحروب على غزة بسبب تحالف حماس مع إيران، إلى درجة أن الإسرائيليون يكتبون عن تناسق وتقارب بين السعودية وإسرائيل بشأن موضوع إيران، وأشارت التقارير والتعليقات الأخيرة أن التقارب بين إسرائيل والمملكة السعودية جارية في الواقع كلا البلدين حريصون على منع إيران من تحقيق قدرة نووية عسكرية، وتود كبح محاولات إيرانية لتحقيق الهيمنة الإقليمية، وبالإضافة إلى سياسة الولايات المتحدة التي تتردد في استخدام القوة ضد إيران وسوريا، كل تلك القضايا هناك تقارب إسرائيلي سعودي بشأنها، على الرغم من التقارب في المصالح بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، إلا أن التطبيع ليس على جدول أعمال السعودية طالما لا يوجد أي انفراج سياسي كبير بين إسرائيل والفلسطينيين (Dekel, Guzansky ، 2013)، فإن اعتماد الإسرائيليين على ذكر نقاط التقارب بينهم وبين السعودية وفي المقابل ذكر الخطر الإقليمي لإيران في المنطقة نابع من رغبتهم في تحييد الموقف السعودي من الحروب على غزة، بحيث تعظيم الفجوة بين السعودية وحركة حماس من خلال تردد التهديد والخطر الإيراني وعلاقة حماس بإيران.

ويرى الباحث انه منذ بداية الحرب على قطاع غزة في عام 2012 قامت المملكة العربية بجهود خارجية من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار، وبما أن الحرب لم تكن شرسة كما مثل الحرب التي سبقتها فإن ذلك أثّر على المواقف العربية، ولم تكن الأزمة حادة كثيرًا مما سهل عملية الوساطة، حيث قامت مصر بالتوصل إلى اتفاق هدنة برعاية الرئيس السابق محمد مرسي، وكان دور السعودية يكاد يكون تقليدي من حيث الاتصالات والمباحثات، ولم يكن لديها أوراق مهمة تلوح بها أو تهدد بها، ولم تقوم بجهد خارق أو غير عادي، ولم تقدم مبادرة أو اقتراح وذلك بسبب تولي مصر لملف الحرب وبسبب عدم شراسة الحرب.

قامت السعودية بالعديد من المباحثات والمشاورات والاتصالات، التي أجراها خادم الحرمين الشريفين، مع عدد من قادة الدول الشقيقة والصديقة ومبعوثيهم، حول مستجدات الأوضاع في المنطقة، وتطور الأحداث في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأوضح وزير الثقافة والإعلام، الدكتور عبد العزيز بن محيي الدين خوجة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، أن مجلس الوزراء، نوه بالقرارات الصادرة عن اجتماع مجلس الجامعة العربية غير العادي لبحث تداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة، مشدداً على استنكار المملكة وتنديدها لتلك الاعتداءات والدعوة إلى مطالبة مجلس الأمن بأن يكون أكثر صرامة وأن يتحمل مسؤولياته لإجبار إسرائيل على وقف الاعتداءات على الأبرياء المحاصرين في غزة (جريدة الرياض، 2012/11/20).

وأكد المهندس محمد الرياطي القائم بأعمال رئيس برنامج البني التحتية لتطوير المخيمات في قطاع غزة إلى أن السعودية لبت على الفور نداء الاستغاثة من قبل الوكالة من أجل توفير الدعم لإعادة إعمار وبناء وإصلاح هذه المساكن التي تضررت بفعل العدوان الأخير مقدما الشكر للحكومة السعودية على هذه اللفتة الكريمة والتمويل السخي (مسلم، 2013).

وبعد انتهاء الحرب فقط بأربعة شهور تبرعت السعودية بقيمة 15,6 مليون دولار من الصندوق السعودي للتنمية لتمكين الأونروا من تقديم المعونات النقدية التي تحتاج إليها بشكل ماس العائلات اللاجئة المتضررة وذلك لمساعدتها في إعادة بناء وتأهيل مساكنهم التي دمرتها الحرب، وبعد أربعة شهور فقط من انتهاء النزاع ومن دمار تلك المنازل سيكون بمقدور الأنروا توزيع المعونات النقدية للعائلات اللاجئة المتضررة التي يبلغ عددها سبعة آلاف عائلة"، يقول روبرت تيرنر مدير عمليات الأونروا في قطاع غزة مضيفا "لم نكن من قبل قادرين على تقديم هذا المستوى من الدعم لمنازل اللاجئين المتضررة جراء الحرب في وقت قصير كهذا. إننا في غاية الامتنان لهذا التبرع السريع والسخي من الصندوق السعودي للتنمية" (الأنروا، 3 نيسان 2013).

ومن الأسباب التي جعلت الدعم السعودي ضئيل هو أن إيران – الحليف الرئيسي لنظام الأسد في سوريا – كانت أيضا داعمًا أساسيًا لحركة حماس لسنوات، ومن مواقف إيران دعا الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في عام 2010م بأن حماس هي الممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني، مما أغضب الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح التي اتهمت إيران بمحاولة تقسيم الشعب الفلسطيني وإثارة الفتنة، وفي الوقت نفسه، قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس قبل أن يبدأ الربيع العربي أن حماس كانت تمول بشكل رئيسي من قبل إيران، ورغم إغلاق مقر المكتب السياسي لحماس في دمشق إلا انه على ما يبدو هناك توريد وتمويل مادي لحماس أقل بكثير مما كانت عليه في الماضي، ومع ذلك، استمرت طهران في إصدار بيانات لدعم حماس (Synovitz، 2012).

أثناء القتال في غزة في نوفمبر تشرين الثاني عام 2012م، قامت إيران بتسليط الضوء على العرض الخاص للأسلحة ووسائل تصنيعها للفلسطينيين، وذلك لإظهار ضعف العرب مقابل القوة الخاصة بها، طهران بشكل خاص تتباهي بدورها في توريد صواريخ، وخصوصا فجر(5)، التي أطلقت على تل أبيب، وسعت إيران أيضًا إلى تعزيز مكانتها في الرأي العام العربي والإسلامي الفاعل بأنها دولة لم تعد تخشى إسرائيل والقوى الغربية، دور إيران في الحرب أدى إلى اتساع هوة الخلاف بين المعسكر الشيعي (إيران، سوريا، حزب الله) والمعسكر السني (بقيادة المملكة العربية السعودية وقطر، ومع دور مصر في وقف إطلاق النار في غزة) (Segall، 2012).

بالنسبة لإيران تجد نفسها خارج معادلات القوة الإقليمية لحل الأزمات، وذلك يجعلها تقوم بالتأثير سلبا على القوى الإقليمية – من خلال المساعدات العسكرية والتخريب، (كما هو الحال في دعم إيران للتنظيمات الفلسطينية). وبالتالي تسعى إيران لإثبات أنه هو اللاعب الذي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في الساحة الإقليمية؛ والهدف من التقدم النووي هو إعطاء إيران مجالا أكبر للمناورة في هذا السياق، خدمة ومساعدة التنظيمات الفلسطينية خلال حرب غزة كان ستار تهدف من ورائه إلى تشتيت القلق الدولي حول البرنامج النووي الإيراني (Segall، 2012).

ما نلاحظه من خلال الدور الإيراني في حرب غزة أن إيران لا تسعى إلى مناكفة إسرائيل فقط، بل تسعى أيضًا إلى مناكفة السعودية وهي العدو التقليدي لإيران، حيث أن إيران تعتبر دعمها لحماس بالسلاح يعبر عن ضعف وفشل وتقصير السعودية في ذلك الدور، وهي بذلك تحصد مكاسب في صراعها مع السعودية على كسب تعاطف الرأي العام الإسلامي، وهذا الصراع الإيراني السعودي ينعكس سلبا على الفلسطينيين كون إيران تستخدمهم كساحة للمناكفات، مما أدى إلى ضعف في الموقف السعودي تجاه قطاع غزة.

ويرى الباحث انه لم تساهم أي دولة عربية بما فيها السعودية ومصر في وضع حلول جذرية لمشاكل قطاع غزة، وانتهت الحرب دون انجازات حقيقية على الأرض، وهذا الفشل الفلسطيني تتحمل مسؤوليتة حركة حماس والدول العربية أيضا، المفترض أن الدول العربية قامت بجهود كبيرة من أجل وضع حلول جذرية للحصار وللحروب ووضع حد لتطاول الاحتلال على الدم الفلسطيني.

5.4. اثر الثورات العربية على الدعم السعودي لفلسطين

أنعش ربيع الثورات العربية الآمال بالتغيير نحو الأفضل، وفعل النقاش الجدي حول شروط الحياة الضامنة للحقوق الإنسانية وإستراتيجيات النهضة، وصورة الحكم السياسي، والمرجعيات الناظمة للدول والمجتمع السياسي، بيد أن هذه الثورات بقدر ما مكنت المجتمعات العربية من استعادة زمام المبادرة في تدبير شؤونها والتخطيط لمستقبلها بتفاؤل، فإنها أحدثت صدمة التحول المفاجئ وغير المتوقع للواقع السياسي (قانصو، 2013، ص 101)، لم تكن الثورات في صالح الشعوب، وأيضا لم تكن في صالح الفلسطينيين، لقد ازدادت الخلافات العربية العربية وكان من يدفع الثمن غالبا هم الفلسطينيين، لقد ازدادت أيضا التهميش العربي بسبب الثورات لقضية فلسطين، وأصبح الاهتمام العربي والسعودي خاصة في القضية السورية والثورات المصرية، لذلك كانت الثورات العربية فترة سيئة على الفلسطينيين وعلى قضيتهم.

وفي هذا الموضوع يؤكد رئيس الوزراء الفلسطيني السابق سلام فياض أن التهميش الذي تمر به القضية الفلسطينية في هذه المرحلة هو أخطر ما يواجهها، مشددًا على ضرورة الخروج من دائرة التهميش من خلال إجراء الانتخابات البلدية والعامة التشريعية والرئاسية، وقال فياض في كلمته أمام هيئة مجالس جامعة القدس، في جامعة القدس، "إن التقدم نحو الخيار الديمقراطي وإجراء الانتخابات يمكن أن يشكلا رافعة أساسية لمواجهة هذا التهميش، وإعادة الاعتبار لمكانة قضيتنا دوليا"، وأضاف "لقد كان للربيع العربي تأثير مباشر وغير مباشر على قضيتنا الفلسطينية، فالتأثير المباشر تمثل في انشغال العالم بهذه الظاهرة على حساب القضية الفلسطينية، أما التأثير غير المباشر تمثل بانشغال الدول بأوضاعها الداخلية، إضافة إلى الانتخابات الأميركية وانشغال الإدارة بها، وما يواجهه الاتحاد الأوروبي من أزمة مالية" (الحياة الجديدة، 2012/03/1).

وعلى العكس مما أدلى به رئيس الوزراء سلام فياض يتناول القيادي في حركة حماس موسى أبو مرزوق الثورات العربية من ناحية إيجابية للقضية الفلسطينية، يقول أن ما حدث سنة 2011م له تأثيرٌ استراتيجيٌّ على المستوى الإقليمي والدولي من حيث التغيرات في المنطقة، وإعادة تشكيل القوى السياسية الفاعلة، وانعكاس ذلك كله على القضية الفلسطينية بكل مكوناتها، مشدداً على أن صعود التيار الإسلامي لم يكن صدفة عابرة لثورات شعبية كبيرة بلا قيادات، حيث كان التيار الإسلامي في كل مواقع القوة السياسية الأهم، وفيما يتعلق بتأثير الثورات على القضية الفلسطينية رأى أبو مرزوق أنها حرّكت ملفي المصالحة الفلسطينية، وصفقة تبادل الأسرى، كما أنها كانت البداية في التوجه نحو مرجعية شاملة للمسيرة السياسية الفلسطينية لصالح برنامج وطني، لافتاً النظر إلى أن التيار الإسلامي في فلسطين بدأ يشعر بأن عمقاً إضافياً في رصيده بدأ يتشكل، مما يعطي حماس فضاءً استراتيجياً إضافياً في المنطقة، وشدد أبو مرزوق على أن الثورات إنما هي بداية تشكل محور جديد غير محدد المعالم، مشيراً إلى أن وضع "إسرائيل" الأمني أصبح قلقاً والمستقبلُ موضعَ تساؤل، وشرعيتُها في خطر (أبو مرزوق، 2012).

وجهة النظر الحمساوية التي ألصقت نفسها بالتيارات الإسلامية، وعولت عليها كثيراً كانت سبب رئيسي في تهميش السعودية للقضية الفلسطينية، على اعتبار ان قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس هو امتداد للتيار الإسلامي الذي تسعى إلى محاربته السعودية، والدليل على ذلك أنه عندما كانت تحصل الحروب على غزة كانت السعودية تحمل حركة حماس المسؤولية عن الأحداث.

إن الحلول السياسية التي قد تُطرح خلال المرحلة الانتقالية التي تعيشها البلدان العربية، لن تلبي تطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود 1967م. وتحذِّر الدراسة هنا من حالة السيولة السياسية، وما تعيشه المنطقة العربية من إعادة تَشكُل وحالة اللايقين، التي تمثل لأمريكا

وإسرائيل فرصة مثالية لمحاولة تمرير حلول تصفية للقضية الفلسطينية في مقابل صفقة تاريخية كبرى تؤمِّن لإسرائيل هدنة طويلة الأمد، وخلال السنة الأولى من حكم الرئيس المصري (محمد مرسي)، على الرغم من النزعة الثورية، وقوة تأثير الرأي العام، وبالرغم من صعود قيادة جديدة للحكم ممثلة بجماعة الإخوان المسلمين، فإن سياسة مصر تجاه إسرائيل لم تشهد تغيراً يُذكر عما كانت عليه في ظل النظام السابق (نظام مبارك)، وفي حين أن القيادة المصرية بعد الثورة ليس لديها رؤية جديدة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وإيجاد حلول عادلة للقضية الفلسطينية، فإن القواسم الحزبية المشتركة بين الإخوان المسلمين وحركة حماس، قد شكلت انحيازاً أيديولوجياً واضحاً لجهة حركة حماس على حساب منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا ما انعكس بالسلب على المقاربات المصرية للتعامل مع قطاع غزة، وبالتالي على استمرار حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، مما يهدد وحدة القضية الفلسطينية (أبو شاويش، 2013، ص4).

ويرى الباحث انه بعد الثورات العربية ازداد نفوذ الإسلاميين وازدادت علاقتهم مع حركة حماس، مما انعكس سلباً على تعاطي المملكة العربية السعودية مع القضية الفلسطينية، وذلك لأن السعودية تتخذ مواقف معادية للجماعات الإسلامية، وحركة حماس التي تحكم قطاع غزة ترتبط ارتباطات قوية مع جماعات الإسلام السياسي، وخاصة أن الدور السعودي مهم في القضية الفلسطينية، فقد كانت تلك الخلافات فرصة للسعودية للتهرب من مسؤوليتها وواجباتها تجاه القضية الفلسطينية وتجاه قطاع غزة بالتحديد.

يشعر 65% من الفلسطينيين أن الربيع العربي سيكون له أثر سلبي على القضية الفلسطينية. ويقول الدكتور نبيل كوكلي: إن معظم الفلسطينيين ينظرون إلى "الربيع العربي" على أنه "خريف فلسطيني"، ويشرح أن الأنظمة العربية الجديدة وشعوبها مشغولة اليوم بقضاياها الداخلية أكثر من انشغالها بمستقبل الفلسطينيين، الوضع الداخلي للدول العربية حتى الآن غير مستقر بالطبع لأن كل دولة تحاول ترتيب أوراقها الداخلية. لذلك فان الوضع الداخلي لهذه الدول موجود على رأس سلم الأولويات في الفترة الحالية، حيث تحاول كل دولة إيلاء جل اهتمامها لشؤون داخلية مثل الاقتصاد والأمن، من الجدير ذكره انه ومنذ بداية الربيع العربي، حدثت تغيرات عديدة في مسار القضية الفلسطينية كان أهمها توجه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة من أجل كسب تأييد دولي للدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية. إلاّ أن هذه التطورات على الساحة الفلسطينية لم تجد أي تحرك في الشارع العربي ولا في الحكومات الجديدة في الدول العربية. ولو أن الشارع العربي رفع صوته وناشد العالم الاعتراف بالدولة الفلسطينية كعضو في الأمم المتحدة، لكان بإمكان ذلك التأثير على اللاعبين الكبار (أبو لبدة، 2012).

كانت الثورات العربية بمثابة اختبار لدول الخليج للتعاطي مع الثورات العربية، والتي تراوحت بين الحماية، وكبح الثورات أو الانتفاضات، ومحاولة التقرب من المتظاهرين، وكانت دول مجلس التعاون الخليجي- لا سيما قطر والسعودية والإمارات- في الواجهة لدعم التغيير في الدول الديكتاتورية، إلى درجة أنه بعد حدوث الثورات في منطقة شمال إفريقيا قامت دول المجلس بتوظيف كافة وسائل التعاون السياسي والاقتصادي مع النظم الجديدة في تونس ومصر وليبيا. وقامت هي الأخرى بدعم الأحزاب السياسية المختلفة والتي بدت أنها الرابحة من التغيير الحاصل في البيئة السياسية المتحولة (الزيات، 2013).

ويرى الباحث أن السعودية أيضا لم تختلف عن الدول التي حدثت فيها ثورات الربيع العربي، فإنها انشغلت عن القضية الفلسطينية، وانشغلت بتدخلاتها في الحراكات الشعبية في تلك الدول، فقد اهتمت كثيرًا في الأزمة السورية وكانت تعمل ضد النظام السوري بقوة، وبالتالي زادت الخلافات بين المعسكرين الإيراني السوري وبين السعودية، مما انعكس سلباً على الفلسطينيين وخاصة حركة حماس التي كانت تتلقى تمويلها من إيران، ولهذا السبب السعودية تكن لحماس عداء شديد جعلها لا تقدم اي جهود حقيقية تجاه أزمات قطاع غزة الذي تسيطر علية حركة حماس.

وكانت أهم مخاوف دول الخليج في المنطقة من المتغيرات الجديدة تتمثل في صعود الإخوان في المنطقة، وخاصة الإخوان المسلمين في مصر، وكذلك الخوف من تصدير الثورة من هذه الدول إلي منطقة الخليج، وكذلك مخاوف أن يصبح الإخوان مصدر إلهام ودافع لتحريك ودعم الجماعات الإسلامية الأخرى في الدول الخليجية لا سيما بعد تمكن التيار الإخواني من الوصول إلي الحكم خلال الانتخابات، وهذا التيار الذي يمتد في شمال إفريقيا، وبدأت إرهاصاته تظهر في الكويت، وله دعم من قطر بصفة خاصة، وتختلف مواقف الدول الخليجية في التعامل مع هذا التيار من دولة لأخرى (الزيات، 2013).

ويعتقد الباحث أن الثورات العربية سمحت للإسرائيليين باستباحة الدم الفلسطيني دون رقيب أو حسيب، وخير مثال على ذلك الحروب الشرسة التي شنتها إسرائيل بعد ثورات الربيع العربي، ولم يكن هناك دور سعودي ولا دور عربي فعال لردع إسرائيل عن انتهاك الدم الفلسطيني وارتكاب المجازر بحق الفلسطينيين، فإن الثورات العربية أضرت في علاقة السعودية بالفلسطينيين كثيرًا، وأضرت بالدعم السعودي لفلسطين حيث تحول الاهتمام والدعم السعودي إلى دول الربيع العربي، لتمرير مشاريعها وأطماعها الخاصة.

6.4. دعم السعودية للتحركات الدبلوماسية الفلسطينية

تعتبر السعودية من أكثر الدول التي تدعم فلسطين في المجال الدبلوماسي سواء في الصراع مع الاحتلال بشكل عام أو الدعم من أجل دولة فلسطين في الأمم المتحدة، وفي فترة الدراسة لهذا الفصل التي تمتد من عام 2005م وحتى عام 2012م فإن التحركات السياسية والدبلوماسية السعودية كانت باتجاهين الأول جهود دبلوماسية في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وجهود دبلوماسية من أجل دعم حق فلسطين في عضوية دولة في الأمم المتحدة.

1.6.4. الدبلوماسية السعودية في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي

لقد شكلت القضية الفلسطينية للمملكة العربية السعودية همّاً خاصًا وطنيًا وقوميًا وإنسانيًا، ولم تثنها الضغوط المتعددة والتي عرّضت مصالحها للخطر في بعض الأحيان عن الاستمرار في تحمل المسؤولية إزاء هذا الهم الخاص والتي لن يهدأ بالها حتى ترى الشعب الفلسطيني وقد حقق أهدافه الوطنية المشروعة في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وترى المقدسات الإسلامية في فلسطين، وفي مقدمتها الأقصى المبارك ، وقد عادت للسيادة الفلسطينية العربية التي تحقق للمسلمين كافة حرية الوصول إليه والزيارة والصلاة فيه كما حلم قادة المملكة منذ عهد المغفور له الملك عبد العزيز رحمه الله وإلى اليوم في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (جاموس، 2011).

من أهم انجازات الدبلوماسية السعودية قيامها بجهود مكثفة على مختلف الصعد من أجل القدس وتعاونت في هذا الشأن مع الدول الإسلامية حتى صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 478 في العام 1980م الذي طالب جميع الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس بسحبها فوراً وهو القرار الذي أجمعت مختلف الأوساط على اعتباره نصراً للدبلوماسية الإسلامية وإحباطاً لمخطط صهيوني تجاه مدينة القدسالمحتلة (جريدة الرياض، 2011/8/18)، هذا النجاح في الدبلوماسية السعودية يعتبر دليل قاطع على أن الجهود الدبلوماسية يجب أن تبقى متواصلة دون توقف، وهو دليل على أن السعودية منذ بداية الصراع مع الاحتلال لا تترك أي فرصة إلا وتدافع عن فلسطين، وأيضا يعتبر ذلك نجاح مبكر للدبلوماسية.

تسعي المملكة لحصار وعزل إسرائيل دبلوماسياً وسياسياً على المستوى الدولي، والدفع بالقضية الفلسطينية إلى المجالات الدولية والتعريف بها وانتزاع اعتراف الدول بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وقد ركّزت سياسة المملكة على الدعوة لعقد المؤتمرات العربية والإسلامية والحرص على حضورها، والعمل على أن تتمخض عن قرارات وتوصيات تدعم القضية الفلسطينية، وتأييد

مؤتمرات القمة العربية والإسلامية وقراراتها، ونبذ كل الخلافات والمشاحنات بين الدول العربية والدول الإسلامية، في سبيل توحيد الصف العربي والإسلامي لمواجهة المخططات الصهيونية، واسترداد المقدسات الإسلامية، واستخدام كل الوسائل السياسية والدبلوماسية للتعريف بالقضية الفلسطينية وعدالة قضية الشعب الفلسطيني، والوقوف بكل ثقلها السياسي خلف القضية، ومدِّ دول المواجهة بكل الأسباب المساعدة للاستمرار في المعركة على كل المستويات، بالنسبة لعلاقات المملكة مع الدول الأجنبية، تنطلق من ضمان حقوق شعب فلسطين، واسترداد الأماكن المقدسة، والسعي لعزل إسرائيل دبلوماسياً وسياسياً واقتصادياً، وفضح مخططاتها التوسعية ومطامعها الاستعمارية وسياسات الهيمنة التي تتبناها في المنطقة (مجلة خالد العسكرية، 2010).

تقوم السعودية باستغلال موسم الحج كمنبر للقاء ملوك ورؤساء الدول العربية والإسلامية والصديقة وعلماء المسلمين ووفود بيت الله الحرام، لتذكير الأمتين العربية والإسلامية بقضية فلسطين ومحنة الشعب الفلسطيني، واستنهاضهم لنصرة إخوانهم في فلسطين، وقد عُرف عن خادم الحرمين الشريفين أنه لا يترك فرصة على الصعيد الدولي أو العربي أو الإسلامي أو الخليجي إلاّ ويؤكد على دعم الشعب الفلسطيني وإعطائه حقوقه المشروعة، خصوصاً حقه في تقرير مصيره، والعودة، وإقامة دولته، ومحاولة إقناع الدول العربية بعدم السعي نحو إقامة أي علاقات مع إسرائيل في ظل الظروف الراهنة، نتيجة لمواقف إسرائيل المتنكرة لعملية السلام، وتدرس السعودية إمكانية قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تنقل سفاراتها لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، وحث الولايات المتحدة وروسيا والإتحاد الأوروبي على القيام بدور أكثر فعالية في عملية السلام بما يضمن عودة الحقوق العربية على أساس قرارات الشرعية الدولية، والضغط على إسرائيل للانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مجلة خالد العسكرية، 2010).

الإعلان عن توجيهات الملك عبد الله بن عبد العزيز بتحويل مبلغ مائتي مليون دولار عام 2011 للسلطة الفلسطينية في الوقت الذي تعاني فيه الأخيرة عجزًا ماليًا وتتعرض للضغوط الإسرائيلية والدولية الأخرى بحجب الاستحقاقات المادية لها لتضييق الخناق عليها اقتصاديا ولدفع القيادة الفلسطينية للتراجع عن تقديم الطلب المزمع للأمم المتحدة بقبول العضوية الكاملة لدولة فلسطين المستقلة في الأمم المتحدة، فإن هذا الدعم يمثل رسالة اقتصادية وسياسية ودبلوماسية في الوقت نفسه، ويمثل دعمًا حقيقيًا للشعب الفلسطيني ولقيادته في معركته الدبلوماسية لطلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، ويؤكد شرعية هذا الطلب الفلسطيني وصحة توجه وتحرك القيادة الفلسطينية في إدارة معركتها السياسية والدبلوماسية في حلبة صراع الأمم المتحدة، وهنا تتجلى أيضًا صلابة الموقف السعودي والعربي المستمر في دعم صمود الشعب الفلسطيني وقيادته في مواجهة

الصلف الصهيوني من جهة، والنفاق السياسي الدولي من جهة أخرى، والذي لم يتطور موقفه من الشعار إلى الممارسة (جاموس، 2011).

في الدبلوماسية السعودية عندما قامت بحيلة إستراتيجية في عضوية مجلس الأمن، المملكة العربية السعودية تمكنت من خلال دبلوماسيتها متعددة الأطراف في الأمم المتحدة من الفوز على مقعد في مجلس الأمن دون معارضة و بعد ذلك على قامت بالتخلي عنه، معظم الدول تسعى سنوات للحصول على عضوية مجلس الأمن، لكن وزارة الخارجية السعودية أعلنت أن فشل الأمم المتحدة لحل القضية الفلسطينية والتدخل بشكل فعال في الحرب الأهلية السورية هو سبب تخليها عن عضوية مجلس الأمن لان مجلس الأمن والأمم المتحدة فشلت في حل القضية الفلسطينية (Gowan, 2013)، إن هذه الحركة السعودية على المستوى الدولي تعتبر مهمة جداً، وهي تضع مجلس الأمن أمام مسؤولياته تجاه القضية الفلسطينية، بحيث يقوم مجلس الأمن بفرض حل عادل للقضية الفلسطينية، وتعتبر هذه المناورة السعودية فضيحة لمجلس الأمن والأمم المتحدة بسبب تخليها عن القضية الفلسطينية.

2.6.4. الدبلوماسية السعودية لدعم دولة فلسطين

في فترة الممتدة من عام 2005م إلى العام 2012م قامت فلسطين بالعديد من التحركات الدبلوماسية في المجتمع الدولي، من أجل الحصول على الحقوق الفلسطينية، وكانت المملكة العربية السعودية لا توفر جهودها السياسية والدبلوماسية من أجل الحقوق الفلسطينية، وكان في هذه الفترة ثلاث أحداث مهمة للدبلوماسية الفلسطينية، وهي طلب الانضمام لعضوية دولة كاملة في مجلس الأمن عام 2011 والذي فشلت فيه فلسطين، وطلب الانضمام إلى منظمة اليونسكو وقد نجحت في ذلك، وطلب الحصول على دولة عضو مراقب في الأمم المتحدة وأيضا نجحت في ذلك فلسطين.

1.2.6.4 عضوية دولة فلسطين كاملة في الأمم المتحدة عام 2011م

عندما وصلت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية إلى طريق مسدود، واقتنع الفلسطينيون بأن إسرائيل لن تعطيهم أي من حقوقهم قرروا الذهاب إلى المنظمات الدولية للحصول على حقوقهم من خلال القرارات الدولية، كما حدث عندما صدرت الفتوى القانونية بعدم مشروعية الجدار، وكان أول ما بدأت به القيادة الفلسطينية هو طلب الانضمام إلى الأمم المتحدة كدولة كامل العضوية، وكانت القيادة الفلسطينية تراهن على دعم عربي ودولي دبلوماسي من أجل الحصول على هذه العضوية، ولكن في هذه الفترة كانت فلسطين تحتاج جهد كبير كونها أول تجربة للدبلوماسية الفلسطينية، ولم تكن الدول العربية راعية لهذا الطلب بما يكفي، وعلى رأسها المملكة السعودية.

في لحظة تاريخية، تقدم الرئيس الفلسطيني محمود عباس في سبتمبر 2011م بوثيقة رسمية إلى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون من أجل نيل اعتراف المنظمة الدولية بدولة فلسطين العضو رقم 194 في الأسرة الدولية، ويحتاج طلب فلسطين الحصول على تسعة أصوات من أعضاء المجلس الخمسة عشر حتى يمكن رفع توصية بقبول فلسطين دولة كاملة العضوية، إلا أن الولايات المتحدة قررت بالفعل استخدام حق النقض في مجلس الأمن لمنع التصويت بالموافقة، ودعا خطاب فلسطين الأمين العام بان كي مون إلى سرعة إحالة طلب الحصول على العضوية الكاملة إلى مجلس الأمن رغم توقعات استخدام الولايات المتحدة لحق النقض "الفيتو" ضد إعلان الدولة أو قيامها بحشد الأصوات من الدول الدائمة أو غير الدائمة العضوية في المجلس لوقف صدور قرار، وقدم عباس الوثيقة التاريخية إلى بان كي وأكد فيه على حق بلاده في التمتع بعضوية كاملة في الأمم المتحدة (إبراهيم، 2011).

وكان الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد أبلغ محمود عباس قبل يومين بأن الولايات المتحدة سوف تستخدم "الفيتو" ضد الطلب الفلسطيني، ومن ثم سيتعين على الفلسطينيين التوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على وضع دولة مراقب "غير عضو"، حيث تحمل منظمة التحرير الفلسطينية اليوم صفة «مراقب» في الأمم المتحدة، ويسمح وضع "دولة مراقب غير عضو" بانضمام فلسطين للمنظمات التابعة للأمم المتحدة ومنها المحكمة الجنائية الدولية التي تخشى إسرائيل من عضوية فلسطين فيها، وأن طلب فلسطين الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة يحظى بتأييد سبع دول فقط في مجلس الأمن، وأن هناك ثلاثة أصوات متأرجحة من الدول الأعضاء في المجلس، وهو ما يرفع من مستوى الحملة الدبلوماسية الأمريكية لإقناع أكبر عدد من دول مجلس الأمن بعدم مساندة الطلب في حالة طرحه للتصويت (ابراهيم، 2011).

مما يؤكد أن الجهود الدبلوماسية الكافية هي التي تحدد النتائج، وكانت الدبلوماسية الأمريكية قوية جدا في هذا المجال، وظهرت براعتها في عدم وصول طلب فلسطين إلى التصويت داخل المجلس بحيث لا تضطر لاستخدام حق النقض، وفي هذه الظروف كان يجب على الدبلوماسية العربية وخاصة السعودية أن تضع كل ثقلها كي يتم تحقيق ذلك الطلب.

أثنى سفير دولة فلسطين لدى المملكة العربية السعودية جمال الشوبكي، على الموقف السعودي الداعم والمؤيد لنيل فلسطين عضوية دولة في الأمم المتحدة وقال: إن السعودية وضعت إمكانياتها الدبلوماسية والسياسية تحت تصرف فلسطين لإنجاح التوجه، وأشار الشوبكي إلى ما كتبه الأمير تركي الفيصل في صحيفة نيويورك تايمز الذي حذر فيه الإدارة الأمريكية من اتخاذ حق الفيتو ضد عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة وانعكاس القرار سلبيًا على علاقة واشنطن مع السعودية

والعالمين العربي والإسلامي، وأوضح تأثير الموقف السعودي هذا على الإدارة الأمريكية، حيث بادرت بإرسال وليم بيرنز نائب وزيرة الخارجية الأمريكية إلى الرياض في محاولة لثني السعودية عن موقفها الداعم والمؤيد لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة (الشوبكي، 2011).

هدفت القيادة الفلسطينية من هذه الخطوة الحصول على القبول في مجموعة من المحافل القانونية والدبلوماسية الدولية بحيث يمكنها متابعة الشكاوى ضد الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان، وقال الرئيس عباس انه لا يسعى إلى نزع الشرعية عن إسرائيل، أما بالنسبة لإدارة أوباما هذه الخطوة تشكل معضلة حادة، وتعهدت باستخدام الفيتو لأنه يرى أن السبيل الوحيد لتحقيق قيام دولة فلسطينية من خلال المحادثات المباشرة مع إسرائيل، ولكن خلال الأشهر الثمانية الماضية من تاريخ طلب الفلسطينيين للعضوية، ارتبكت الدول العربية في الثورات ضد الأنظمة الحاكمة، ولم تعد القضية الفلسطينية أولى أولويات الدول العربية (KERSHNER ؛BRONNER، 2011).

ويرى الباحث بأن أحد الأسباب الرئيسية لفشل فلسطين في الحصول على عضوية دولة في الأمم المتحدة يرجع إلى أن الدول العربية وعلى رأسها السعودية كانت مشغولة بالثورات العربية في تلك الفترة، وكانت السعودية بالأخص تعول وتطمح في تدخل أمريكي في سوريا، وهذا ما جعلها تقوم بجهود خجولة في موضوع الطلب الفلسطيني في الأمم المتحدة، بحيث لا تتصادم مع الدبلوماسية الأمريكية التي كانت تسعى بكل قوتها ضد طلب الفلسطينيين، فالسعودية والدول العربية التي كانت تعيش حالة من الإضرابات لم تكن ترغب في افتعال خلافات مع الولايات المتحدة ففضلت ان يكون دورهم دور تقليدي محدود.

عندما قام الرئيس أوباما بإلقاء خطبة على منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 2011/09/21م، تجنب بشكل واضح استخدام كلمة "الفيتو" في خطابه، وذلك لأنها ستكون خطوة لا تروق ولا تعجب شعوب الربيع العربي الذين دعمتهم الإدارة الأمريكية وأقنعتهم بأنها مع الحرية وتقرير المصير(Spillius، 2011)، حيث أن الدبلوماسية الأمريكية استطاعت أن تُفشل طلب الفلسطينيين في الحصول على عضوية دولة في الأمم المتحدة، وفي نفس الوقت لم تغضب شعوب الربيع العربي من تلك المواقف، لأنها حافظت على أن لا تبقى في الواجهة وحافظ الرئيس أوباما على كلماته الرافضة لحق الفلسطينيين، وذلك من خلال ترديد عبارة أنه يريد دولة للفلسطينيين ويرد لهم السلام ولكن من خلال المباحثات المباشرة بين الطرفين فهي الطريق الأقصر للسلام.

وقد نجح الفلسطينيون في تجنيد 8 دول مؤيدة لطلبهم، هي، لبنان وروسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا والغابون ونيجيريا، لكن الضغط الأميركي الرهيب حال دون

الحصول على الصوت التاسع المطلوب، وهو ما جنب الولايات المتحدة استخدام الفيتو(فلسطين اليوم، 2011/03/16)، فقد وصل الطلب الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين، المقدم إلى مجلس الأمن إلى طريق مسدود، بعد اصطدامه بحاجز عدم الحصول على الأصوات التسعة المطلوبة، التي بدونها لا تضطر الإدارة الأميركية إلى استخدام حق النقض "الفيتو" التي هددت باستخدامه؛ وفي ظل عدم اتخاذ القيادة الفلسطينية قراراً بعرضه على التصويت أو بالتوجه إلى الجمعية العامة للحصول على العضوية المراقبة، أو إلى الوكالات التابعة للأمم المتحدة، للحصول على العضوية الكاملة فيها. فالقيادة لا تزال تدرس إمكانية طرح الطلب على التصويت، وما يعنيه ذلك من مواجهة احتمال الهزيمة بعدم الحصول على الأصوات المطلوبة، أو استخدام الفيتو الأميركي إذا حصلت عليها، الأمر الذي سيكون له تداعيات كبيرة على العلاقات الأميركية – الفلسطينية في الحالتين وخصوصاً في الحالة الثانية (المصري، 2011).

2.2.6.4 عضوية دولة فلسطين في منظمة اليونسكو

حصلت دولة فلسطين، على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، خلال التصويت الذي جرى في مقر المنظمة في العاصمة الفرنسية باريس، وصوت لصالح انضمام فلسطين 107 أعضاء، فيما عارض 14 عضوا بينهم الولايات المتحدة وإسرائيل، وامتنع عن التصويت 52 عضوا، واللافت هو تصويت دول من أوروبا الغربية لصالح عضوية فلسطين، وهي: فرنسا، وإسبانيا، وبلجيكا، والنرويج، والنمسا، ولوكسمبرغ، وإيرلندا، وأيسلندا، حيث ضجت القاعة بالتصفيق بعد كل كلمة «نعم» لفظها مندوبو هذه الدول، واليونسكو هي أول منظمة تابعة للأمم المتحدة يسعى الفلسطينيون للحصول على عضوية كاملة بها منذ أن تقدم الرئيس محمود عباس بطلب الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة في 23 أيلول الماضي (الحياة الجديدة، 2011/11/01).

المملكة العربية السعودية تعلن دعمها وتأييدها المطلق لقبول دولة فلسطين دولة كاملة العضوية في منظمة اليونسكو، وتؤيد وتحث الدول الأعضاء في المؤتمر العام على اعتماد القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي الشهر الماضي بقبول عضوية دولة فلسطين الكاملة إقراراً بحق الإنسان الفلسطيني في وطنه، وخدمة للسلام الإقليمي والعالمي، جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها الأمير فيصل بن عبد الله بن محمد وزير التربية والتعليم رئيس وفد المملكة المشارك في المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في دورته الـ 36 المنعقد في باريس، وقال الأمير فيصل "عندما نتحدث عن "السلام" تبرز دوما القضية الفلسطينية التي كلما تأخرنا في حلها تعطل السلام الذي ننشده للمنطقة وتساءل 'كيف نتحدث عن السلام ونحن نغمض أعيننا عن أعدل القضايا قضية

الشعب الفلسطيني الذي يريد فقط أن يكون له وطن مثل سائر البشر هل تخيلتم مشاعر إنسان بلا وطن" (الاقتصادية، 2011/10/29).

من هذا المنطلق تؤكد المملكة دعمها المستمر وتأييدها المطلق لقبول دولة فلسطين كدولة كاملة العضوية في منظمة اليونسكو، لما لهذا من دور في تكريس الحقوق الفلسطينية المتعلقة باختصاصات المنظمة، وخصوصا مجالات الحق في التعليم للجميع، وحماية التراث والآثار التاريخية الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس وسواها من المدن الفلسطينية، ويجب أن نقف أمام أي تضليل بشأن تسجيل المسجد الإبراهيمي ومسجد بلال بن رباح في قائمة التراث الإسرائيلي، وأن المملكة العربية السعودية تؤيد وتحث الدول الأعضاء في المؤتمر العام على اعتماد القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي بقبول عضوية دولة فلسطين الكاملة، إقراراً بحق الإنسان الفلسطيني في وطنه، وخدمة للسلام الإقليمي والعالمي الذي ننشده جميعاً (الاقتصادية، 2011/10/29).

في أول يوم تكون فيه دولة فلسطين كاملة العضوية بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو" تكللت الجهود الدبلوماسية العربية والدولية بتواجد الوفد الفلسطيني رسميا في المؤتمر الـ 37 للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو، وقال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي في كلمة دولة فلسطين خلال بدء الدورة 37 إن إستراتيجية السلام هي إستراتيجية ثابتة نابعة من إيمان الحكومة الفلسطينية العميق بأنها مصلحة لجميع الأطراف في المنطقة، وعبر المالكي عن اعتزازه بتمثيل فلسطين وهي دولة كاملة العضوية في المنظمة، وشكر الجهود الدولية والعربية بشكل عام والسعودية بشكل خاص لإقناعها المجتمع الدولي بالحق الفلسطيني، وأضاف المالكي "إنه يوم فلسطين.. مبروك للشعب الفلسطيني.. وأود هنا أن أعبر عن شكر بلادي للدور الكبير الذي لعبته بعثة المملكة العربية السعودية ونشاط سفيرها الذي وقف مع فلسطين وكان داعما لنا باستمرار حتى نجحت المساعي التي قام بها" (المسعودي، 2013).

3.2.6.4 فلسطين دولة غير عضو بصفة مراقب

عقدت لجنة مُتابعة مُبادرة السلام العربية في هذه الفترة اجتماعين الأول في العاصمة القطرية الدوحة بتاريخ 2012/07/22م والثاني في القاهرة بتاريخ /2012/9م، حيث شارك الرئيس أبو مازن في الاجتماعين، وفي الاجتماعين اتفقت الدول العربية وبالإجماع على أن تبدأ فلسطين والمجموعة العربية وبمشاركة، الأمين العام للجامعة العربية الدكتور نبيل العربي المشاورات مع كافة المجموعات الجيوسياسية الدولية، لصياغة مشروع قرار يُقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة لرفع مكانة فلسطين إلى

دولة غير عضو (Non-member state)، وفي المقابل بادرت المملكة العربية السعودية تقديم دعم مالي إضافي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية (عريقات، 2012، ص 8-10).

وسبق التقدم بطلب الاعتراف القيام بحملة دبلوماسية فلسطينية نشطة طالت أروقة الأمم المتحدة ومحافل دولية عدة عبر السفارات والممثليات والجاليات الفلسطينية في مختلف أنحاء العالم، ومن أجل نيل أكبر تأييد لمشروع القرار الأمر الذي عمل على حشد الدعم اللازم لنيل الاعتراف، لاسيما بعد توالي إعلان عدد من الدول، دعمها للفلسطينيين لنيل حقوقهم والحصول على اعتراف بدولتهم، حيث جاء الموقف الروسي الداعم، عبر تصريحات وزير الخارجية "سيرجي لافروف"، وتأكيده على أحقية الطلب الفلسطيني، كذلك الصين أعلنت أنها ستدعم الجهود المبذولة لأجل هذا القرار، والموقف الفرنسي، من خلال إعلان وزير الخارجية أن بلاده تود التوصل إلى تحقيق دولة فلسطينية، وكذلك الموقف البلجيكي عبر عن دعم المطلب الفلسطيني، وأنها ستصوت لصالحه إلى جانب ذلك أعربت إسبانيا عن تأييدها للقرار معتبراً أن الدولة الفلسطينية هي الحل الذي يمكن أن يجعل السلام أقرب في الشرق الأوسط، إضافة إلى الموقفين السويسري والنمساوي المنسجمين مع مواقف النرويج والدنمارك بالتصويت بنعم للقرار (فلسطين اليوم، 2012/11/30).

ويرى الباحث بأن توالي اعتراف الدول بالحق الفلسطيني كان بفضل الجهود الدبلوماسية التي بذلتها فلسطين ممثلةً بالرئيس محمود عباس، وهذه الجهود ما كان لها أن تنجح لولا دعم الدبلوماسية العربية لها وخاصة الدبلوماسية السعودية التي وضعت كل قدراتها تحت تصرف الفلسطينيين، وبذلت كل جهد من أجل نجاح المطلب الفلسطيني.

اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام 1967 قد يزيد من إضفاء الشرعية على القضية الفلسطينية ويساعد على حشد دعم أكبر من المجتمع الدولي، وإن صفة دولة غير عضو بصفة مراقب يمكن الفلسطينيين من الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية للشكوى ضد إسرائيل، بسبب ما يرونه انتهاكات القانون الدولي بشأن معاملتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك جرائم الحرب وبناء المستوطنات اليهودية، ويمكن أن تؤدي العقوبات الإسرائيلية على الفلسطينيين إلى خطر على السلام الدائم مع مصر، في نفس الوقت فإن معارضة الولايات المتحدة للطلب الفلسطيني يمكن أن ينفر العالم العربي والإسلامي من سياسيتها، التي تتبع ازدواجية المعايير بحيث تؤيد الثورات في ليبيا وسوريا وفي المقابل تقف ضد تقرير المصير للشعب الفلسطيني (McMahon، 2012).

وفي خطاب من على منبر الجمعية العامة قبيل التصويت على القرار طالب الرئيس الفلسطيني الجمعية العامة بإصدار شهادة ميلاد دولة فلسطين"، وقال عباس "إن الجمعية العامة للأمم المتحدة مطالبة اليوم بإصدار شهادة ميلاد دولة فلسطين، ولهذا السبب بالذات نحن هنا اليوم"، موضحًا أنه "قبل 65 عاما وفي مثل هذا اليوم أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 181 الذي قضى بتقسيم أرض فلسطين التاريخية، وكان ذلك بمثابة شهادة ميلاد لدولة إسرائيل" في إشارة إلى قرار تقسيم فلسطين الذي أصدرته الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، وتابع "بعد 65 عاما وفي نفس اليوم الذي أقرته هيئتكم الموقرة يوما للتضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، فإن الجمعية العامة تقف أمام واجب أخلاقي لا يقبل القيام بأدائه ترددا، وأمام استحقاق تاريخي لم يعد الوفاء به يحتمل تأجيلا، وأمام متطلب عملي لإنقاذ فرص السلام، لا يتقبل طابعه الملح انتظارا"، وحذر عباس الأسرة الدولية من أنها اليوم أمام "الفرصة الأخيرة لإنقاذ حل الدولتين"، مضيفا "لم نأت إلى هنا ساعين إلى نزع الشرعية عن دولة قائمة بالفعل منذ عقود هي إسرائيل، بل لتأكيد شرعية دولة يجب أن تقام سريعا هي فلسطين، ولم نأت هنا كي نضيف تعقيدات لعملية السلام التي قذفت بها الممارسات الإسرائيلية إلى غرفة العناية المركزة، بل لإطلاق فرصة جدية أخيرة لتحقيق السلام" (فرانس 24، 2012/11/30).

لقد منحت الجمعية العامة للأمم المتحدة 2012 فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، في خطوة تعد انتصاراً دبلوماسياً ومكسبًا قانونيًا للفلسطينيين، وصوتت 138 دولة لصالح مشروع القرار الذي منح دولة فلسطين هذه الصفة، في حين عارضته تسع دول، وامتنعت عن التصويت 41 دولة، ووافقت على الطلب الفلسطيني ثلاث من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهي فرنسا وروسيا والصين، في حين عارضته الولايات المتحدة وامتنعت بريطانيا عن التصويت، ونص مشروع القرار على منح فلسطين صفة "دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة، ويدعو المشروع إلى ضرورة التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين والوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، كما تؤكد فقرات المشروع على تصميم الجمعية العامة على الإسهام في إعمال الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني والتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط تنهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 وتحقق رؤية الدولتين، كما تعبر عن الحاجة الملحة لاستئناف وتسريع المفاوضات من أجل تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة (خضر، 2014، ص 149).

ولوحت إسرائيل والولايات المتحدة بفرض عقوبات في حال تبني القرار ومن المحتمل أن يجمد الكونغرس 200 مليون دولار من المساعدات التي وعدت واشنطن بها الفلسطينيين فيما يمكن لإسرائيل

أن تجمد العائدات الضريبية التي تتقاضاها لحساب السلطة الفلسطينية أو أن تخفض عدد تراخيص العمل الممنوحة للفلسطينيين، وصولًا إلى احتمال إلغاء اتفاقات أوسلو حول الحكم الذاتي الفلسطيني الموقعة عام 1993، في المقابل، وعدت الجامعة العربية الفلسطينيين ب"شبكة أمان" قدرها مئة مليون دولار في الشهر (فرانس 24، 2012/11/30).

قررت المملكة العربية السعودية دعم فلسطين بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي ضمن مساعدات "شبكة الأمان المالية العربية لفلسطين" المتفق عليها خلال قمة بغداد الأخيرة والمقدرة بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي شهرياً، وقال سفير المملكة في مصر ومندوبها الدائم لدى الجامعة العربية أحمد قطان، إن الملك عبد الله بن عبد العزيز أمر بأن تتحمل المملكة مبلغ 20 مليون دولار من قيمة "شبكة الأمان" المالية العربية المتفق عليها لدعم دولة فلسطين، وأوضح قطان في بيان صادر عن السفارة السعودية اليوم السبت، أن حصة المملكة في "شبكة الأمان" تبلغ 14 مليون دولار فقط، وحرصت المملكة على زيادتها إلى 20 مليون دولار تقديراً للظروف التي يمر بها الفلسطينيون، بدوره دعا الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية، الرئيس الحالي للقمة العربية الثالثة التنموية، الاقتصادية والاجتماعية، كافة العرب لتقديم دعم سخي لدولة فلسطين لمواجهة التحديات الصعبة التي تواجهها الدولة الفلسطينية، وطالب الدول العربية المقتدرة بسرعة الإيفاء بالتزاماتها (طه، 2013).

اعتبر السفير محمد صبيح الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية أن هذا الإجراء جاء في وقت مناسب تماماً نظراً للظروف المالية التي تمر بها السلطة الفلسطينية، وفي هذا الإطار شكر الوفد الفلسطيني المشارك في أعمال القمة المملكة العربية السعودية على تقديمها دعمًا ماليًا طارئا لدعم الموازنة الفلسطينية بقيمة 100 مليون دولار، إضافة إلى التزامها بتسديد حصتها من شبكة الأمان العربية بقيمة 20 مليون دولار (طه، 2013).

خلاصة

قامت المملكة العربية السعودية في الفترة الممتدة ما بين 2005م إلى عام 2012م بجهود كبيرة لدعم القضية الفلسطينية، وفي ظل ظروف إقليمية ودولية وفلسطينية صعبة، فكانت علاقة المملكة بفلسطين في هذه الفترة تختلف بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس، فإن السعودية معروفة بعدائها للإسلام السياسي ولمحور الممانعة التي تعتبر حماس جزء منه، مما انعكس سلبًا على علاقة السعودية بالفلسطينيين، ورغم ذلك كانت السعودية من أول الدول التي قامت برعاية المصالحة الفلسطينية، وكانت تدعم فلسطين ماديًا وسياسيا ودوليًا خلال الحروب على غزة وبذلت جهود كبيرة من اجل وقف الحروب، إلاّ أن علاقة السعودية بالقضية الفلسطينية انخفضت في فترة ثورات الربيع العربي بسبب انشغال السعودية بتلك الأحداث، وكانت السعودية تدعم الفلسطينيين بكل قوة في نضالهم الدبلوماسي في المؤسسات والمنظمات الدولية، وخاصة طلب فلسطين العضوية في الأمم المتحدة.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

1.5. الخاتمة

تناولت الدراسة كل ما يتعلق من موضوعات فلسطينية سعودية في الفترة الممتدة ما بين عام 2000 إلى عام 2013، وبالأخص تناول العلاقات الفلسطينية السعودية في ظل التحولات الإقليمية والدولية، وما يخص العلاقة السعودية الفلسطينية من هذه التحولات، وبدأت الدراسة برصد أهم المحاور في العلاقة السعودية الفلسطينية بالتدريج في فترة الدراسة، بدءاً من انتفاضة الأقصى وحتى الاعتراف بالدولة.

في بداية الدراسة تم إلقاء الضوء على لمحة تاريخية في العلاقات الفلسطينية السعودية، حيث كانت القضية الفلسطينية لها المكانة الهامة في أولويات السياسة السعودية منذ عهد الملك الراحل عبد العزيز آل سعود، استأثرت القضية الفلسطينية باهتمام الملك عبد العزيز، فقد حمل على كاهله عبء هذه القضية منذ بداياتها الأولى؛ أي منذ صدور وعد بلفور في 2 تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1917م، ورفض كل محاولات بريطانيا الهادفة إلى انتزاع شبه اعتراف بالوطن القومي لليهود، ومن هنا انطلق الملك عبد العزيز في دفاعه عن قضية فلسطين ويوليها جل اهتمامه وكبير رعايته، وذلك من أجل حل القضية حلاً سلمياً عادلاً، يحقق أماني الشعب الفلسطيني في تحقيق مطالبه التي تقضي بإلغاء وعد بلفور ومنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، لذا فإن الفلسطينيين قد عولوا كثيراً على دعمه ومساندته ومؤازرته للقضية.

وعرف عن السعودية أنها لعبت دورا نشيطاً في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، الدور الرئيسي والقيادي للمملكة ليس ناتجاً من ثروتها النفطية والمالية فحسب، إنما هو ناتج أيضاً من التضامن العربي، حيث رأت المملكة أن التضامن العربي هو الأداة الوحيدة التي تستطيع التأثير في سياسة الولايات المتحدة للشرق أوسطية، وفرض تسوية للصراع الإسرائيلي- العربي تكون لمصلحة العرب، فقد كانت المملكة تؤكد باستمرار بأنها تضع ثقلها الاقتصادي والسياسي من أجل تحقيق هذه التسوية التي ينبغي أن تتضمن الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة منذ العام 1967م، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في وطنه.

منذ بداية القضية الفلسطينية، والمملكة العربية السعودية تدعم بقوة قضية فلسطين وتعبر عن التزامها تجاه القضية من خلال بياناتها السياسية: حيث أولت حكومة المملكة العربية السعودية، اهتمامًا خاصًا بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولى، ووضعتها في سلم أولويات سياستها الخارجية، ولا غرو في ذلك والمملكة تحمل على عاتقها منذ عهد الملك عبد العزيز آل سعود الدفاع عن القضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية، ولم تتخاذل أو تتقاعس يومًا عن

نصرة القضية تحت أي ذريعة، بل نذرت نفسها لخدمة القضية من اجل الوصول إلى حلول أو تسوية عادلة للفلسطينيين، وتمثل هذا الدور من خلال المبادرات التي تقدمت بها المملكة لإيجاد حل سلمي وعادل لفلسطين، وكانت المبادرة السعودية التي تبنتها الجامعة العربية للدور الذي تلعبه المملكة لدعم الفلسطينيين.

إن اهتمام المملكة العربية السعودية بقضية فلسطين نابع من دوافع إسلامية قوية، فهي تعتبر نفسها الدولة التي ترعى الدين الإسلامي وتحافظ علية وترعى الأماكن المقدسة أيضًا، فقد شكلت القدس الشريف رمزًا إسلاميا يتم دعم قضية فلسطين من خلالها، فان الحشود الإسلامية لدعم فلسطين هي بفضل مكانة القدس في نفوس المسلمين، وحرصت السعودية على أن تكون أول المسلمين الداعمين لقضية فلسطين، رغم أن السعودية تنظر لقضية فلسطين من جوانب أخرى مثل العروبة والقومية ومن جانب تاريخي ومن جانب حق الفلسطينيين بالأرض، إلاّ أن الجانب الإسلامي هو أقوى العوامل التي ترتكز السعودية عليها في دعم قضية فلسطين والقدس.

أما دعم المملكة لانتفاضة الأقصى لم يقتصر على تقديم المساعدات للمحتاجين بل تعداها إلى تفعيل القضية في أوساط المجتمع السعودي بمختلف فئاته عبر وسائل الإعلام المختلفة انطلاقا من نهج المملكة في دعم هذه القضية التي سعى الاحتلال الصهيوني خلال السنوات الماضية لتهويدها بكل الوسائل والطرق الممكنة.

وقد قامت السعودية بجهود جبارة من اجل المصالحة الفلسطينية، حيث حاولت حل الخلاف بين حركتي فتح وحماس منذ بدايته، حيث كانت من أول الدول التي قامت برعاية المصالحة الفلسطينية، وذلك من خلال دعوة الأطراف الفلسطينية للحوار في السعودية مما تمخض عنه اتفاق مكة، وغير ذلك قامت السعودية بالعديد من المبادرات التي تدعوا الأطراف الفلسطينية للمصالحة.

كان أهم ما يميز علاقة المملكة العربية السعودية بالقضية الفلسطينية هو مواصلة الدعم المادي، حيث أن السعودية من أكثر الدول التزاماً بالالتزامات المالية التي تقدمها لفلسطين، وقامت بإنشاء الصناديق المالية التي تدعم فلسطين، ودعمت الفلسطينيين في كل مناحي الحياة من اجل دعم الصمود، والتخفيف عنهم، وكان للدعم المادي السعودي اثر كبير على استمرار الحياة في فلسطين.

تعتبر السياسة المصرية السعودية التي كانت متوافقة في موقفهما من الحرب على غزة أحد أسباب استمرار الحرب، فإن الخلاف العربي العربي انعكس على الشعب الفلسطيني، وكان الخلاف العربي وعدم اتخاذ موقف موحد بسرعة على حساب استمرار نزيف الدم الفلسطيني، ونحمل مسؤولية الدم الفلسطيني للسياسة العربية الخاطئة، ولحركة حماس التي رفضت مجاراة الموقف السعودي

المصري على حساب الدم الفلسطيني أيضًا، وهنا لا بد أن نشير أن السعودية أخطأت وكان من المفترض التغاضي عن الخلافات العربية من أجل وقف نزيف الدم الفلسطيني.

لم تكن الثورات في صالح الشعوب، وأيضا لم تكن في صالح الفلسطينيين، لقد ازدادت الخلافات العربية العربية وكان من يدفع الثمن غالبا هم الفلسطينيين، لقد ازدادت أيضا التهميش العربي بسبب الثورات لقضية فلسطين، وأصبح الاهتمام العربي والسعودي خاصة في القضية السورية والثورات المصرية، لذلك كانت الثورات العربية فترة سيئة على الفلسطينيين وعلى قضيتهم.

وسعت المملكة لحصار وعزل إسرائيل دبلوماسياً وسياسياً على المستوى الدولي، والدفع بالقضية الفلسطينية إلى المجالات الدولية، والتعريف بها، وانتزاع اعتراف الدول بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وقد ركّزت سياسة المملكة على الدعوة لعقد المؤتمرات العربية والإسلامية، والحرص على حضورها، والعمل على أن تتمخض عن قرارات وتوصيات تدعم القضية الفلسطينية، وتأييد مؤتمرات القمة العربية والإسلامية وقراراتها، ونبذ كل الخلافات والمشاحنات بين الدول العربية والدول الإسلامية، في سبيل توحيد الصف العربي والإسلامي لمواجهة المخططات الصهيونية واسترداد المقدسات الإسلامية واستخدام كل الوسائل السياسية والدبلوماسية للتعريف بالقضية الفلسطينية وعدالة قضية الشعب الفلسطيني، والوقوف بكل ثقلها السياسي خلف القضية.

2.5. النتائج

1. الدعم السعودي لقضية فلسطين قديم جداً منذ عهد تأسيس المملكة السعودية، حيث كانت المواقف المؤيدة لحق فلسطين منذ القدم.

2. لم تتوقف المملكة العربية السعودية طوال تاريخ القضية الفلسطينية عن دعمها، حيث يعتبر استمرار الدعم سياسيًا واقتصاديًا ودولّيا أبرز ما يميز موقف المملكة السعودية من القضية الفلسطينية.

3. السعودية من أكثر الدول الملتزمة في الدعم المادي لقضية فلسطين، سواء الدعم المخصص شهرياً أو من خلال مشاريع خاصة بها، أو من خلال شبكات الأمان للسلطة الفلسطينية.

4. المملكة السعودية من أكثر الدول حرصًا على وحدة الصف الفلسطيني، وذلك لإيمانها بان قوة ووحدة الفلسطينيين سوف تساعدهم في مواجهة الاحتلال، وهذا برز من خلال رعاية المملكة السعودية لملف المصالحة الفلسطينية.

5. السعودية من أكثر الدول الساعية للبحث عن الحلول العملية والمنطقية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي هي المملكة السعودية، وهذا واضح من خلال حرصها على إصدار مبادرات السلام.

6. لقد وقفت السعودية بقوة لدعم الفلسطينيين في انتفاضة الأقصى، وذلك من خلال الدعم المادي والمعنوي والإعلامي والسياسي، الذي كان له اثر كبير على الانتفاضة.

7. يوجد للقدس مكانة خاصة في السياسة السعودية، حيث أنها لم تترك القدس وحدها بل قامت بإنشاء صندوق القدس لدعم صمود أهل القدس، فإن السعودية لم تتردد ولا لحظة في دعم القدس.

8. علاقة السعودية بحركة حماس كانت سيئة مما أثر سلباً على الدعم السعودي للقضية الفلسطينية، وخاصة أن حركة حماس في تحالف مع إيران التي تعتبر العدو الاساسي للسعودية.

9. كان للملكة العربية السعودية دور رئيسي في تخفيف الحصار الذي فرضتة إسرائيل على الفلسطينيين في قطاع غزة.

10. أثرت الثورات العربية سلباً على علاقة السعودية بالقضية الفلسطينية، وذلك بسبب انشغال السعودية بما يحدث بالمنطقة بالمقابل تهميش القضية الفلسطينية، وقلة الدعم والاهتمام السعودي.

11. من أهم إنجازات الدبلوماسية السعودية قيامها بجهود مكثفة على مختلف الصعد من أجل القدس وتعاونت في هذا الشأن مع الدول الإسلامية حتى صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 478 في العام 1980م الذي طالب جميع الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس بسحبها فوراً.

12. السعودية وضعت إمكانياتها الدبلوماسية والسياسية تحت تصرف فلسطين لإنجاح التوجهات والنضال الفلسطيني على المستوى الدولي وفي المنظمات والمؤسسات الدولية.

3.5. التوصيات

1. الاستفادة من الدعم السعودي لقضية فلسطيني في كل المجالات، وخاصة تقوية الإقتصاد الفلسطيني، بحيث يتم تحويل هذا الدعم إلى مشاريع استثمارية يستطيع الفلسطينيون بعد ذلك الاعتماد على أنفسهم.

2. محاولة إستثمار الدبلوماسية السعودية في النضال على المستوى الدولي بشكل أفضل، وذلك لأن السعودية دولة لها وزنها وثقلها في المجتمع الدولي، ويمكن للفلسطينيين تحقيق إستفادة قصوى من الدبلوماسية السعودية.

3. على الفلسطينيين تفعيل واستنهاض مبادرة السلام السعودية، وحث السعودية أيضًا على العمل بكل قوة من أجل تنفيذها وقبولها من قبل إسرائيل.

4. يجب على حركة حماس صياغة وبلورة سياسة خاصة مع المملكة السعودية، بحيث لا تؤثر مواقف حماس السياسية على الدعم السعودي لقضية فلسطين، والذي كانت يتأثر سلباً نتيجة ارتباطات حركة حماس بالإخوان المسلمين وبدولة إيران وهما أعداء للسعودية.

5. الإستفادة من السعودية في مواقف السلطة الفلسطينية من الصراع مع إسرائيل، بحيث تقوم السلطة الفلسطينية باستخدام المبادرة السعودية كمرجعية أساسية للتعامل مع الاحتلال الاسرائيلي.

6. حث الدبلوماسية السعودية للعمل على فضح جرائم الاحتلال الاسرائيلي، والمتمثلة بالاستيطان والحروب الدموية على غزة، والاستفادة من الدبلوماسية السعودية لتحريض العالم ضد الاستيطان.

المراجع

أولاً: المعاجم والموسوعات

1. الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون موسوعة السياسة، الأجزاء 3،4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،.1979

2. الموسوعة العربية الميسرة، نخبة من العلماء والمفكرين في العالم العربي،الأجزاء 5،4، مؤسسة دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة،2005.

ثانيا: الكتب

1. إبراهيم، سيد(تاريخ المملكة العربية السعودية، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، 1973.

2. أبو عرفة، عبد الرحمن، وآخرون، 2008، التحول الديمقراطي في فلسطين، الملتقى الفكري العربي – القدس 2008.

3. أبو علية، عبد الفتاح؛ النتشة، رفيق. المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين. الرياض، 1999.

4. آل سعود، سعود. السعوديون النموذج والرسالة، في بحوث مؤتمر المملكة السعودية في مائة عام، الأمانة العامة للاحتفال، الرياض، 1999.

5. الأدغم، مبارك. موقف آل سعود من القضية الفلسطينية، الناشر المؤلف نفسه، مطبعة سفير، الرياض، 1998.

6. الأدغم،مبارك بن عمران (1983) موقف آل سعود من القضية الفلسطينية، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط ا، 1983م .

7. الاسطل، كمال، د.ت، مستقبل مدينة القدس في السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة لتغيير الواقع الجغرافي والديمغرافي في المدينة بعد عام 1967، جامعة الازهر بغزة.

8. الخالدي، وليد. قبل الشتات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1985.

9. الدجاني، أحمد؛ وآخرون، الفلسطينيون في الوطن العربي دراسات في أوضاعهم الديمغرافية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، (ب.ت).

10. الدجاني، برهان؛ وآخرون. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت، 1974.

11. الرواف، عثمان. علاقة العروبة والإسلام وموقف المملكة في قضايا التضامن الإسلامي، من بحوث مؤتمر المملكة العربية الإسلامية في مائة عام، الأمانة العامة للاحتفال، الرياض، 1999.

12. الشريف، محمد. السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي، الرياض، 1999.

13. العتيبي، أحمد. السعوديون ودورهم في قضية فلسطين، الفرزدق للدعاية والإعلان، الرياض، 1993.

14. العلاقات السعودية الفلسطينية العمق والامتداد، نبراس الوكالة الأهلية للإعلام، الناشر الوكالة نفسها، الرياض، 1995.

15. القراعيين، يوسف. حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير، دار الجليل، عمان، 1983.

16. الكيالي، عبد الوهاب. تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط9، 1985.

17. الكيلاني، كمال. فهد بن عبد العزيز ومسيرة دولة، دار الطباعة العربية السعودية، الرياض، 1984.

18. المصري، جميل. حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة، مكتبة العبيكان، الرياض، ط3، (ب.ت).

19. المعلوف، لويس؛ وآخرون، المنجد في اللغة والإعلام، دار الشرق، بيروت، (ب، ت).

20. النتشة، رفيق. الاستعمار وفلسطين إسرائيل مشروع استعماري، مطبعة بيت المقدس، عمان، ط2، 1986.

21. ايريس، غلوزماير؛ وآخرون، 2013، المملكة العربية السعودية في الميزان الاقتصاد السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية، تحرير بول آرتس وغيرد نونمان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية 2013، بيروت.

22. جامعة الدول العربية: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الأولى 1915 – 1946، إدارة فلسطين، مطابع الصباح، القاهرة، 1957.

23. جرجس، فواز. التسوية السليمة والتطور الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

24. حسنيين،محمد أثر بعض العوامل الخارجية على الساحة العربية وكفاءتها على الدور المنشود منها دار الجيل، بيروت، ط 8، 1987، 586 الجيل، بيروت1999.

25. درزوة، محمد. القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج2، المكتبة العصرية، بيروت، 1959.

26. رضوان، على دور المحوري والفعال للملكة العربية السعودية نحو القضايا العربية بالأخص الفلسطينية دار الهدى – فلسطين، ط3 – بيروت1997.

27. زعيتر، أكرم الحركة الوطنية الفلسطينية (1935 – 1939م) يوميات أكرم زعيتر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1 بيروت، 1999.

28. سعد،توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط 1، دار وائل للطباعة والنشر، الإسكندرية2011.

29. سعدي، أمين. تاريخ الدولة السعودية محمد بن سعود آل عبد الرحمن الفيصل، وعهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل، ج2، ط2، دار الملك عبد العزيز، الرياض ، 1999.

30. سلامة، غسان. السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945 دراسة في العلاقات الدولية، معهد الانماء العربي، بيروت، 1980.

31. شاهين رياض، الفراني،عبد الحميد. بعنوان جهود المملكة العربية السعودية في دعم القضية الفلسطينية من 1947–1948م، قدم هذا البحث لمؤتمر المملكة العربية السعودية وفلسطين 1925 . 1948م الذي عقد قسم التاريخ بجامعة النجاح الوطنية . نابلس، فلسطين في 14 و15 تشرين الثاني 2011

32. عبدالله عودة، التخطيط السياسي الإعلامي السعودي ودوره في مواجهة التحديات العربية الواقع الفلسطيني نموذجا سلسلة كتب فلسطينية رقم (33)، م.ت .ف . مركز الأبحاث، بيروت2005.

33. عريقات، صائب، ، فلسطين دولة غير عضو، دراسة رقم (11)، اكتوبر/ تشرين اول، صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية دائرة شؤون المفاوضات2012.

34. عطار،احمد ابن سعود وقضية فلسطين،المكتبة العصرية، بيروت 1974.

35. عليوة، السيد. الملك فيصل والقضية الفلسطينية، دار الملك عبد العزيز، الرياض، 1982.

36. عنبتاوي، منذر؛ وآخرون. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1966.

37. عنبتاوي، منذر؛ وآخرون. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2 ، بيروت، 1973.

38. غالى، بطرس ،القضايا العشر في تسوية أزمة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 24،ابريل، 1971.

39. فوده، ناصر دور الملكة العربية السعودية في تدعيم العلاقات العربية وثائق ومراسلات تنشر لأول مرة، منشورات روائع مجدلاوي، ط2 ، عمان، 2002.

40. قاسم، جمال وآخرون الأمن القومي العربي متطلباته وأبعاده، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة1993.

41. قصل، فهمي. شخصية الملك عبد العزيز في تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، الإحساء، عدد خاص بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، 1999.

42. مزيد، محمد، معوقات السياسة السعودية الفلسطينية خلال الفترة 1992-2000 وسبل المواجهه، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، السنة السابقة، العدد 1991، الرباط المملكة المغربية2010.

43. مطر جميل علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسات في العلاقات السياسية العربية،مركز دراسات الوحدة العربية، ط 5 بيروت، سبتمبر2005.

44. مطر، جميل؛ هلال، على الدين. النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

45. مقبل، فهمي، تاريخ العلاقات السعودية الفلسطينية في مائة (1902- 2002)، جامعة البتراء2002.

46. منصور، كميل؛ وآخرون. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت، 1977.

47. منصور، كميل؛ وآخرون. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت، 1978.

48. منصور، كميل؛ وآخرون. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت، 1979.

49. هاشم، عبده. الدور السعودي في الخليج، سجل وثائقي تحليلي عن مستقبل مجلس التعاون الخليجي، الإسراء للخدمات الإعلامية، طبع شركة المدينة المنورة، جدة، 1993.

50. وهبة، حافظ. جزيرة العرب في القرن العشرين، ط 3، القاهرة، 1956.

51. يحيي،راسم سمات القيادة السياسية السعودية الفلسطينية، دراسة ميدانية على مقومات الدعم والصمود العلاقات الفلسطينية السعودية مقدم إلى المؤتمر السنوي الثاني الدراسات الدولية2007 .

ثالثاً: الرسائل العلمية

1. أبو شاويش، كمال، 2013، ثورة 25 يناير في مصر: أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة.

2. خضر، باسل، 2014، أثر التحول في مفهوم القوة على العلاقات الدولية (الصراع الفلسطيني الاسرائيلي نموذج)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة.

3. عواد، أمين، 2012، سياسة التهويد الإسرائيلية في القدس الشرقية وتبعاتها في ل العملية السلمية 1993- 2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين.

رابعاً: المجلات والدوريات والصحف

1. ابتسام، محمد، 2009، اجتماع مصري فلسطيني سعودي لبحث المصالحة والتهدئة، صحيفة اليوم، الثلاثاء الموافق 3 فبراير 2009 العدد 13017.

2. أبراش، إبراهيم، 2009، جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20، العدد 78 (ربيع 2009).

3. إبراهيم، عزت، 2011، 7 دول بمجلس الأمن تؤيد طلب "دولة فلسطين"، جريدة الأهرام اليوميةعدد24سبتمر 2011، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=644876&eid=1635 .

4. أبو طالب، حسن، 2009، المشهد العربي وانعكاساته على الانقسام الفلسطيني، تقدير استراتيجي رقم (12)، حزيران/ يونيو 2009، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

5. الاقتصادية، 2011/10/29، السعودية تعلن تأييدها المطلق لعضوية فلسطينية كاملة في اليونسكو، جريدة الاقتصادية 29 أكتوبر 2011 العدد 6592.

6. البطوسي، عادل. المواقف السعودية لدعم القضية الفلسطينية، المجلة العربية، العدد (291)، 2002.

7. بمناسبة المئوية المعارف تختفي بالوطن في 100 صفحة، مجلة رسالة المعارف، هيئة التحرير، العدد (21)، 1999 .

8. جاد، إصلاح، 2002، الوضع الفلسطيني ما بعد الاجتياح الإسرائيلي واستشراف لآفاق المستقبل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 51، صيف 2002.

9. الجبيري، محمد، 2001، جهود اللجنة السعودية لدعم انتفاضة القدس، تقرير في صحيفة الجزيرة، 10.02.2001، العدد:10362، الرياض

10. جريدة الرياض، 2013/11/20، المملكة تطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته لوقف الاعتداءات الإسرائيلية، 20 نوفمبر 2012م – العدد 16220.

11. جريدة الرياض، 2011/8/18، مواقف المملكة في نصرة القضية الفلسطينية العادلة يسجلها التاريخ بأحرف من ذهب، 18 أغسطس 2011م – العدد 15760.

12. جريدة المستقبل، 2004، شباط، الرياض تنظر باهتمام الى عرض قضية جدار الفصل العنصري في لاهاي، الثلاثاء 24 شباط 2004 – العدد 1530، جريدة المستقبل – بيروت – لبنان.

13. الجزيرة، 2002.3.31، جهود اللجنة السعودية لدعم انتفاضة القدس في كتاب توثيقي، صحيفة الجزيرة، 2002.3.31 العدد 10776، الرياض.

14. الحارثي، فهد. الإعلام الإسلامي والدعوة الصادقة"، مجلة اليمامة، العدد (914)، 1986.

15. الحسن، هاني. فتح بين النظرية والتطبيق، مجلة شؤون فلسطينية، عدد شباط/ فبراير، 1972.

16. الحملة الشعبية لمقاومة الجدار، نداء موجه إلى المملكة العربية السعودية لإلغاء التعاقد مع شركة الستوم، بحث مشترك بين الحملة الشعبية لمقاومة الجدار العنصري والائتلاف الاهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس

17. الحياة الجديدة، 2011/11/01، دولة فلسطين عضو كامل العضوية في منظمة اليونسكو، جريدة الحياة الجديدة، الثلاثاء 1 تشرين الثاني (5 ذي الحجة) 2011 العدد5746.

18. الحياة الجديدة، 2012/03/15، فياض: الخيار الديمقراطي وإجراء الانتخابات يشكلان الرافعة لمواجهة التهميش الخطير لقضيتنا، الخميس 15 آذار (22 ربيع الثاني) 2012 العدد 5878 .

19. الحيدر، محمد، 2009، دعم حكومة خادم الحرمين للشعب الفلسطيني، جريدة الرياض، 1 مارس2009م - العدد 14860.

20. الخالدي، طريف، 2008، الصراع بشأن تاريخ القدس، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 19، العدد 73 (شتاء 2008).

21. الداود، بصيرة. دراسة وثائقية للقضية الفلسطينية في مسار العلاقات السعودية البريطانية 1938- 1975، مجلة الجمعية التاريخية السعودية، العدد (11)، 2005.

22. الرواف، عثمان، 2001، السعودية والقضية الفلسطينية، جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء 24 ابريل 2001 العدد 8183.

23. شلحت، انطوان، 2007، إسرائيل واتفاق مكة: انتظار الفشل، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18، العدد 69 (شتاء 2007).

24. الشرق الأوسط، 2001.6.17، 160 مليون ريال مساعدات قدمتها اللجنة السعودية لدعم الانتفاضة، 17 يونيو 2001 العدد 8237.

25. الطائي، عبد الرزاق، 2010، السياسة السعودية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي مبادرات السلام أنموذجاً، بحث منشور على موقع دنيا الوطن، تاريخ النشر : 2010-06-13، http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/06/13/201280.html

26. صدقي، محمود، 2009، الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 22 ربيع 2009.

27. العباسي، نظام، 2003، دور القضية الفلسطينية في تطور العلاقات السعودية – الألمانية ١٩٢٩ -١٩٣٩، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية)، المجلد 17 (2)، 2003.

28. عثمان، حسن. المجلة التاريخية المغربية (للعهد الحديث والمعاصر)، الجامعة التونسية، السنة الثالثة عشر، العدد 43-44، تونس، 1986.

29. العقيل، عقل، 2003، العمل الخيري السعودي آمال وتطلعات، بحث منشور في مجلة صيد الفؤاد على الانترنت، http://www.saaid.net/Anshatah/dole/13.htm .

30 . العماري، عبدالله، 2009، إدخال 24 طنًا من المساعدات السعودية لغزة، 9 يناير 2009 العدد 12992 جريدة اليوم.

31. عوكل، طلال، 2007، اتفاق مكة: قراءة في المقدمات والنتائج، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18، العدد 69 (شتاء 2007).

32. عياش، عدنان، 2009، جدار الفصل العنصري الصهيوني آثاره السلبية على أراضي محافظة سلفيت، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السابع عشر، العدد الثاني، ص 215 - ص 250 يونيو 2009، غزة- فلسطين.

33. قاسم، عبد الستار، 2007، مصير المشروع الوطني الفلسطيني في ظل الانقسام الثنائي المستفحل، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18، العدد 71 (صيف 2007).

34. القرين، علي. التطور التنظيمي للإعلام في عهد الملك، التأسيس الثاني للدولة والتأسيس النوعي للإعلام، صحيفة الجزيرة، العدد (10631)، 2001.

35. قانصو، وجيه، 2013، الربيع العربي ومشاركة الإسلاميين في السلطة، مجلة المستقبل العربي، العدد 407، كانون الثاني/ يناير 2013.

36. الكرد، احمد، 2002، الأفعال تتحدث عن الدعم السعودي للانتفاضة، الثلاثاء الموافق 17 ديسمبر 2002 العدد 10777، صحيفة اليوم، فلسطين.

37. محمد، إبراهيم، 2009، قمة سعودية - مصرية في شرم الشيخ تتناول المصالحة العربية وتطورات القضية الفلسطينية وعملية السلام، صحيفة الرياض، 1 يوليو2009م - العدد 14982.

38. منصور، كميل، 2007، مصير المشروع الوطني الفلسطيني في ظل الانقسام الثنائي المستفحل، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18، العدد 71 (صيف 2007).

39. نص اتفاق مكة للوفاق الوطني، 2007/2/8، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18، العدد 69 (شتاء 2007)، مكة المكرمة.

40. اليوم، 2002.8.4، معونات المملكة أنقذت التعليم العالي الفلسطيني، الأحد الموافق 4 أغسطس 2002 العدد 10642، غزة.

– خامساً: مواقع الانترنت

1. أبو حسنه، عدنان، 2015، المستشار الإعلامي لوكالة الأونروا، خلال مداخلة له في برنامج تلفزيوني لقناة الجزيرة غزة بين استمرار الحصار وتعطل إعادة الإعمار، موقع الجزيرة نت،

http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2015/2/1/%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%B7%D9%84-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1

2. أبو لبدة، داود، 2012، ما هو تأثير الربيع العربي على القضية الفلسطينية؟، مقال منشور على موقع الارضية المشتركة الإخبارية، 16 مارس/آذار 2012،

http://www.commongroundnews.org/article.php?id=31126&lan=ar&sp=0

3. أبو مرزوق، موسى، 2012، عقد مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات يوم الخميس 2012/1/19 حلقة نقاش علمية تحت عنوان "القضية الفلسطينية 2012 في ضوء الثورات والتغيرات في العالم العربي"، http://www.alzaytouna.net/permalink/7687.html

4. الانروا، 2010، قافلة من الطحين مقدمة من الحملة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني في غزة، منشور على الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الانروا 17 نيسان 2010، عمان، http://www.unrwa.org/ar .

5. الأنروا، 3 نيسان 2013، تبرع بها الصندوق السعودي للتنمية: الأونروا تعوض أكثر من 7,000 عائلة لاجئة في غزة، الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الانروا 3 نيسان 2010، عمان، http://www.unrwa.org/ar .

6. باصرة، محمد، 2007، مواقف تاريخية للمملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية، موقع بيت المقدس 22 فبراير، 2007، http://www.quddos.com/news/saudi.html

7. باصرة، محمد. 2014 مواقف تاريخية للمملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: بيت المقدس في القرآن الكريم، تاريخ الاقتباس: 28 تشرين أول/ أكتوبر 2014. http://www.quddos.com/news/saudi.html

8. البطة، علي، 2005، دعم الانتفاضة وقام بأكبر مشروع لترميم المسجد الأقصى، العربية نت، تاريخ النشر 09 أغسطس 2005م، تاريخ المشاهدة 2015/02/19، http://www.alarabiya.net/articles/2005/08/09/15725.html

9. البطة، ناجي، 2011، المشهد السياسي في تداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة، دراسة منشورة على الموقع الشخصي للكاتب ناجي البطة، نشر بتاريخ : 20-03-2011،

http://www.naji-albatta.com/?show=newsDetails&id=16

10. بن سعود الكبير، تركي. 2014 إنجازات الملك فهد للقضية الفلسطينية إقليمياً ودولياً، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: الشرق الاوسط جريدة العرب الدولية، تاريخ الاقتباس: 17 تشرين أول/ اكتوبر 2014. http://classic.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno .

11. بوعزة، الطيب، 2008، في المصالحة بين قبيلتي فتح وحماس، المركز المعاصر للدراسات وتحليل السياسات، 2008/12/17، http://www.medad.ps/ar/?page=details&newsID=101&cat=22 .

12. تيرنر، روبرت، 2015، الاونروا تضع حجر الأساس للمشروع السعودي رقم "3" في رفح جنوب قطاع غزة، وكالة أطلس الإخبارية، http://www.atlasnews.ps/news.php?action=view&id=84565 .

13. جاموس، عبد الرحيم، 2011، الدعم السعودي لفلسطين رسالة سلام، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، التاريخ : 2011/9/21، http://wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=113506 .

14. الزيات، محمد، 2013، العلاقات العربية – العربية بعد الثورات.. تحديات جديدة، دراسة منشورة على موقع معهد العربية للدراسات، 14 مايو 2013م، http://studies.alarabiya.net

15. شبكة لمسات، 2015، ملف خاص بالشهيد ياسر عرفات حصار رام الله، تاريخ المشاهدة 2015/01/27، http://www.radiolamsat.com/arafat/coloection/40.htm.

16. الشوبكي، جمال، 2011، السعودية وضعت كل إمكانياتها الدبلوماسية لدعم فلسطين، شبكة القلعة الإعلامية، 18/ سبتمبر 2011، http://fateh1965.blogspot.com/2011/09/blog-post_6175.html

17. صحيفة الشعب، 2007، وسط أجواء من التفاؤل.. يواصل الفلسطينيون حوارهم في مكة المكرمة، موقع صحيفة الشعب اليومية اون لاين الصيني شينخوا، 2007:02:09، مشاهدة بتاريخ 2015/3/10، http://arabic.people.com.cn/31662/5384923.html .

18. طه، نظير، 2013، السعودية تزيد مساعدتها لفلسطين إلى ٢٠ مليون دولار أمريكي، موقع العربية نت، 19 يناير 2013م، http://www.alarabiya.net/articles/2013/01/19/261378.html .

19. علاونة، كمال، 2008، اتفاق مكة المكرمة بين فتح وحماس الانغلاق والإخفاق، دراسة منشورة على موقع الشخصي للدكتور علاونة، مشاهدة بتاريخ 2015/3/10،

https://kamalalawneh8.wordpress.com/2013/03/23/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%85%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%B1%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D9%88%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%BA/

20. الغامدي، مسفر، 2006، السعودية تطالب المجتمع الدولي بوقف الجدار العنصري في فلسطين، نشر في موقع إيلاف يومية الكترونية 2006/ 16 ديسمبر، مشاهدة بتاريخ 2015/02/11،

http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2006/12/198074.htm

21. فرانس 24، 2012/11/30، الأمم المتحدة تمنح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو، موقع فرانس 24، http://www.france24.com/ .

22.فلسطين اليوم، 2012/11/30، دولة فلسطين تحصل على صفة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة بـ 138 صوتا، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، http://paltoday.ps/ar/post/153847 .

23. فلسطين اليوم، 2011/03/16، عريقات: خياراتنا مفتوحة لكن معركتنا الآن تتركز في مجلس الأمن، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، http://paltoday.ps/ar/post/123069

24. فلسطين اليوم، 2013/3/2، ملف المصالحة يدخل منافسة الرعاية بين قطر والسعودية، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، مشاهدة بتاريخ 2015/3/10، http://paltoday.ps/ar/post/184105 .

25. فيصل بن عبد العزيز آل سعود، 2014 معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: الموسوعة الحرة ويكيبيديا، تاريخ الاقتباس: 20 تشرين ثاني/ نوفمبر 2014. http://ar.wikipedia.org/wiki .

26. القمة العربية، الدورة 14، 2002، المبادرة العربية للسلام، المواد الخاصة بالمبادرة السعودية كما وردت في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربية الدورة الرابعة عشر بيروت ١٣ – ١٤ محرم ١٤٢٣ ه ٢٧ – ٢٨ مارس ٢٠٠٢،

http://www.palestineinarabic.com/Docs/inter_arab_res/Arab_Intiative_for_Peace_2002_A.pdf

27. الجزيرة، 2010/1/18، مبادرة سعودية للمصالحة الفلسطينية، موقع الجزيرة نت، مشاهدة بتاريخ 2015/3/10،

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2010/1/18/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9

28. مجلة خالد العسكرية، 2010، مظاهر دعم الملك فهد بن عبد العزيز للقضية الفلسطينية، معهد الدراسات الدبلوماسية وزارة الخارجية، من موقع أخبار من كل مكان، يوليو 2، 2010،

https://alwatan.wordpress.com/2010/07/02/%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D9%81%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D9%86-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A

29. المسعودي، سعد، 2013، فلسطين تشارك كدولة كاملة العضوية في اجتماعات "اليونسكو"، موقع العربية نت، 12 نوفمبر 2013م، http://www.alarabiya.net/ar/arab-and- .

30. مسلم، عبد الهادي، 2013، البدء بصرف الأموال للذين تعرضت منازلهم لأضرار نتيجة الحرب، الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الانروا 2013/02/21، غزة،

http://portal.unrwa.ps/Details.aspx?pid=D64A340BCB633F536D56E51874281454

31. مسلم، عبد الهادي، 2013، السعودية تفتتح أكبر مشروع إسكان برفح لإيواء العائلات التي هدم الاحتلال منازلها، موقع دنيا الوطن، تاريخ النشر : 2013-02-05، http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/02/05/357092.html

32. المصري، هاني، 2011، تقدير استراتيجي (40) : مستقبل طلب عضوية فلسطين في مجلس الأمن، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011/12/22، http://www.alzaytouna.net/permalink/5889.html.

33. مفكرة الإسلام، 2006، السعودية تنتقد جدار الفصل الصهيوني وتؤكد انتهاكه للقانون الدولي، نشرت في موقع مفكرة الإسلام، الأحد 17 ديسمبر 2006، مشاهدة بتاريخ 2015/02/11،

http://islammemo.cc/akhbar/arab/2006/12/17/24324.html?lang=ar-sa#2

34. مواقف المملكة في نصرة القضية الفلسطينية العادلة يسجلها التاريخ بأحرف من ذهب، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: موقع صحيفة الرياض الالكترونية، تاريخ الاقتباس: 6 كانون أول/ ديسمبر 2014. http://www.alriyadh.com/660001 .

35. موسوعة المقاتل، 2009، الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة،

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/GazaIsrael/sec08.doc_cvt.htm

36. موقع وزارة الخارجية السعودية، 2013، موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية، نشر 1435/02/23، تاريخ المشاهدة السبت 2015/01/24،

http://www.mofa.gov.sa/aboutkingdom/kingdomforeignpolicy/pages/palestinecause25461.aspx.

37. موقف المملكة العربية من قضية فلسطين في إطار الجامعة العربية، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: موقع الوطن، تاريخ الاقتباس: 4 تشرين ثاني/ نوفمبر 2014. https://alwatan.wordpress.com .

38. موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: وزارة الخارجية السعودية، تاريخ الاقتباس: 11 تشرين أول/ أكتوبر 2014.

http://www.mofa.gov.sa/aboutkingdom/kingdomforeignpolicy/pages/palestinecause

39. نافع، بشير، 2009، الحرب على قطاع غزة، دراسة منشورة في مركز الجزيرة للدراسات، 26 مارس 2009،

http://studies.aljazeera.net/reports/2009/20117211852289687339.htm

40. هسبريس، 2009، ملك السعودية يتبرع بمليار دولار لإعادة إعمار غزة، منشور على موقع هسبريس 19 يناير 2009، http://www.hespress.com/marocains-du-monde/10604.html .

سادساً: مراجع باللغة الانجليزية

A Jewish Voice For Peace, 2015, From Jew to Jew: Why We Should Oppose the Israeli Occupation of the West Bank and Gaza, A study published by the Organization, A Jewish Voice For Peace, http://www.ifamericansknew.org/cur_sit/jew2jew.html .

al-Saadi, Yazan, 2014, Palestinian reconciliation: A history of documents, Published Monday, April 28, 2014, Al-Akhbar newspaper in the English language site, http://english.al-akhbar.com/node/19580

Beinin, Joel; Hajjar, Lisa, 2014, Palestine, Israel and the Arab-Israeli Conflict A Primer, PUBLISHED BY THE MIDDLE EAST RESEARCH & INFORMATION PROJECT. COPYRIGHT 2014 MERIP.

BRONNER, ETHAN; KERSHNER, ISABEL, 2011, Palestinians Set Bid for U.N. Seat, Clashing With U.S, The New York Times Company, SEPT. 16, 2011, http://www.nytimes.com/2011/09/17/world/middleeast/Abbas-Security-Council-United-Nations-Vote.html?_r=0

Dekel, Udi; Guzansky, Yoel, 2013, Israel and Saudi Arabia: Is the Enemy of My Enemy My Friend, Publications of the Institute for National Security Studies, INSS Insight No. 500, December 22, 2013, Tel Aviv , Israel.

Gowan, Richard, 2013, Diplomatic Fallout: Saudi Arabia's Security Council Move More Than Just a Stunt, World Politics Review, Oct. 21, 2013, http://www.worldpoliticsreview.com/articles/13316/diplomatic-fallout-saudi-arabia-s-security-council-move-more-than-just-a-stunt .

McMahon, Robert, 2012, Palestinian Statehood at the UN, Council on Foreign Relations, November 30, 2012, http://www.cfr.org/palestine/palestinian-statehood-un/p25954#p2 .

Segall, Michael, 2012, The Iranian Role in the 2012 Gaza Conflict, Published study by Jerusalem Center for Public Affairs, December 2, 2012, http://jcpa.org/article/the-iranian-role-in-the-2012-gaza-conflict/ .

Spillius, Alex , 2011, Barack Obama tells Mahmoud Abbas US will veto Palestinian statehood bid, The Telegraph, 22 Sep 2011, http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/barackobama/8780859/Barack-Obama-tells-Mahmoud-Abbas-US-will-veto-Palestinian-statehood-bid.html

1. Synovitz, Ron, 2012, The Israel-Gaza Conflict: A Guide to the Major Players, The Atlantic Monthly Group, Nov 20 2012, http://www.theatlantic.com/international/archive/2012/11/the-israel-gaza-conflict-a-guide-to-the-major-players/265431/ .